التقرير السنوي 2013

IFAD

الاستثمار في السكان الريفيين

يستثمر الصندوق في السكان الريفيين، ويمكنهّم من الحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي، وتحسين التغذية وتعزيز الصمود. ومنذ عام 1978، قدم الصندوق أكثر من 15.8 مليار دولار أمريكي كمنح وقروض بفوائد متدنية لمشروعات وصلت لأكثر من 430 مليون نسمة. والصندوق مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مقرها روما التي غدت مركز الأمم المتحدة لشؤون الأغذية والزراعة.

* كما هي بتاريخ الطبع: يونيو/حزيران 2014

الحافظة الجارية للصندوق، 2009-2013

المبالغ بمليارات الدولارات الأمريكية

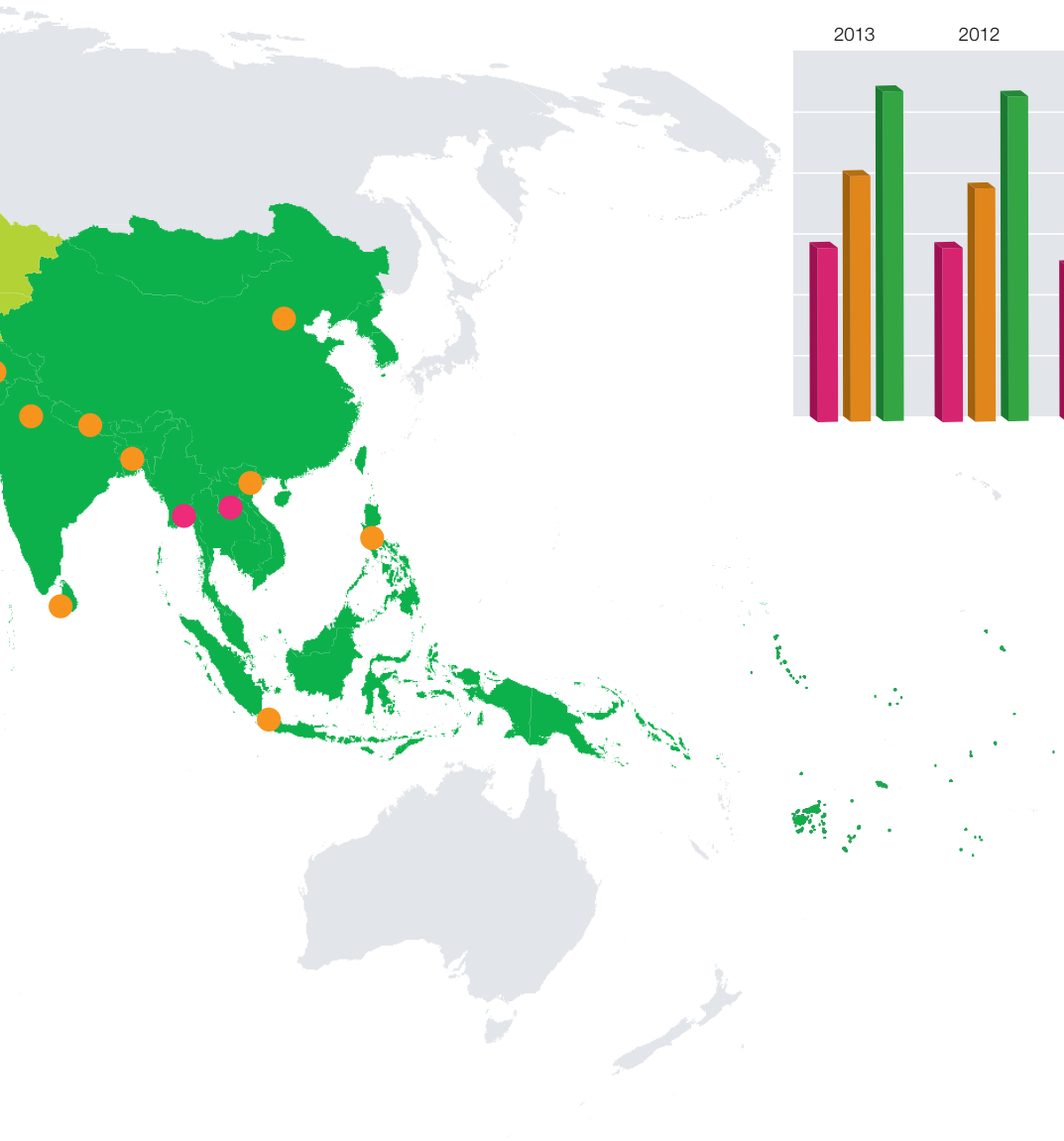

آسيا والمحيط الهادي
60 مشروعاً

أفغانستان	2
إندونيسيا	4
بابوا غينيا الجديدة	1
باكستان	2
بنغلاديش	7
بوتان	1
تونغا	1
تيمور • ليشتي	1
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	4
سري لانكا	3
الصين	6
الفلبين	3
فييت نام	5
كمبوديا	3
ملديف	2
منغوليا	1
نيبال	5
الهند	9

أفريقيا الشرقية والجنوبية
44 مشروعاً

إثيوبيا	4
إريتريا	2
أنغولا	1
أوغندا	3
بوتسوانا	1
بوروندي	3
جزر القمر	1
جمهورية تنزانيا المتحدة	5
رواندا	2
زامبيا	3
سوازيلند	1
سيشيل	1
جنوب السودان	1
كينيا	4
ليسوتو	2
مدغشقر	4
ملاوي	2
موزامبيق	4

البرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق والمكاتب القطرية للصندوق

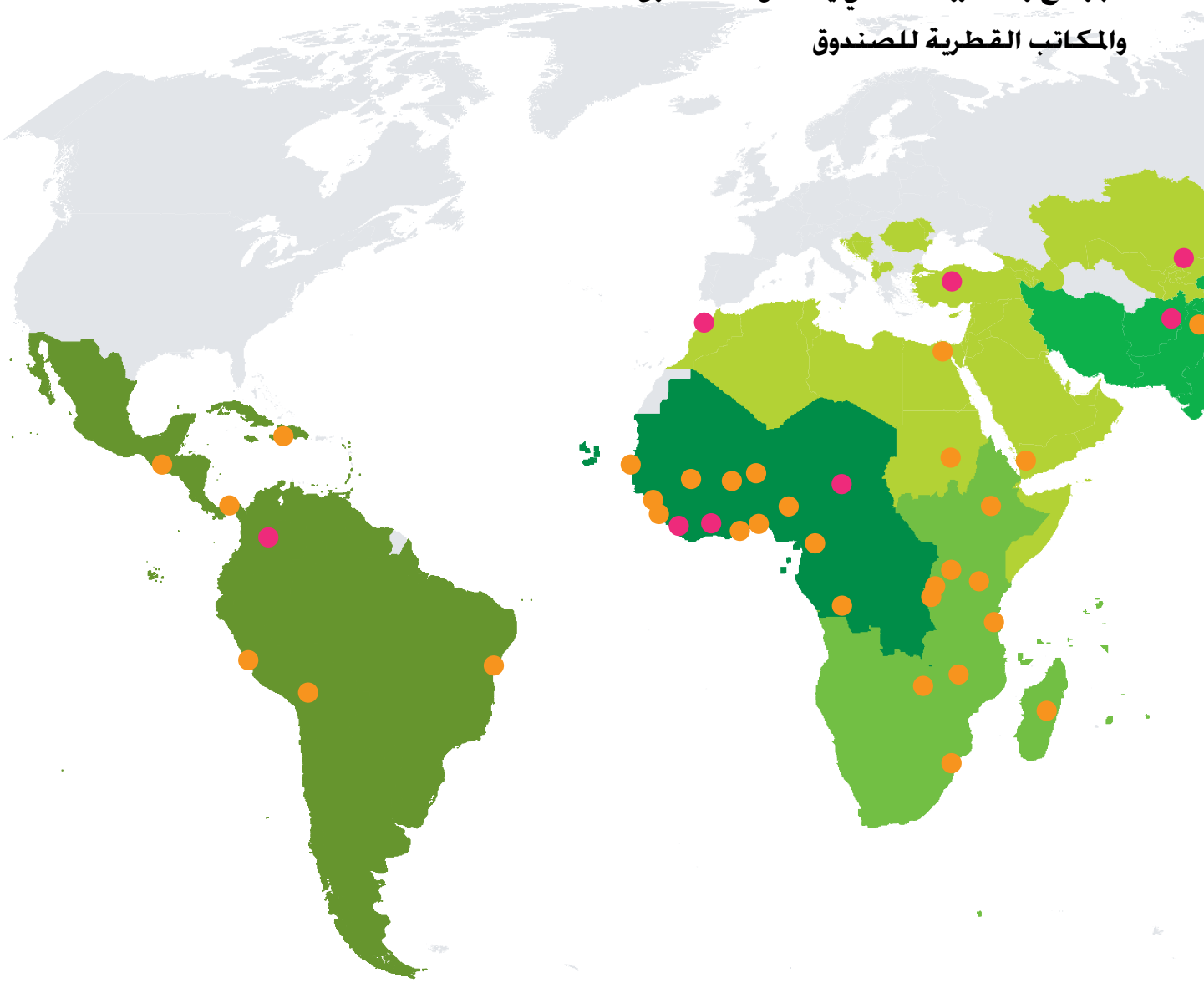

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
44 مشروعاً

أذربيجان	2
الأردن	1
أرمينيا	1
ألبانيا	1
أوزبكستان	1
البوسنة والهرسك	1
تركيا	3
تونس	2
الجمهورية العربية السورية	3
جمهورية مولدوفا	2
جورجيا	1
جيبوتي	1
السودان	6
طاجيكستان	2
غزة والضفة الغربية	1
قيرغيزستان	2
لبنان	1
مصر	4
المغرب	4
اليمن	5

أفريقيا الغربية والوسطى
52 مشروعاً

بنن	1
بوركينا فاسو	4
تشاد	2
توغو	1
جمهورية أفريقيا الوسطى	1
جمهورية الكونغو الديمقراطية	2
الرأس الأخضر	1
سان تومي وبرينسيبي	1
السنغال	2
سيراليون	4
غابون	1
غامبيا	4
غانا	4
غينيا	3
الكاميرون	2
كوت ديفوار	2
الكونغو	2
ليبريا	2
مالي	4
موريتانيا	3
النيجر	3
نيجيريا	3

أمريكا اللاتينية والكاريبي
41 مشروعاً

الأرجنتين	3
إكوادور	3
باراغواي	1
البرازيل	4
بليز	1
بنما	1
بيرو	3
الجمهورية الدومينيكية	2
جمهورية فنزويلا البوليفارية	2
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	3
السلفادور	3
غرينادا	1
غواتيمالا	2
غيانا	1
كولومبيا	1
المكسيك	2
نيكاراغوا	2
هايتي	3
هندوراس	3

المكاتب القطرية للصندوق
- 2013
- المخطط لها للفترة 2014-2015

جدول المحتويات

تصدير من رئيس الصندوق 2

برنامج العمل لعام 2013 6

المبادرات والبرامج الجديدة 29

قياس وتحسين النتائج 37

بيانات التمويل وتعبئة الموارد 44

جوائز الموظفين 56

القرص المدمج للتقرير السنوي لعام 2013

تصدير من رئيس الصندوق

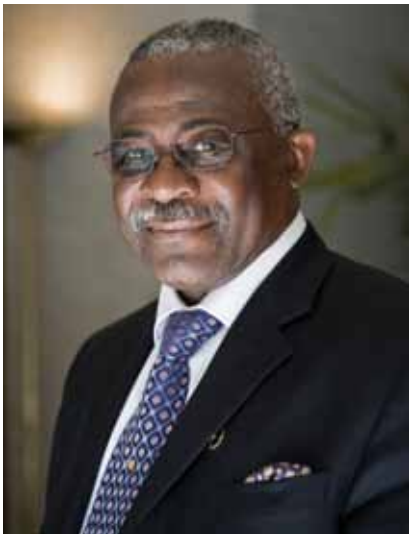

بدأ العالم في الوقت الذي نحتفل بالسنة الدولية للزراعة الأسرية في عام 2014 يفتح أعينه شيئاً فشيئاً على ما علمناه نحن ودولنا الأعضاء والعديد من شركائنا منذ عدة سنوات، ألا وهو أن لصغار المزارعين الأسريين دوراً محورياً في نظم غذائنا. ففي آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يُطعِم صغار المزارعين الأسريين ما يصل إلى 80 في المائة من السكان. ويوجد في جميع أنحاء العالم زهاء 500 مليون مزرعة صغيرة وما يتراوح بين 2 و2.5 مليار شخص يعتمدون على هذه المزارع لكسب قوتهم.

ومن المفارقات القاسية وغير المقبولة أن الكثيرين ممن يقدمون هذا الإسهام الهائل ويأخذون على عاتقهم المسؤولية الكبرى عن إطعام العالم هم أنفسهم يعانون ويلات سوء التغذية ويرزحون تحت وطأة الفقر المدقع. وتشير التقديرات إلى أن قرابة نصف الجوعى في العالم اليوم هم من صغار المزارعين، وهذا هو ما يجعل الاستثمار في السكان الريفيين وفي إحداث تحوّل في المناطق الريفية طريقة فعّالة إلى حدٍ بعيد في الحد من الجوع والفقر.

ويمكنكم من خلال ما نسوقه في تقرير هذا العام من معالم بارزة لعملنا ونتائجنا أن تتعرفوا على جهود الصندوق في ضمان تسليط الضوء على احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة في مناقشات السياسات الدولية الرئيسية بشأن الفقر. وأتطرق أيضاً فيما يلي إلى الجهود الجارية لإصلاح دفّة الأمور داخل منظمتنا، وألاحظ أدلّة على استمرار التزامنا بتمكين الشباب في المناطق الريفية.

الأمن الغذائي والتغذوي

الأمن الغذائي والتغذوي يشكل دوماً جزءاً لا يتجزأ من نهج الصندوق. من ذلك على سبيل المثال أننا، في الصفحة 18 من التقرير، نسلط الضوء على مشروع ساعدنا فيه المزارعات في الهند على إحياء زراعة محاصيل الدُخن الثانوية، بما فيها الدُخن الإصبعي، والدُخن الصغير، والدُخن الإيطالي أو دُخن ذيل الثعلب. لقد كانت هذه المحاصيل في يوم من الأيام تحظى بشعبية واسعة، فهي غنية بالكالسيوم الذي يزيد فيها بمقدار ثلاثين ضعفا على نسبة الكالسيوم في الأرز، كما تحتوي على الكثير من الحديد والألياف والعناصر الغذائية الدقيقة. وأتاح المشروع، بالإضافة إلى توفير البذور، تدريباً ساهم في زيادة الغلات بنسبة 30 في المائة.

وبينما حققنا بالفعل نتائج طيّبة في بعض المشروعات، نُدرك أن بإمكاننا أن نجعل استثماراتنا كلها تصب في التغذية وتراعي أبعاد التغذية. ونحن نعمل مع شركائنا ودولنا الأعضاء على شحذ وتسريع جهودنا في هذا المجال الحيوي. وسوف تلمسون أن الكثير من البرامج والمشروعات التي وافقنا عليها في عام 2013 يشمل محوراً يركّز على تحسين التغذية (انظر الصفحة 29).

ونحن نعتز بوجودنا في اللجنة التوجيهية لسنة الزراعة والأمن الغذائي لعام 2014 التي أطلقها الاتحاد الأفريقي. وتهدف السنة إلى مواصلة زخم التنمية الزراعية في أفريقيا وإحداث تحوُّل في القطاع الزراعي من أجل الدفع بجهود الحدّ من الفقر، والنمو الشامل، والتنمية المستدامة. ويؤثّر تحسين الأداء الزراعي تأثيراً مباشراً على الأمن الغذائي وتوفير تغذية أفضل وتهيئة فرص للعمل وبناء القدرة على الصمود.

عام 2014 وما بعده

الصندوق عضو نشط في اللجنة التوجيهية الدولية للسنة الدولية للزراعة الأسرية، 2014، التي أطلقتها الأمم المتحدة. وركّز الصندوق في عام 2013 على الأنشطة التي نُفِّذت في إطار السنة الدولية للزراعة الأسرية 2014 على المستوى القطري بهدف تسريع التغييرات على صعيد السياسات لصالح المزارعين الأسريين من أصحاب الحيازات الصغيرة. ووافقنا على منحة بمبلغ 000 500 دولار أمريكي للمنتدى الريفي العالمي للعمل مع المجتمع المدني في 11 بلداً و5 أقاليم. كما وافقنا على منحة بمبلغ 000 150 دولار أمريكي لمساعدة المنتدى الريفي العالمي على إدارة ورصد الأنشطة خلال السنة.

واستشرافاً للمستقبل، تم تحديد عام 2015 موعداً نهائيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي حدَّدت شكل الجهود الجماعية في العالم لدفع التنمية. ولا يتوانى الصندوق، بوصفه عضواً في العديد من العمليات الرفيعة المستوى الرامية إلى تحديد أهداف تخلف الأهداف الإنمائية للألفية، وفي إطار شراكته الوثيقة مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، عن تذكير مقرِّري السياسات بضرورة اضطلاع نساء ورجال الريف بدور محوري في جداول أعمال استئصال الفقر وتعزيز النمو الشامل. وأنشأت في مايو/أيار فرقة عمل ما بعد عام 2015 لتنسيق مشاركة الصندوق في مختلف تلك العمليات، ولتعزيز رؤيتنا لمناطق ريفية منتجة وقادرة على الصمود ومستدامة.

الإصلاح وتجديد الموارد

تشكّل فرقة عمل ما بعد عام 2015 التي قمنا بتكوينها جزءاً من حملة جارية للاستجابة بسرعة للقضايا الناشئة ولتعزيز النتائج. وأنشأنا خلال السنوات الأخيرة عدة دوائر ومكاتب للاستفادة من دورنا كمنظمة قائمة على المعرفة ولحمل راية الدفاع عن السكان الريفيين وتعزيز قدرتنا الداخلية وتعبئة موارد إضافية. ويمكننا بذلك أن نستمر في تلبية توقّعات أعضائنا وشركائنا، بل ويحدونا الأمل في أن نتجاوز تلك التوقّعات.

ويمكنكم أن تتعرفوا من هذا التقرير على الطريقة التي يعمل بها مكتب الشؤون الأخلاقية من أجل الحفاظ على أرفع المعايير الأخلاقية، كما يمكنكم معرفة الإجراءات المتخذة لتعزيز الشفافية والكشف عن المعلومات. ويتضمّن التقرير أيضاً معلومات عن مبدئنا الداعي إلى عدم التهاون مطلقاً مع الفساد والتدليس والتواطؤ، وآلية تقديم الشكاوى والإدّعاءات في كنف من السرّية دون الكشف عن هوية المُبَلِّغين.

وفي عام 2013، استثمر الصندوق 5.4 مليار دولار أمريكي في حافظة جارية في 241 برنامجاً ومشروعاً، بزيادة نسبتها 40 في المائة تقريباً من حيث القيمة مقابل 4.0 مليارات دولار أمريكي استثمرناها في 217 مشروعاً في عام 2009. وكان عام 2013 أيضاً أول سنة في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق، ونحن ماضون في الوفاء بالتزاماتنا تجاه الدول الأعضاء. وتجاوزت تعهّداتنا الإجمالية في فترة التجديد التاسع، بما فيها المساهمات التكميلية، 1.41 مليار دولار أمريكي، أي 94 في المائة من المستوى المستهدف.

ونعقد في عام 2014 اجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق التي ستحدِّد جدول أعمالنا للفترة 2016–2018. وبالرغم من النمو الهائل في حافظتنا فإن الطلب على خدمات الصندوق يتجاوز كثيراً ما لدينا من موارد. وبالتالي فإن أحد العناصر الرئيسية لاجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر يكمن في تحديد النُهُج والآليات المبتكرة للوصول بنطاقنا إلى أقصى حدوده، ولتعبئة موارد إضافية، ولتعزيز أثرنا.

والواقع أننا نقوم بالفعل بتنويع قاعدة تمويلنا من خلال تكوين شراكات جديدة. وفي عام 2013، قمنا بتكوين تحالف استراتيجي مع مؤسسة إنتل من أجل دعم أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال خدمات الإرشاد الزراعي عبر الهواتف النقّالة وباستخدام التكنولوجيا المتطوّرة في آسيا. ووقّعنا في مطلع عام 2014 اتفاق شراكة بين القطاعين العام والخاص مع شركة يونيليفر بهدف تعزيز سُبل معيشة أصحاب الحيازات الصغيرة حول العالم عن طريق دفع عجلة الإنتاجية وربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق، وبناء قدرتهم على الصمود.

منظمة عالمية

من الاستراتيجيات الفعّالة لتعزيز أثرنا تحسين عملنا مع الشركاء الحاليين وتكوين علاقات جديدة مفيدة لجميع الأطراف. على أن النطاق العالمي للصندوق الآخذ في الاتساع نابع أيضاً من اتساع حضورنا في الميدان. وبحلول نهاية عام 2013، ازداد عدد مكاتبنا القطرية إلى 40 مقابل 15 مكتباً في عام 2007. وفي ظل استمرار الدعم من أعضائنا، سنضيف 10 مكاتب أخرى بحلول عام 2015. وقد جعلتنا هذه التغييرات منظمة عالمية بحق.

ويحقق اتساع حضورنا القطري فوائد جمّة. وتشير التقييمات إلى أن المكاتب القطرية تعزّز الأداء في مجالات من قبيل حوار السياسات، وتوسيع النطاق، والكفاءة. وتساعد هذه المكاتب أيضاً على زيادة تدفّق الأموال وتمكّننا من الاستجابة بسرعة أكبر لطلبات الدول الأعضاء.

ونحتاج في الوقت ذاته إلى ضمان عدم انفصال شبكتنا الواسعة من المكاتب والموظفين. ولكي نرعى هذه الإمكانات في مهدها، عقدنا اجتماعنا العالمي الأول للموظفين قبل فترة وجيزة من كتابة هذا التصدير. وضم الاجتماع أكثر من 600 موظف جاءوا من كل أنحاء العالم إلى روما للتفاعل المكثّف ولتبادل المعرفة الحقيقية وللتعلّم وبناء الأفرقة على امتداد يومين. واحتفلنا أيضاً خلال الاجتماع بتوزيع جوائز الموظفين لعام 2013 تقديراً لإنجازاتهم المتميّزة (انظر الصفحة 56).

تأمين مستقبل الشباب

أسمع كثيراً أننا في حاجة إلى جعل الزراعة أكثر جاذبية للشباب من أجل صالحهم ولصالح العالم الذي يعتمد على إسهامات أصحاب الحيازات الصغيرة في تحقيق الأمن الغذائي. وأعتقد أن الحلّ الوحيد يكمن في ضمان الحياة الكريمة للمزارعين من كل الأعمار. وبهذه الطريقة نضمن على الأرجح أن يبقى الشباب من النساء والرجال في المناطق الريفية بدلاً من أن يقتلعوا جذورهم بحثاً عن مستقبل أفضل في مراكز الحضر.

ويمكنكم أن تتعرّفوا في هذا التقرير على مشاركة نساء ورجال الريف في المشروعات التي يدعمها الصندوق وما تعلّموه من مهارات جديدة لمساعدة أنفسهم على استهلال أعمال تجارية والحصول على فرص للعمل وتحقيق الربح من الزراعة. وفي كوت ديفوار، على سبيل المثال، نساعد المحاربين السابقين على الاندماج في التعاونيات والرابطات الرعوية الزراعية، وفي العمل لحساب أنفسهم في الإنتاج الزراعي وزراعة المحاصيل البستانية الموجّهة إلى السوق، أو مزاولة الزراعة.

فكرة أخيرة

إننا إذ نستعرض السنة الأولى من فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق نشعر بالامتنان لثقة دولنا الأعضاء وشركائنا في مشروعنا المشتَرَك، ألا وهو الاستثمار في سكان الريف من أجل دعم التحوّل الريفي.

وبالرغم من حاجتنا إلى بيانات محددة لتأكيد عملنا، لا يمكننا أن نغفل عن الأدلّة التي نستقيها من قصص البشر. فاعتزاز أم تُرسِل أطفالها إلى المدرسة وقد زوّدتهم بالطعام والغذاء السليم لا يمكن أن تسجّله صحيفة جدولية. على أن هذا النوع من النتائج يدخل في صميم عملنا.

ولذلك يتضمّن التقرير، إلى جانب الأشكال البيانية والجداول، قصصاً للنجاح والأمل. وما ساندیلي مخابيلا، ذلك الشاب المزارع في سوازيلند، إلاّ مثال لذلك. ومخابيلا هو واحد من آلاف شباب المزارعين الذين استفادوا من مشروع لنظم الري في الحيازات الصغيرة بتمويل مشترك من الصندوق، واستطاع مخابيلا أن يجيد إنتاج عيش الغراب القوقعي. وبدأ في تدريب ستة شباب آخرين ويتطلّع إلى فتح فروع جديدة لتجارته.

ونلمس بسهولة في فلسفته روحاً يجب أن تستمر في دفع كل عملنا في الصندوق: "إذا لم تتوقّف ستجد الطريق مفتوحة أمامك دوماً".

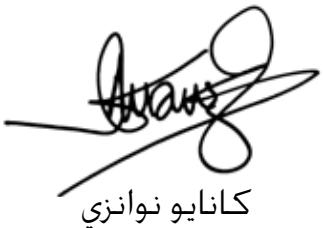

كانايو نوانزي
رئيس الصندوق

جمع الحليب واختباره في جمعية منغانو التعاونية لمنتجي الألبان في إلدوريت
كينيا: برنامج التسويق التجاري لمنتجات الألبان لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة
©IFAD/Susan Beccio

برنامج العمل لعام 2013

يسلِّط هذا الفصل الضوء على مجالات عملنا الرئيسية في جميع أنحاء العالم. ونتناول تباعاً كل منطقة من المناطق الخمس التي يغطيها الصندوق ونلخص الحالة فيها والتحديات التي يواجهها السكان الريفيون. وترتفع باستمرار معدلات الفقر في المناطق الريفية عنها في المراكز الحضرية في كل الأقاليم. وتركز البرامج والمشروعات التي نمولها على المجتمعات المحلية الريفية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، مثل النساء والشباب والشعوب الأصلية والقطاعات المهمشة من السكان.

ونتطرق بعد ذلك إلى القضايا التي تحتل صدارة جداول الأعمال الإقليمية في عام 2013 ونبرز نتائج وأثر المشروعات التي ندعمها. وتكشف القصص المستوحاة من الميدان عن بعض النساء والرجال الذين تمكنوا من تغيير حياتهم بفضل استثمارات الصندوق.

ويجري تعميم التدخلات الذكية مناخياً في كل الأقاليم. ووافقنا خلال عام 2013 على منح بمبلغ 103.2 مليون دولار أمريكي لتمويل جهود التكيُّف مع تغيُّر المناخ في 10 بلدان معرَّضة لمخاطر تغيُّر المناخ وذلك في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذي يوجِّه التمويل المرتبط بالمناخ إلى أصحاب الحيازات الصغيرة حتى يتسنى لهم تحسين قدرتهم على الصمود في وجه تغيُّر المناخ. وأطلق هذا البرنامج في عام 2012 ونال جائز الأنشطة الرائدة لعام 2013 في إطار مبادرة الزخم من أجل التغيير من الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ اعترافاً منها بالعمل المبتكر للصندوق.

وبات برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة ممكن التحقيق بفضل المساهمات السخية من ثمانية بلدان مانحة، هي بلجيكا والسويد وسويسرا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا.

أفريقيا الغربية والوسطى

24 بلداً: بنن، بوركينا فاسو، تشاد، توغو، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرأس الأخضر، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، غابون، غامبيا، غانا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، غينيا، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، ليبريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا.

نظرة عامة

تتنبأ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بأن يظل إقليم أفريقيا الغربية والوسطى الأسرع نمواً بين الأقاليم الأفريقية خلال العقد المقبل. وصُنِّفت في الواقع كل من كوت ديفوار وليبريا والنيجر وسيراليون بين الاقتصادات العشر الأولى الأسرع نمواً في عام 2012. وسجلت أيضاً جمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وموريتانيا ونيجيريا عن معدلات مثيرة للاهتمام في النمو الاقتصادي.

ويرجع هذا النجاح في جانب كبير منه إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، مثل النفط والمعادن، واتساع قطاع الخدمات، والطلب من داخل الإقليم نفسه.

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 52 برنامجاً ومشروعاً جارياً بالشراكة مع 22 حكومة متلقية في الإقليم في نهاية عام 2013
- 1 042.3 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية في الإقليم
- 5 برامج ومشروعات جديدة في السنغال وسيراليون وغينيا ومالي ونيجيريا بما مجموع قيمته 198.7 مليون دولار أمريكي من استثمارات الصندوق، ويشمل هذا المجموع منحة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بما قيمته 15 مليون دولار أمريكي لمشروع نيجيريا
- تقديم تمويل إضافي بما قيمته 46.1 مليون دولار أمريكي إلى برامج ومشروعات جارية في بوركينا فاسو والرأس الأخضر ومالي وليبريا
- الموافقة في عام 2013 على منحتين بما مجموع قيمته 3.4 مليون دولار أمريكي
- 22 منحة جارية بما مجموع قيمته 20 مليون دولار أمريكي

وساهم في ذلك أيضاً نمو الإنتاج الزراعي، وهو عامل هام لأن النمو في هذا القطاع يؤثر تأثيراً أقوى على الحد من الفقر مقارنة بالنمو في القطاعات الأخرى.

وساعدت أيضاً زيادة الاستثمارات الأجنبية بمقدار ثلاثة أضعاف واتساع التجارة مع الاقتصادات الناشئة الرئيسية خلال العقد الأخير على حفز التوسع في القطاع المصرفي وقطاع الاتصالات. ويمكن حالياً لنحو نصف السكان في أفريقيا الغربية وثلثهم في أفريقيا الوسطى الحصول على الهواتف النقالة واستخدامها.

على أن معدلات الفقر المدقع في معظم البلدان لا تزال مرتفعة بدرجة غير مقبولة، لا سيما في المناطق الريفية. ولن تتمكن معظم البلدان من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 وذلك في جانب منه بسبب المستويات المخيبة للآمال في مؤشرات نقص التغذية وسوء تغذية الأطفال ونقص النمو بين الأطفال. واستجابة لذلك، اتجهت معظم الحكومات إلى الأخذ بسياسات اقتصادية داعمة للفقراء بهدف تحقيق المزيد من الازدهار في المناطق الريفية المحرومة.

ويصنِّف البنك الدولي ما يقرب من نصف بلدان الإقليم بأنها دول هشة. ويمثل عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي إلى جانب التأثيرات المتعددة الأوجه الناجمة عن تغيُّر المناخ مخاطر رئيسية. وتعزز الآثار السلبية بعضها بعضاً.

من ذلك مثلاً أن النزاع في بلدان منطقة الساحل القاحلة يمكن أن يقوِّض القدرة الهشة في المجتمعات المحلية على مواجهة الجفاف، ويمكن أن ينشأ النزاع على الموارد الشحيحة.

ويبلغ مجموع السكان في الإقليم 500 مليون نسمة، يعيش 55.3 في المائة منهم في مناطق ريفية. ويعيش زهاء 43.9 في المائة من السكان في فقر مدقع على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً[1]. ولا يزال الإقليم يشهد تحولات ديموغرافية عميقة. ونظراً لارتفاع معدلات الخصوبة وتراجع معدلات الوفيات، يقل متوسط العمر عن 18 عاماً. ومن المتوقع بحلول عام 2020 أن يعيش أكثر من نصف سكان أفريقيا الغربية والوسطى في المدن، وهي أعلى نسبة تحضر في القارة. على أن الزراعة لا تزال تستأثر بنسبة 30 في المائة من النشاط الاقتصادي في الإقليم وتوفِّر مورد زرق لنحو 60 في المائة من اليد العاملة.

عملنا ونتائجنا في عام 2013

شملت مجالات التركيز الرئيسية لبرنامج عملنا في أفريقيا الغربية والوسطى في عام 2013 ما يلي:

- سلاسل القيمة والأسواق
- التمويل الريفي
- إدارة الموارد الطبيعية وتغيُّر المناخ
- الشباب في بلدان مرحلة ما بعد النزاع.

الشكل البياني 1أ
قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2013[أ]
الحصة من المجموع البالغ 2 725.4 مليون دولار أمريكي

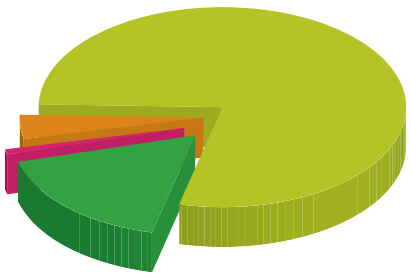

قروض بشروط تيسيرية للغاية
2 145.8 مليون دولار أمريكي – 79%
قروض بشروط متوسطة
105.2 مليون دولار أمريكي – 4%
قروض بشروط عادية
21.3 مليون دولار أمريكي – 1%
مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
453.1 مليون دولار أمريكي – 17%

[أ] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 1ب
المبالغ المصروفة من قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، والمبالغ المصروفة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2013[أ]
الحصة من المجموع البالغ 1 427.2 مليون دولار أمريكي

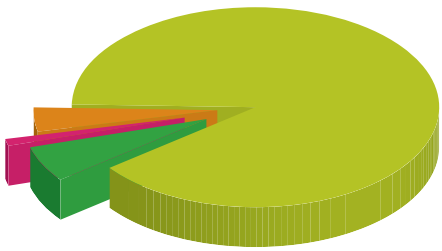

قروض بشروط تيسيرية للغاية
1 230.9 مليون دولار أمريكي – 86%
قروض بشروط متوسطة
60.3 مليون دولار أمريكي – 4%
قروض بشروط عادية
15.7 مليون دولار أمريكي – 1%
مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
120.3 مليون دولار أمريكي – 8%

[أ] تقتصر مصروفات القروض على قروض البرنامج العادي ويستبعد منها البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر.
ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[1] استُمدت البيانات الأوَّلية من *تقرير التنمية البشرية لعام 2013* الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

سلاسل القيمة والأسواق

الاستثمار الخاص في الزراعة الذي يتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية يشكل المحرك الرئيسي للنمو في الاقتصادات الريفية. ويمكن لهذا الاستثمار الخاص في الظروف المناسبة أن يساعد على زيادة الدخل وتعزيز الأمن الغذائي وتمكين المزارعين من الوصول إلى الأسواق والحصول على التكنولوجيا والخدمات والابتكارات والمعرفة. وتقوم المشروعات التي يدعمها الصندوق بدور هام في تهيئة ظروف مواتية تسمح بازدهار الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وفي ليبريا على سبيل المثال، مول الصندوق أول مشروع في البلد لتكوين شراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي هذه الحالة، انضمت إحدى شركات التصدير الخاصة إلى وزارة الزراعة لإحياء مزارع البن والكاكاو الصغيرة، واستثمرت الشركة أكثر من مليون دولار أمريكي في التدريب والمركبات وتوفير رأس المال اللازم لمساعدة ثلاث تعاونيات على استصلاح زهاء 1 000 هكتار. وتدفع الشركة للمزارعين أكثر مما يقدمه الوسطاء التقليديون بنسبة تصل إلى 50 في المائة فضلاً عن عمولة بنسبة 10 في المائة للتعاونيات. وكان من المقرر أن توسِّع الشركة بحلول نهاية السنة استثماراتها لاستصلاح ما يصل إلى 15 000 هكتار من مزارع الكاكاو والبن.

وفي سانت تومي وبرينسيبي، تعمل شراكة بين الحكومة والصندوق والوكالة الفرنسية للتنمية وخمس شركات أوروبية على تعزيز سلاسل قيمة الكاكاو والبن والتوابل، وهي كلها محاصيل تصديرية هامة. وتستخدم في هذه التدخلات شهادات الزراعة العضوية والتجارة العادلة ويتم الربط بين المنتجين والأسواق الأوروبية. ويستفيد ما يقرب من 5 500 أسرة تمثل نحو 26 000 شخص بطرق عديدة. وأصبح أصحاب الحيازات الصغيرة، بعد تحسين جودة إنتاجهم من الكاكاو بما يلبي المعايير الأوروبية، قادرين على دخول الأسواق الجديدة والحصول على أسعار أعلى لمنتجاتهم. واستثمرت رابطات المنتجين الأقساط التي سددها المشترون في إنشاء مرافق صحية مجتمعية تعود بالنفع على المجتمع المحلي برمته.

وساعد البرنامج إجمالاً على إحياء الاقتصاد المحلي ووقف هجرة السكان إلى المدن بحثاً عن العمل. ويرتبط أكثر من 8 000 شخص ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بالبرنامج، وتحولت إحدى التعاونيات الأربع التي كانت مشمولة بدعم البرنامج إلى تعاونية قائمة بذاتها.

التمويل الريفي

تحتاج الأسر الريفية إلى الوصول إلى الائتمانات من أجل إدارة تدفقاتها النقدية والحفاظ على استمرار أنشطتها الزراعية، وزراعة البذور اللازمة لأعمالها الجديدة. وجهز الصندوق برامج للتمويل الريفي في كل أنحاء الإقليم بما يناسب احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما النساء. وازداد مجموع عدد المقترضين في مشروعاتنا في الفترة من عام 2011 حتى عام 2012 من نحو 000 145 إلى ما يقرب من 000 195، بمن فيهم أكثر من 000 82 امرأة. وازداد أيضاً عدد المدخرين الطوعيين من أكثر من 000 157 إلى ما يربو على 000 292، أي أكثر من 190 في المائة من الرقم المستهدف السنوي.

وتُمثِّل أعمال التمويل الريفي الممولة من الصندوق في سيراليون أحد أمثلة النجاح. وقد ساعدنا على بناء أكبر شبكة لمؤسسات التمويل الصغري الريفية في البلد، وتضم الشبكة حالياً 51 رابطة خدمات مالية و13 مصرفاً مجتمعياً. وأسدينا المشورة بشأن ممارسات العمل السليمة ومبادئه، والإجراءات المحاسبية، والضوابط الداخلية، وتقديم القروض والخدمات الأخرى. ويكفل نظام مناسب لمعلومات الإدارة إعداد تقارير شفافة وتتسم بالمسؤولية. وبعد ثلاث سنوات، وردت تقارير من 40 في المائة من الشبكة تفيد بتحقيق إيرادات إيجابية على مستويات تدل على أن المؤسسات يمكنها أن تصبح في نهاية المطاف مؤسسات مكتفية ذاتياً.

واستحدث برنامج النمو الريفي في المناطق الشمالية من غانا الذي يدعمه الصندوق نظاماً ائتمانياً غير نقدي نجح في ربط المزارعين بكل مراحل سلسلة القيمة، بدءاً من التجار ومقدمي الخدمات والمرشدين الزراعيين وصولاً إلى المجهزين والقائمين بالتسويق. وانطلاقاً من الاتفاقات الثلاثية بين المؤسسات المالية ومقدمي المدخلات والخدمات، والمشترين، يحصل المزارعون على المدخلات والخدمات بالدين. وحالما يسدِّد المشترون، وهم أساساً تجار أو أصحاب أعمال تجارية زراعية، مدفوعاتهم إلى المزارعين من خلال التحويلات المصرفية الرسمية، يمكن للمؤسسة المالية أن تخصم بسهولة أصل المبلغ والفائدة المستحقة عليه لاسترداد القرض.

واجتذب هذا النظام حتى الآن 2.3 مليون دولار أمريكي من 24 مصرفاً ريفياً ومجتمعياً في الأنحاء الشمالية من غانا. وأنشأ البرنامج أيضاً لجاناً محلية لسلاسل القيمة في أكثر من 40 منطقة ريفية لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على الوصول إلى الأسواق والحصول على التكنولوجيا والتمويل. وتزمع وزارة الأغذية والزراعة توسيع نطاق هذا النهج في كل أنحاء البلد من أجل تعزيز تنمية سلاسل القيمة الشاملة والمدفوعة بالسوق.

إدارة الموارد الطبيعية وتغيُّر المناخ

تتعرض بلدان الإقليم، لا سيما البلدان الواقعة في منطقة الساحل، لمخاطر شديدة جراء تغيُّر المناخ. وتعاني نُظم الإنتاج التي تقع بالفعل تحت ضغوط لزيادة الإنتاج من أجل إطعام الأعداد المتزايدة من السكان أضراراً كبيرة بسبب اضطراب الأنماط الجوية والأحوال

المناخية الشديدة. ويمثل تدهور الموارد الطبيعية أيضاً مصدر قلق بالغ في ظل التنافس الشديد على الأراضي والمياه في بعض المناطق.

ويعزِّز الصندوق التكنولوجيا والنُهج المحلية من أجل إعادة التخضير، مستخدماً في ذلك جملة وسائل تشمل مختلف تكنولوجيات صون المياه والتربة وتقنيات تجديد الأشجار. وحققت نتائج طيبة في بوركينا فاسو التي ركزت فيها البرامج التي يدعمها الصندوق على إدارة خصوبة التربة باستخدام تقنيات صون التربة والمياه المحلية، واستصلحت الأراضي المعروفة محلياً باسم الأراضي البور واستُغلت مجدداً في الزراعة. وسوف يواصل مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في المناطق الشمالية والشمالية الوسطى والشرقية (مشروع نير تامبا)، وهو مشروع جديد صدرت الموافقة عليه في عام 2013، العمل في المناطق التي تعاني عدم انتظام هطول الأمطار وازدياد الجفاف وتدهور الأراضي.

ويدعم الصندوق أيضاً إعادة التخضير في بلدان أخرى في منطقة الساحل، مثل مالي والنيجر والسنغال، من خلال منحتين كبيرتين ينفذهما المركز العالمي للزراعة الحراجية ومركز التعاون الدولي بجامعة أمستردام الحرة.

وأصبح برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذي أطلقه الصندوق في عام 2012 أكبر مصدر تمويلي عالمي لدعم تكيُّف أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء مع تغيُّر المناخ. واعتُمدت خلال السنة مبادرتان جديدتان ممولتان من هذا البرنامج في الإقليم، هما برنامج التأقلم مع تغيُّر المناخ ودعم الأعمال الزراعية في حزام السافانا في نيجيريا، ومشروع لتعزيز الإنتاجية الزراعية في مالي.

وتساهم عمليات برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في بناء قدرات صغار المزارعين وتعزيز فرص وصولهم إلى المعلومات المتعلقة بالمناخ والأدوات المحسَّنة اللازمة لاتخاذ القرارات. وتستثمر عمليات البرنامج أيضاً في البنية الأساسية الريفية والحماية من الأضرار الناشئة عن الظروف الجوية وتوفِّر التكنولوجيات الخاصة بكفاءة استخدام المياه والطاقة النظيفة.

ويتلقى أحد عشر مشروعاً جارياً في الإقليم منحاً من مرفق البيئة العالمية بما مجموع قيمته 45 مليون دولار أمريكي تقريباً. وتموِّل هذه المنح أنشطة التكيُّف مع تغيُّر المناخ والإدارة المستدامة للأراضي وحفظ التنوع البيولوجي.

الشباب في بلدان مرحلة ما بعد النزاع

يمكن للآثار المادية والنفسية، إلى جانب توقف التعليم، بعد انتهاء النزاعات، أن تترك الشباب مجردين من قدراتهم ومهمشين. ولكن الشباب من الجنسين يتمتعون في الوقت ذاته بقدرة هائلة على التكيُّف ويمكنهم الانفتاح على التكنولوجيات والفرص الناشئة أكثر من الأشخاص الأكبر سناً. وتهدف البرامج التي يدعمها الصندوق من أجل الشباب في بلدان ما بعد النزاع إلى تزويد الشباب من الجنسين بالمهارات التي تمكِّنهم من كسب قوتهم ومساعدة مجتمعاتهم المحلية على النهوض والازدهار.

وفي كوت ديفوار، يعمل مشروع لدعم التنمية الزراعية والتسويق على بناء كتلة حرجة من المنتجين الريفيين الذين يمكنهم تقلد زمام القيادة وتهيئة فرص للعمل. وفي عام 2013، ركَّز المشروع على مساعدة المحاربين السابقين في مناطق السافانا، وسهل بندامة، وزانزان، على الاندماج في التعاونيات والرابطات الزراعية الرعوية أو العمل لحسابهم الخاص في الإنتاج الزراعي أو البستنة الموجَّهة إلى السوق أو الزراعة. ويتم تدريب جميع المشاركين، بمن فيهم الشباب، في مجال سلاسل القيمة ومهارات التسويق والتفاوض، كما يتم تدريبهم على عمليات التجهيز والتخزين والتغليف والتوزيع على النطاق الصغير.

وفي سيراليون، تشير التقديرات إلى أن 000 20 من المحاربين السابقين ممن لديهم خلفية زراعية ونصفهم من الشباب، يمكن إعادة ادماجهم في قطاع الزراعة، وهو ما يمكن أن يعود بالنفع على الأمن الغذائي. ويستهدف المشروع الذي يدعمه الصندوق شباب المحاربين السابقين ذوي الإعاقة في مناطق كيلاهون، وكينيما، وكونو، وكوبنادوغو. وبعد إجراء تقييم للاحتياجات، سيوفِّر المشروع للشباب أموالاً لاستئجار أو شراء الأراضي الزراعية، والمدخلات الزراعية، ومخازن الحبوب، ومضارب الأرز، وأرضيات التجفيف، ومعدات تجهيز وتخزين الأغذية.

قصة من الميدان
مشروع على نطاق البلد يوسِّع نطاق أثر الصندوق في غامبيا

يهدف مشروع جديد في غامبيا إلى توسيع نطاق ممارسات إدارة الأراضي والمياه المجرَّبة في كل أنحاء البلد. وتنطلق هذه المبادرة التي يدعمها الصندوق والمعروفة في لغة المانديكا باسم نيما، أي الازدهار، من الانجازات التي تحققت طوال 30 عاماً بالشراكة مع أصحاب الحيازات الصغيرة.

وهذا المشروع الجديد هو ثمرة الطلب الذي تقدمت به الحكومة إلى الصندوق لكي يمسك بزمام القيادة في تنفيذ الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي في غامبيا للفترة 2011–2015 التي تهدف إلى تحويل قطاع الزراعة من إنتاج الكفاف إلى نظام سوقي متزايد الكفاءة. وهذه المبادرة حاسمة في النمو الاقتصادي لغامبيا، حيث يعمل في الزراعة أكثر من 70 في المائة من السكان؛ وأكثر من نصف هؤلاء العمال الزراعيين من النساء.

ويقول موسى أبو كاري، مدير البرنامج القطري للصندوق، إن "المرأة هي الأساس في إنتاج الأرز والخضروات في غامبيا، وهي التي صمَّمت مبادرة نيما (الازدهار) وبمشاركة منها. وسوف تهيئ هذه المبادرة أيضاً فرصاً للعمل أمام الشباب في قطاع الأعمال الزراعية".

وأرست المبادرة أعمال الأساس خلال عامها الأول. وأصدرت 25 خطة لتنمية مستجمعات المياه (أي بما يزيد خمس مرات على المستوى المستهدف لعام 2013) وكوَّنت 28 منظمة للمزارعين تتوزع عضويتهم عموماً بالتساوي بين الرجال والنساء. ووقع المشروع أيضاً عقوداً مع مقدمي الخدمات في غامبيا (سواء في القطاع العام أو الخاص) للتدريب في مجالات من قبيل إدارة الأعمال، وإصدار شهادات البذور، ومدارس المزارعين الحقلية، ومحو أمية المزارعات.

ويدعم الصندوق من خلال هذه المبادرة حكومة غامبيا في إنشاء إطار فعال للرصد والتقييم في قطاع الزراعة. وفي إطار جهود وضع خريطة أساسية للمشروع، يجري تدريب المهنيين المحليين على تطبيق تكنولوجيات رصد الأرض من أجل رصد محاصيل الأرز. ويشكِّل ذلك جزءاً من الشراكة الرائدة الجارية بين الصندوق ووكالة الفضاء الأوروبية وشركة سارماب، وهي شركة سويسرية خاصة.

وبدأت المبادرة بالفعل تؤثر على عمليات صياغة السياسات على المستوى القطري. ويعمل الصندوق من خلال المشروع مع الحكومة لوضع استراتيجية وطنية لتنمية الأرز بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، مثل الائتلاف المعني بتنمية الأرز في أفريقيا. وساعد المشروع أيضاً على تعزيز نهج البرنامج القطري، وتكوين علاقات تآزر بين المشروعات الأربعة الجارية التي يدعمها الصندوق في غامبيا.

ماريا ماريا جارجو، صاحبة مزرعة وأم لعشرة أبناء، تحصد الأرز مع عمال المزرعة في قرية الجامدو
غامبيا: مشروع الإدارة التشاركية المتكاملة لمستجمعات المياه
©IFAD/Nana Kofi Acquah

أفريقيا الشرقية والجنوبية

22 بلداً: إثيوبيا، إريتريا، أنغولا، أوغندا، بوتسوانا، بوروندي، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سوازيلند، سيشيل، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا.

نظرة عامة

تتعارض المؤشرات الإيجابية، مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل أنحاء أفريقيا الشرقية والجنوبية، مع التفاوت المتزايد في الدخل وارتفاع مستويات الجوع. وتخفي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012 التي بلغت 4.9 في المائة في أفريقيا الشرقية و4.3 في المائة في أفريقيا الجنوبية تفاوتاً وعدم تكافؤ صارخ في الدخل سواءً بين البلدان أو داخلها. كما يوجد تفاوت كبير في مستويات الفقر داخل البلدان. ولا تزال الأغلبية الساحقة من السكان الفقراء تعيش في المناطق الريفية التي يعمل فيها الصندوق.

ويكشف التحليل الذي أجراه البنك الدولي عن ضعف الارتباط بين التغييرات في الناتج المحلي الإجمالي والتغييرات في معدلات الفقر. على أن الأدلة تبين أن الناتج المحلي الإجمالي الآخذ في الارتفاع نتيجة للنمو الزراعي يساهم بدور فعال أكبر في الحد من الفقر مقارنة بالنمو المدفوع مثلاً بازدهار الصناعات الاستخراجية. ويُعتقد أن النمو الناشئ عن إنتاج المحاصيل الأساسية يمكن أن يؤثر على الفقر بدرجة أكبر من النمو المدفوع بالمحاصيل التصديرية، مثل البن والشاي والتبغ.

ولا تزال مستويات الجوع مرتفعة في الأغلبية الواسعة من البلدان. ووفقاً لتصنيفات المؤشر العالمي للجوع لعام 2012 الذي وضعه المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، يصنَّف ما مجموعه 18 بلداً في الإقليم بأنه يعاني مستويات خطيرة أو مقلقة أو مقلقة للغاية من الجوع وتأتي بوروندي وإريتريا في آخر قائمة هذه الفئات.

ولا تزال معظم الأهداف الإنمائية للألفية مستعصية على التحقيق بحلول الموعد المحدَّد بعام 2015. ولم يقترب من هدف تخفيض معدلات الفقر المدقع بمقدار النصف سوى سوازيلند وأوغندا. وحتى في الحالات التي يبدو فيها الإقليم ماضياً في المسار الصحيح نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مثل تعميم التعليم الابتدائي، يعرِّض ارتفاع معدلات التسرب الدراسي التقدم المحرز للخطر. ويزاول الزراعة، وهي المهنة التي يرتفع فيها معدل التعرض للآثار السلبية الناجمة عن تغيُّر المناخ، 60 في المائة من سكان الإقليم.

ويبلغ مجموع سكان الإقليم نحو 341.8 مليون نسمة، يعيش 73.7 في المائة منهم في المناطق الريفية. ويعيش في المتوسط نحو 50.6 في المائة من السكان في فقر مدقع على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً[2]. وتتراوح معدلات الفقر حسب البلدان بين 0.3 في المائة في سيشيل و81.3 في المائة في بوروندي ومدغشقر.

عملنا ونتائجنا في عام 2013

تشمل مجالات التركيز الرئيسي لعمل الصندوق في أفريقيا الشرقية والجنوبية ما يلي:

- تكنولوجيات المعلومات والاتصالات
- إدارة الموارد الطبيعية وتغيُّر المناخ
- العمل غير الزراعي
- التمويل الريفي
- المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في الأرض.

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تحقق فرقاً هائلاً في حياة السكان الريفيين الفقراء، إذ تتيح لهم الحصول على المعلومات والخدمات الأساسية. من ذلك مثلاً أنه يمكن للمزارعين، باستخدام الهواتف النقالة، الوصول إلى الخدمات المصرفية عن بُعد أو الحصول على معلومات آنية عن الطقس أو الأسواق. وشهد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإقليم طفرة كبيرة، حيث ازدادت الاشتراكات في الهواتف النقالة بأكثر من 600 في المائة في الفترة من عام 2005 حتى عام 2013، واشترك 63 في المائة من السكان في خدمات الهواتف النقالة في عام 2013.

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 44 برنامجاً ومشروعاً جارياً بالشراكة مع 18 حكومة متلقية في الإقليم في نهاية عام 2013
- 183.8 1 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية في الإقليم
- 5 برامج ومشروعات جديدة في إثيوبيا وأوغندا ورواندا، وزامبيا وسيشيل بما مجموعه 159.3 مليون دولار أمريكي من استثمارات الصندوق، ويشمل هذا المجموع منحة واحدة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بمبلغ 7 ملايين دولار أمريكي لمشروع رواندا
- تقديم إضافي متمم بما قيمته 15.4 مليون دولار أمريكي إلى أحد المشروعات الجارية في رواندا
- 3 برامج جديدة للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج لكل من أوغندا ورواندا وكينيا
- الموافقة على 5 منح في عام 2013 بما مجموع قيمته 4.1 مليون دولار أمريكي
- 15 منحة جارية بما مجموع قيمته 16.3 مليون دولار أمريكي

[2] استُمدت البيانات الأوّلية من *تقرير التنمية البشرية لعام 2013* الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتتجه المبادرات الممولة من الصندوق في الإقليم بشكل متزايد نحو التركيز على التكنولوجيات الفعالة من حيث التكلفة والقادرة على تلبية الاحتياجات المحلية. وفي موزامبيق، تم تزويد المرشدين الزراعيين بأجهزة عرض الفيديو المنخفضة التكلفة التي يمكن حملها في الجيب لعرض أفلام الفيديو الإرشادية من مزارع إلى مزارع. وفي سوازيلند، يعمل برنامج للتمويل الريفي بالشراكة مع مجموعة شبكات الهواتف النقالة، وهي الجهة المحلية المسؤولة عن تشغيل خدمة الهواتف النقالة، لتجريب خدمة "الأموال عبر الهاتف النقال" ووحدات الصرف الآلي للنقود التي تعمل ذاتياً باستخدام الهواتف النقالة. وكشف التقرير الشهري الصادر عن مجموعة شبكات الهواتف النقالة لشهر سبتمبر/أيلول 2013 عن إجراء أكثر من 170 000 معاملة بما مجموع قيمته 2.7 مليون دولار أمريكي تقريباً.

وفي بوتسوانا، تعمل وكالة الفضاء الأوروبية مع مشروع دعم الخدمات الزراعية الذي يدعمه الصندوق في ستة مواقع لرصد استخدام الأراضي وصحة المحاصيل من خلال التصوير الساتلي. وسوف تساعد البيانات التي توفرها السواتل، أو الاستشعار من بُعد، وزارة الزراعة على الحصول على تقييم موضوعي للغطاء النباتي في المناطق الريفية. ويمكن أن تستخدم هذه المعلومات لتحديد أثر الممارسات الزراعية التي يجري ترويجها، واقتراح التعديلات المناسبة. ويمكن أيضاً استخدام البيانات لإنشاء نظام للإنذار المبكر، مع التركيز على التصحر.

إدارة الموارد الطبيعية وتغيُّر المناخ

بالرغم من أن البلدان الأفريقية هي الأقل من حيث انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، من المرجَّح إجمالاً أن تدفع تلك البلدان أفدح الأثمان بسبب تغيُّر المناخ. ويؤدي الاعتماد الشديد على الزراعة البعلية لكسب الرزق والحصول على الغذاء إلى تعرض السكان الريفيين الفقراء لمخاطر شديدة. ويعمل الصندوق مع المانحين الآخرين والمجتمعات المحلية نفسها لبناء القدرة على الصمود.

وساهم المشروع الرائد لإدارة الموارد الطبيعية في شرق جبل كينيا، الذي أُنجز في أواخر عام 2012، في زيادة الدخل وتحسين التنوع البيولوجي والحد من النزاع بين الحياة البرّية والإنسان. وتعزيز سُبل الوصول إلى المياه للاستهلاك المنزلي والري. واستفاد أكثر من 500 000 شخص من تحسن الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي. وسوف يوسِّع المشروع الجديد لإدارة الموارد الطبيعية لمستجمعات تانا العليا نطاق الأنشطة من 5 إلى 24 حوضاً من أحواض الأنهار وسيساهم بذلك في تمكين المجتمعات المحلية الريفية من إدارة موارد التربة والمياه بصورة مستدامة.

وفي كينيا ورواندا، تسعى مبادرة مبتكرة من الصندوق إلى تعزيز الطاقة المتجددة والحد من استهلاك حطب الوقود في الأسرة. ويمكِّن مشروع جعل الغاز الحيوي قابلاً للنقل: تكنولوجيات من أجل مستقبل أكثر اخضراراً الأسر من استخدام غاز الاحتراق النظيف الذي يُنتج من مخلفات الحيوانات كمصدر للوقود ليخفف بذلك أعباء العمل عن المرأة ويحول دون الإصابة بالأمراض التنفسية المزمنة والتهابات العين التي يسببها الدخان. ويساهم أيضاً تقليل استخدام الحطب والفحم في توفير ما يقرب من 20 دولاراً أمريكياً شهرياً للأسر الفقيرة. وإضافة إلى ذلك، يستخدم السماد العضوي الذي يتكون في هاضمات الغاز الحيوي بدلاً من الأسمدة الكيميائية الباهظة التكلفة، ويؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في إنتاج الخضروات والذرة والفاصولياء.

الشكل البياني 2أ

قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2013[1]

الحصة من المجموع البالغ 2 893.4 مليون دولار أمريكي

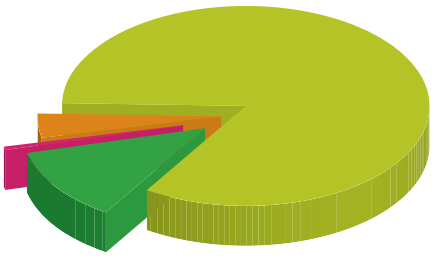

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  2 430.5 مليون دولار أمريكي – 84%
- قروض بشروط متوسطة
  109.0 مليون دولار أمريكي – 4%
- قروض بشروط عادية
  13.7 مليون دولار أمريكي – 0.5%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  340.2 مليون دولار أمريكي – 12%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 2ب

المبالغ المصروفة من قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، والمبالغ المصروفة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2013[1]

الحصة من المجموع البالغ 1 828.5 مليون دولار أمريكي

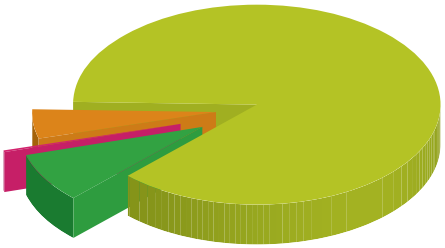

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  1 587.0 مليون دولار أمريكي – 87%
- قروض بشروط متوسطة
  97.5 مليون دولار أمريكي – 5%
- قروض بشروط عادية
  3.4 مليون دولار أمريكي – 0.2%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  140.5 مليون دولار أمريكي – 8%

[1] تقتصر مصروفات القروض على قروض البرنامج العادي ويستبعد منها البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر.
ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

ويساعد الصندوق من خلال مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو في سوازيلند على الحد من تدهور الأراضي، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتخفيف آثار تغيُّر المناخ من خلال ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي. وتعلمت النساء في منطقة فيكيزيجولا، على سبيل المثال، بناء خزانات جمع المياه، وبالتالي تحسين الأمن الغذائي وصحة الأسرة وإدرار الدخل عن طريق بناء الخزانات للآخرين في المجتمع المحلي.

العمل غير الزراعي

تتقلَّص حيازات الأراضي بسبب تفتتها وانتقالها إلى الأجيال التالية، وتؤدي في نفس الوقت زيادة استخدام قوى الحيوانات والميكنة الزراعية إلى الحد من الحاجة إلى العمالة. وبالتالي فإن إيجاد فرص عمل خارج المزرعة للسكان الريفيين يشكل جزءاً هاماً من استراتيجية الصندوق في الإقليم. وتشير النتائج التي تحققت في عام 2013 إلى نحو 30 مشروعاً لتدريب ما يقرب من 65 000 شخص على إدرار الدخل وتنظيم الأعمال التجارية والأنشطة المهنية.

وفي رواندا، أُنجزت في عام 2013 أعمال مشروع استثماري استغرق تسع سنوات لدعم الأعمال التجارية الصغيرة الريفية والمشروعات الصغرى. وشكَّل برنامج للتدريب المهني جزءاً حيوياً من هذه المبادرة. وتدرَّب إجمالاً نحو 12 000 شاب، نصفهم من الإناث، على حرف مثل الحياكة والنجارة والنسيج، واللحام، والأعمال الميكانيكية والكهربائية. وشارك في دورات محو أمية الكبار أكثر من 4 200 شخص، وتم تدريب ما يقرب من 12 500 شخص على الإدارة المجتمعية.

وتماشياً مع رؤية حكومة رواندا بشأن تنمية قطاع خاص يتسم بالكفاءة من أجل إحداث تحول في الزراعة، سيهيئ المشروع الجديد لدعم مرحلة ما بعد الحصاد والأعمال التجارية الزراعية بتمويل من الصندوق فرصاً للعمل على طول سلاسل قيمة الذرة والكاسافا والفاصولياء والبطاطس ومنتجات الألبان. ويهدف المشروع أيضاً إلى تعزيز تقنيات التجهيز ومرافق التخزين القادرة على التكيف مع المناخ.

التمويل الريفي

لا تجد الأغلبية الواسعة من السكان الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية أي طريقة مضمونة لادخار النقود والحصول على الائتمانات أو تحويل الأموال. والتوسع في استخدام المدخلات الخارجية، مثل البذور والأسمدة المحسَّنة، وزيادة الميكنة في الزراعة وعلى طول سلاسل القيمة، وتطوير أنشطة لكسب الدخل، مثل الأعمال التجارية الصغيرة، يتطلب كله الوصول إلى التمويل للحصول على رأس المال وتغطية نفقات التشغيل. ويساعد الدعم المقدَّم من الصندوق للخدمات المالية الريفية على توسيع فرص وصول السكان الريفيين إلى الخدمات المالية المتنوعة، بما فيها القروض والمدخرات والتحويلات المالية، والتأمين الصغري.

ومكَّنت المرحلة الأولى من برنامج الوساطة المالية الريفية الذي يدعمه الصندوق في إثيوبيا 3 ملايين شخص من الحصول على الخدمات المالية. وانطلاقاً من هذه النتائج، تستهدف المرحلة الثانية الأشخاص في المناطق الرعوية والزراعية الرعوية المنخفضة عن طريق تشجيع مؤسسات التمويل الصغري على فتح ما يقرب من 1 000 تعاونية جديدة للادخار والقروض. ويرمي البرنامج إلى تقديم الخدمات المالية إلى نحو 7 ملايين أسرة بحلول عام 2019.

المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في الأرض

تمكين المرأة عن طريق تعزيز المساواة بين الجنسين ليس مسألة حقوق الإنسان فحسب، بل هو حيوي أيضاً لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي وتمكين النساء والرجال الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر. ويمثل الوصول الآمن إلى الأراضي والموارد الأخرى عنصراً رئيسياً في تحقيق المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية.

وفي كينيا، عمل الصندوق على زيادة الدخل الأسري لنساء الماساي اللواتي يعملن في الرعي في منطقة أمبوسيلي بدعم من تمويل متمم فنلندي. واستفاد من أنشطة المشروع أكثر من 1 200 شخص معظمهم من الشباب أو النساء. وتعلم المشاركون تقنيات محسَّنة لتسمين الماشية واكتساب مهارات التجهيز والتسويق، وكلها مكنتهم من الحصول على أسعار أعلى لحيواناتهم. وزُرعت أيضاً أنواع عشبية جديدة ساهمت في زيادة قدرة المحاصيل على تحمل الجفاف، واستعادة المراعي، وتحسين تغذية الحيوان. وحصل المشاركون أيضاً على تدريب أساسي في مجال ممارسات صحة الحيوان، وتم تطعيم نحو 19 000 رأس من الماشية والأغنام والماعز.

وبينما يحق للمرأة قانوناً أن تمتلك الأرض في إثيوبيا فإن المعايير العرفية والاجتماعية تحابي الرجل. ويدعم الصندوق مشروعاً لإدارة الموارد الطبيعية في منطقة مستجمع مياه بحيرة تانا باستخدام شهادات الأراضي لتأمين حقوق الأراضي للجميع. وأدخل المشروع أيضاً الإدارة المستدامة للموارد المجتمعية وعلَّم مهارات جديدة تساعد السكان الريفيين على إيجاد سُبل مبتكرة لكسب المال. وتستطيع الآن المرأة التي ترأس الأسرة أن تؤكد تماماً حقها في استخدام ونقل حيازة الأرض عن طريق الميراث أو التبرع أو الإيجار باستخدام شهادات الأراضي. وحصل أكثر من نصف النساء اللواتي يرأس أسرهن في منطقة أمهره المستهدفة على شهادات للأراضي.

قصة من الميدان
كسب المال من إنتاج عيش الغراب

شاهد ساندیلي مخابیلا أول إنتاج له من عيش الغراب وهو في التاسعة والعشرين من عمره. ويقول: "كنت أود أن أعرف ما هو عيش الغراب وما هو مذاقه، وعرفت فوراً أنه يتميَّز بميزة خاصة". ولعل مخابيلا سيصبح بعد ثلاث سنوات المنتج الوحيد في المستقبل لعيش الغراب القوقعي في منطقة أوسوثو الدنيا في سوازيلند. وبعد حصوله على تدريب تقني وفي مجال إدارة الأعمال، أنشأ "ورشة عيش الغراب" باستخدام القوارير الزجاجية وجهاز تبريد قديم ومظلة غير مستخدمة.

وبذلك بدأ مخابيلا مشروعه، وهو واحد من آلاف المزارعين الشباب الذين استفادوا من مشروع للري في الحيازات الصغيرة بتمويل مشترك من الصندوق ومرفق البيئة العالمية وحكومة سوازيلند والمجتمعات المحلية المعنية. وتقدِّم الزراعة فرصاً للعمل إلى 75 في المائة من سكان البلد، ولكن الأسر الزراعية تواجه عدداً من العقبات التي تحول بينها وبين كسر حلقة الفقر. وتعاني بعض المناطق، مثل المنطقة التي يعيش فيها مخابيلا، من عدم توفر المياه. وقد نُفِّذ المشروع في عام 2011 لتوفير فرص لإدرار الدخل أمام الأسر التي تضيق أمامها سُبل الحصول على المياه وذلك عن طريق العمل باستخدام ما لديها بالفعل من موارد.

وسوف يصل المشروع إلى أكثر 000 4 أسرة في المنطقة بحلول عام 2015، ومن المتوقع أن يزداد دخل الكثير من تلك الأسر بنسبة 30 في المائة أو أكثر.

ويتطلب إنتاج عيش الغراب تكنولوجيا بسيطة ومعدات أساسية ولا يحتاج إلى الكثير من المياه. وتسهل زراعة عيش الغراب، ويستغرق فترة زمنية قصيرة نسبياً لكي ينضج، ويعني ذلك سرعة كسب النقود لتلبية الاحتياجات غير المتوقعة في الأسرة، مثل استبدال سقف منزل أسرة مخابيلا الذي عصفت به ريح شديدة. ويسدي له أخوه المشورة بشأن التسويق والاستثمار، بينما تتولى أمه استحداث وصفات جديدة. ويقول مخابيلا: "تكاتف الأسرة في القيام بذلك يعني حصولي على الدعم". ويتابع مخابيلا ضاحكاً: "ولكني أدفع ثمن ذلك لأن أمي تحب استخدام عيش الغراب في الطهي، ويقلل ذلك من أرباحي".

وذاعت فكرة زراعة عيش الغراب. ويقوم مخابيلا حالياً بتدريب ستة من الشباب الآخرين في المجتمع المحلي الذي يعيش فيه. ويقول: "بدأت أبحث في كيفية التوسع في مشروعي. ولن أتوقف، لأنك إذا لم تتوقف ستجد الطريق مفتوحة أمامك دوماً".

أحد أصحاب المشروعات من الشباب، ساندیلي مخابيلا، في ورشته مع محصول عيش الغراب القوقعي
سوازيلند: برنامج التمويل الريفي وتنمية المشروعات
©IFAD/Guy Stubbs

آسيا والمحيط الهادي

34 بلداً: أفغانستان، إندونيسيا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بنغلاديش، بوتان، تايلند، توفالو، تونغا، تيمور ليشتي، جزر سليمان، جزر كوك، جزر مارشال، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ساموا، سري لانكا، الصين، فانواتو، الفلبين، فيجي، فييت نام، كيريباس، كمبوديا، ماليزيا، ملديف، منغوليا، ميانمار، ناورو، نيبال، نيوي، الهند.

نظرة عامة

يمكن القول إن إقليم آسيا والمحيط الهادي، من بين الأقاليم النامية في العالم، قد شهد أكبر تحول شامل منذ عام 2000. وخلال الفترة من عام 1990 حتى عام 2010، تراجع العدد المطلق للفقراء من نحو 1.5 مليار نسمة إلى 758 مليون نسمة. وبالإضافة إلى تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تقليل نسبة الفقر بمقدار النصف، قطع الإقليم أيضاً أشواطاً بعيدة في مجالات مثل الصحة والتعليم والحصول على مياه الشرب المأمونة.

وبالرغم من هذا التقدم فإن إقليم آسيا والمحيط الهادي لا يزال موطناً لنحو ثلثين من فقراء العالم، وثلثي ناقصي التغذية والجوعى الذين يبلغ عددهم 842 مليون نسمة في العالم. ويمثل تدهور النُظم الإيكولوجية ونقص البنية الأساسية وضيق فرص الوصول إلى الأسواق وضعف الخدمات الاجتماعية عوامل تساهم جميعاً في بقاء المناطق الريفية في مستنقع الفقر.

ولا تزال الزراعة تمثل القطاع الذي يعمل فيه ما يتراوح بين ثلث واحد وثلثين من اليد العاملة. على أن بطء معدل النمو في القطاع أثر على سُبل كسب العيش وأدى إلى اتساع فجوة الدخل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وانخفض الدخل الحقيقي للأسر الفقيرة بسبب ارتفاع أسعار الأغذية، ولم تصل فوائد التحول الذي شهدته صناعة الأغذية الزراعية إلى أصحاب الحيازات الصغيرة.

وتعاني النساء والشعوب الأصلية التهميش بدرجة كبيرة. ولا يستطيع ما يقرب من نصف النساء البالغات في جنوب آسيا القراءة، وتحصل المرأة في كل أنحاء آسيا والمحيط الهادي على دخل أقل، ولا يسمح لها كثيراً بإبداء رأيها في الطريقة التي تكسب بها ذلك الدخل، وتضيق أمامها فرص الحصول على الائتمانات والخدمات الأخرى. ومن بين 300 مليون نسمة من أفراد الشعوب الأصلية في العالم، يعيش 70 في المائة منهم في منطقة آسيا والمحيط الهادي؛ ويمثل الفقراء ثلث هؤلاء السكان، ويعيشون في كثير من الأحيان منعزلين عن الأسواق والخدمات الحيوية والبنية الأساسية.

وتحتاج كثير من بلدان الإقليم إلى معالجة التحديات المتعددة الأبعاد المرتبطة بالأمن الغذائي وتغيُّر المناخ والإدماج الاجتماعي والفرص الاقتصادية إلى جانب بذل جهود للحد من الفقر.

ويبلغ مجموع سكان الإقليم 820.8 3 مليون نسمة يعيش منهم 57.7 في المائة في المناطق الريفية. ويعيش زهاء 19.2 في المائة في فقر مدقع على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً[3].

عملنا ونتائجنا في عام 2013

ركزت المشروعات التي قمنا بدعمها في عام 2013 على ما يلي:

- ربط المنتجين الريفيين بالأسواق وتهيئة الوظائف
- تنشيط وتحويل المجتمعات المحلية الريفية
- تعزيز قدرات النساء والشباب
- توسيع الأخذ بالتكنولوجيات الذكية مناخياً وممارسات الإدارة المستدامة للموارد
- العمل في شراكة مع القطاع الخاص لدفع النمو الريفي.

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 60 برنامجاً ومشروعاً جارياً بالشراكة مع 18 حكومة متلقية في الإقليم في نهاية عام 2013
- 765.2 1 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية في الإقليم
- 6 برامج ومشروعات جديدة في بنغلاديش والصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وباكستان وفييت نام (مشروعان) بما مجموعه 186.1 مليون دولار أمريكي من استثمارات الصندوق، ويشمل هذا المجموع مِنحة واحدة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بمبلغ 12 مليون دولار أمريكي لمشروع واحد في فييت نام
- تقديم تمويل إضافي بما قيمته 41.1 مليون دولار أمريكي إلى برامج ومشروعات جارية في أفغانستان وبنغلاديش والهند ونيبال
- 3 برامج جديدة للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج لكل من كمبوديا ونيبال وسري لانكا
- الموافقة على 9 منح في عام 2013 بما مجموع قيمته 12 مليون دولار أمريكي، بما فيها منحة واحدة بمبلغ 4 ملايين دولار أمريكي للإنعاش السريع من إعصار هايان في الفلبين
- 21 منحة جارية بما مجموع قيمته 18 مليون دولار أمريكي

[3] استُمدت البيانات الأوّلية من *تقرير التنمية البشرية لعام 2013* الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ربط المنتجين الريفيين بالأسواق وتهيئة الوظائف

يؤدي ضعف البنية الأساسية والخدمات في كثير من الأحيان إلى قطع الصلة بين المنتجين الريفيين وموردي المدخلات والأسواق الزراعية والمعرفة والمعلومات التي يمكن أن تساعدهم على تحسين الإنتاجية وتنويع أنشطة كسب الدخل.

وفي بنغلاديش، عمل مشروع لتطوير البنية الأساسية للأسواق على الربط بين صغار المنتجين على طول سلسلة القيمة في مناطق شارلاند التي تُعد من أفقر مناطق البلد. وساعد المشروع على تطوير نحو 430 كيلومتراً من الطرق وأكثر من 60 سوقاً ريفية، فضلاً عن توفير الخدمات المالية والتجارية لأكثر من 18 500 شخص. وأشارت دراسة عن أثر السوق إلى أن عدد المشترين والبائعين ازداد بنسبة 33 في المائة، بينما اتسع حجم التجارة والاستثمارات الجديدة في الأسواق والقرى المجاورة بنسبة 44 في المائة.

ويكشف برنامج تنشيط الزراعة والتسويق والمشروعات الذي يدعمه الصندوق في بوتان عن كيفية استفادة سكان المناطق النائية والجبلية من الدعم التقني والتدريب والائتمانات. وازداد الإنتاج، لا سيما إنتاج محاصيل البطاطس والبرتقال النقدية بفضل تحسن تقنيات الزراعة، بينما ساعدت الطرق الزراعية الجديدة وأدوات التسويق على توسيع فرص الوصول إلى الأسواق. ووصل المشروع إلى نحو 132 000 شخص تمثل النساء أكثر من نصفهم.

تنشيط وتحويل المجتمعات المحلية الريفية

يدفع نقص الفرص في المناطق الريفية الشباب إلى النزوح إلى المدن والهجرة إلى الخارج ويظل من يبقون فيها محصورين في دائرة الفقر. ويستثمر الصندوق في التنمية الزراعية والريفية للمساعدة على بناء مجتمعات محلية نابضة يمكن أن يجد فيها جيل جديد من المزارعين وصيادي الأسماك وغيرهم من أصحاب المشروعات الصغيرة فرصاً لكسب القوت والازدهار.

ومكّنت جماعات الادخار والائتمان التي يدعمها الصندوق في المناطق الريفية من فييت نام أعضاء تلك الجماعات في القرى على الأخذ بأنواع المحاصيل الجديدة وشراء الشتلات والقيام بأنشطة تربية الدواجن المنزلية. وفي ظل الضوابط الائتمانية الصارمة، يسدَّد ما يتراوح بين 98 و100 في المائة من القروض في المواعيد المقررة. ومن ذلك مثلاً أن مشروع التنمية الريفية في محافظة ها تنه أنشأ أكثر من 2 500 جماعة ادخار وائتمان قروية تخدم نحو 26 000 عضو. واستجابة لتقييم أجري مؤخراً، يزمع الصندوق تعزيز مهارات تنظيم المشروعات بين جماعات المزارعين لربطهم بفرص سلاسل القيمة التي تدعمها مشروعات أخرى، وتحويل شبكات جماعات الادخار إلى نُظم مستدامة للتمويل الصغري.

تعزيز قدرات النساء والشباب

من الحيوي توفير مقومات التمكين للنساء والشباب من أجل إحداث تحول في الحياة في المجتمعات المحلية الريفية. ويركز الصندوق على تيسير التمكين الاقتصادي، وتعزيز

الشكل البياني 3أ

قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2013[1]

الحصة من المجموع البالغ 4 648.3 مليون دولار أمريكي

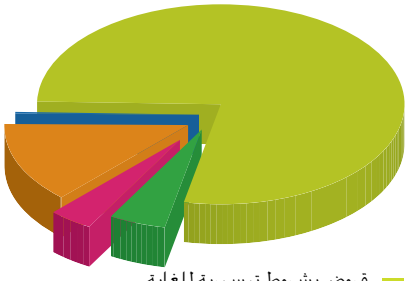

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  3 599.6 مليون دولار أمريكي – 77%
- قروض بشروط متوسطة
  609.9 مليون دولار أمريكي – 13%
- قروض بشروط عادية
  207.7 مليون دولار أمريكي – 4%
- قروض بشروط مختلطة
  15.0 مليون دولار أمريكي – 0.3%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  216.1 مليون دولار أمريكي – 5%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 3ب

المبالغ المصروفة من قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، والمبالغ المصروفة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2013[1]

الحصة من المجموع البالغ 3 145.3 مليون دولار أمريكي

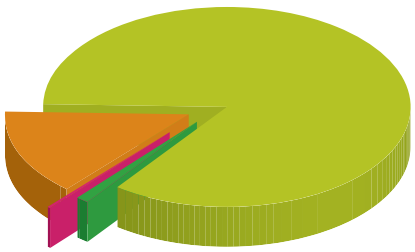

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  2 630.3 مليون دولار أمريكي – 84%
- قروض بشروط متوسطة
  422.9 مليون دولار أمريكي – 13%
- قروض بشروط عادية
  15.1 مليون دولار أمريكي – 0.5%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  77.0 مليون دولار أمريكي – 2%

[1] تقتصر مصروفات القروض على قروض البرنامج العادي.
ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

مهارات المشاركة والقيادة، والحد من العناء لا سيما عناء النساء والفتيات. وتمثل بطالة الشباب، مثلما في الأقاليم الأخرى، تحدياً رئيسياً تتصدى له الأنشطة التي يدعمها الصندوق.

مثال ذلك أن البرامج في أفغانستان والهند وفييت نام تزوِّد الشباب بتدريب عملي وخبرة في العمل، وتربطهم بأصحاب العمل المحتملين. وفي كمبوديا، أنشأ مشروع تحسين سُبل المعيشة الريفية 16 ناديا لشباب المزارعين خلال عام 2013، ومكَّنت هذه النوادي أكثر من 320 طالباً أو شاباً عاطلاً عن العمل، تمثل النساء أكثر من نصفهم، من الحصول على تدريب زراعي أساسي حتى يمكنهم المساهمة في دخل الأسرة واكتساب المهارات والاعتماد على الذات.

ويسعى عملنا أيضاً إلى تمكين النساء من الاستفادة تماماً من حقوقهن القانونية. ففي بنغلاديش، يكفل مشروع تنمية أقاليم شارلاند والتوطين فيها إصدار سندات ملكية الأراضي باسم النساء وأزواجهن. وتعزز هذه الملكية المشتركة تأثير المرأة في قرارات الأسرة التي تتعلق بالأرض وغير ذلك من شؤون الأسرة. وفي عام 2013، اعتُمدت سندات ملكية الأراضي لأكثر من 200 1 أسرة فقيرة في الأراضي الساحلية التي تشكَّلت مؤخراً وتعرف باسم شار.

توسيع الأخذ بالتكنولوجيات الذكية مناخياً وممارسات الإدارة المستدامة للموارد

ينطوي تغيُّر المناخ في إقليم آسيا والمحيط الهادي على آثار متعددة الجوانب تتراوح بين ارتفاع مستوى سطح البحر الذي يغرق الأراضي الزراعية بالمياه المالحة، وهطول الأمطار مبكراً أو متأخرة عن مواعيدها مما يؤدي إلى اضطرابات دورات الإنتاج. ويمثل دعم أصحاب الحيازات الصغيرة في جهودهم للتكيُّف مع تغيُّر المناخ أحد مجالات العمل التي يعمل الصندوق على تعزيزها في الإقليم. وسوف يشمل ذلك تمويلاً إضافياً من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذي أطلقه الصندوق مؤخراً.

ولجأت جزيرة سيشيا في فيجي إلى خيار الزراعة العضوية في محاولة منها لحماية سُبل كسب العيش والبيئة. وأعلنت الجزيرة، بدعم من مجتمع الزراعة العضوية والتجارة الأخلاقية وبمنحة من الصندوق إلى أمانة جماعة المحيط الهادي، أنها لن تزاول سوى الزراعة العضوية. وتتيح المبادرة الممولة من الصندوق طريقة منخفضة التكلفة للحصول على شهادات المنتجات العضوية التي ستمكِّن المجتمعات المحلية الريفية النائية، مثل جزيرة سيشيا، من دخول أسواق المنتجات المتخصصة في سوفا، وخارجها في نهاية المطاف. ويركز المشروع بصفة خاصة على زيت جوز الهند البكر الذي تنتجه حالياً نساء سيشيا.

وحسَّن برنامج للحفاظ على البيئة والتخفيف من وطأة الفقر في مقاطعتي ننكسيا وشانكسي في الصين إنتاج المحاصيل والأعلاف بنسبة تقدَّر بنحو 35 في المائة. ويُطبق زهاء 89 في المائة من المشاركين الممارسات الموصى بها التي حسَّنت الري عن طريق تقليص التسرب من القنوات وفواقد المياه. وعلاوة على ذلك، طوَّر البرنامج 500 4 هكتار من الغابات، وغرست في إطاره أكثر من 200 5 شجرة على طول جوانب الطرق والأراضي الزراعية، وتم استصلاح ما يقرب من 000 14 هكتار من المراعي الطبيعية عن طريق إعادة البذر، ومكافحة القوارض، وإقامة السياج الواقية.

العمل في شراكة مع القطاع الخاص لدفع النمو الريفي

على غرار الكثير من الأقاليم النامية، ساهم تراجع الحكومة عن التدخل في الزراعة في إقليم آسيا والمحيط الهادي إلى تهيئة فرص لتكوين شراكات مبتكرة بين الحكومة والقطاع الخاص والجهات المانحة. وتشارك المشروعات الممولة من الصندوق في الإقليم بدور متزايد مع الشركاء في القطاع الخاص باعتبارهم المستثمرين المحتملين ومقدمي الخدمات والشركاء الذين يشكلون جزءاً لا يتجزأ من التنمية الزراعية.

وفي جزر سليمان، يدعم برنامج للتنمية الريفية استثمارات صغيرة منخفضة التكلفة في البنية الأساسية والخدمات الزراعية وبناء القدرات في المناطق الريفية، وهو ما يحقق فوائد اجتماعية كبيرة. ووصلت نسبة أسهم مستثمري القطاع الخاص مقابل المِنح السهمية المقدَّمة من البرنامج إلى أكثر من 1:6، وحقق ذلك أكثر من 6.6 مليون دولار أمريكي. ويجري حالياً تكرار هذا النهج الذي قلص من المخاطر وشجع على تنمية الأعمال التجارية في تونغا.

وفي ملديف، قام الصندوق بتعبئة استثمارات مشتركة من القطاع الخاص في سلاسل القيمة الرئيسية التي تستهدف السكان الريفيين الفقراء، وتشمل سلاسل قيمة الزعنفيات، وخيار البحر، والأعشاب البحرية، وأسماك البهلوان الملديفية. وعزز المشروع الجماعات المجتمعية ومكَّنها من تقديم سلع وخدمات جيدة إلى منتجعات الفنادق.

قصة من الميدان
إحياء محصول أساسي غني بالعناصر الغذائية في الهند

يشهد أحد المجتمعات المحلية في جنوب الهند "عودة إلى المستقبل" حيث يعمل المزارعون على إحياء نوع من الحبوب المغذية القوية التحمل التي فقدت شعبيتها في العقود الأخيرة.

وكان الدُخن منذ 50 عاماً محصولاً غذائياً أساسياً في هذا المجال. ويحتوي الدُخن على نسبة من الكالسيوم تزيد بمقدار 30 ضعفاً مقارنة بالأرز، كما يحتوي على الكثير من الحديد والألياف والعناصر الغذائية الدقيقة التي تشكّل فوائد هامة في بلد يعيش فيه 30 في المائة من الأطفال المصابين بسوء التغذية في العالم. ومحاصيل الدُخن قوية لا تحتاج إلاّ إلى القليل من المياه، وهي قادرة على تحمل الظروف القاسية، وبالتالي تتميَّز بقدرة أكبر كثيراً على تحمل تغيُّر المناخ مقارنة بالأرز أو القمح.

ويقول البروفيسور م. س. سواميناثان الذي أسس مؤسسة سواميناثان للبحوث: "الدُخن مفيد للصحة، ومفيد للزراعة، ومفيد للدخل، ومفيد للأمن الغذائي الوطني في الهند".

على أن ما يقرب من نصف زراعات الدخن في الهند استُبدل خلال السنوات الخمسين الأخيرة بالمحاصيل النقدية التي تحقق أرباحاً أكثر والأرز المدعوم من الحكومة. ويدعم الصندوق مشروعاً لاستعادة شعبية الدُخن. وبدأ العمل في مطلع التسعينات عندما أكدت البحوث أن عدم توفر البذور يشكّل أحد الأسباب وراء تحول السكان إلى المحاصيل الأخرى. ولذلك شكلت النساء في قرى تلال كولي في ولاية تاميل نادو جماعة لجمع واقتسام بذور الدُخن. وعمل المشروع على دعم التدريب على مختلف أساليب الزراعة، مثل الزراعة في خطوط. وأدى ذلك إلى زيادة في الغلات بنسبة 30 في المائة. ووفَّر المشروع أيضاً وحدات الطحن وقلص ذلك من الوقت المطلوب لطحن كيلوغرام واحد من الدُخن من ساعة إلى خمس دقائق.

ولتحويل الدُخن إلى علامة تجارية قابلة للتسويق، قام المزارعون بكتابة وصفات للطهي وفتحوا متاجر، وتوزَّع منتجاتهم حالياً في كل أنحاء الولاية.

ويقول أحد المزارعين، لاثا شاندرا كومار: "بدأنا الآن في إضافة قيمة لإنتاج الدُخن، ونكسب الآن أموالاً نستخدمها في تعليم أطفالنا وسداد مصروفات أسرنا".

ودخل الدُخن أيضاً دائرة الضوء على المستوى الوطني، إذ تشمل فاتورة الأمن الغذائي الجديدة في الهند الدُخن الصغير باعتباره أحد المحاصيل التي تشتريها الولاية مباشرة من المزارعين لتوزيعها على المستوى الوطني. وبهذا التشجيع يتحول الماضي إلى مستقبل عندما يظهر على السباحة مرة أخرى محصول كانت قد طويت صفحته تقريباً ليستعيد مكانته في حقول الهند.

نساء يجهزن وصفات الدُخن لتوزيعها على المتاجر في ولاية تاميل نادو الهند: مِنحة مقدمة إلى المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي: صون التنوع الحيوي الزراعي المحلي في المزارع

©IFAD/Joanne Levitan

أمريكا اللاتينية والكاريبي

33 بلداً: الأرجنتين، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بربادوس، بليز، بنما، بيرو، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، دولية بوليفيا المتعددة القوميات، دومينيكا، سانت فنسنت وغرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، السلفادور، سورينام، شيلي، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس

نظرة عامة

يبلغ مجموع سكان أمريكا اللاتينية والكاريبي زهاء 597.7 مليون نسمة، يعيش منهم 20.7 في المائة في المناطق الريفية[4]. وباستثناء هايتي، حصلت دول الإقليم على مركز الدول المتوسطة الدخل حيث يبلغ فيها متوسط دخل الفرد أكثر من 000 5 دولار أمريكي. ووفقاً *لآفاق الاقتصاد العالمي* الصادرة عن صندوق النقد الدولي، يتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي في الإقليم بنسبة تبلغ نحو 3.6 في المائة سنوياً خلال السنوات الخمس المقبلة.

وخلال الفترة من عام 1990 حتى عام 2013، تراجعت معدلات الفقر في البلدان التي تتوفر بيانات بشأنها من 48 في المائة إلى 28 في المائة. وهبطت معدلات الفقر المدقع من 23 في المائة إلى 12 في المائة[5]. على أن الفجوة بين سكان المناطق الريفية والمناطق الحضرية لا تزال متسعة، حيث تضاعف معدل الفقر الريفي في عام 2010 مقارنة بمعدله في المناطق الحضرية، وازداد بمقدار أربعة أضعاف من حيث الفقر المدقع، لا سيما بين الفئات المهمشة.

ووفقاً *لتقرير الرصد العالمي لعام 2013* الصادر عن البنك الدولي، تمكّن الإقليم من خفض معدلات الفقر بمقدار النصف، محققاً بذلك أول هدف من الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما يتصدر إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي العالم في تفاوت الدخل فإن الأدلة الأخيرة تثبت أن بعض البلدان أحرزت تقدماً في هذا الصدد. ويرجع هذا الإنجاز إلى عاملين، هما تضاؤل الفجوة في الإيرادات بين العمال المهرة والعمال ذوي المهارات المنخفضة؛ والزيادة في السياسات الداعمة للفقراء وبرامج الحماية الاجتماعية.

وبينما تشهد البلدان تحولاً حضرياً وتتيح المزيد من فرص العمل غير الزراعي يغدو تحسين وصول السكان الريفيين الفقراء إلى الأسواق وتعزيز سلاسل القيمة التي تربط المنتجين بالأسواق أدوات هامة للحد من الفقر الريفي. والواقع أن الإقليم يشهد تنمية سريعة في المدن الوسيطة التي تشكّل أقطاباً للتنمية ومحركات للنمو الاقتصادي. وبالتالي فإن ربع حافظة الصندوق في أمريكا اللاتينية والكاريبي مخصصة لتنمية الأسواق والمشروعات الريفية الصغرى والأعمال التجارية الصغيرة.

عملنا ونتائجنا في عام 2013

ركز عمل شُعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال عام 2013 على المجالات التالية:

- تعزيز منظمات المنتجين لدفع التنمية
- توسيع فرص الحصول على الخدمات المالية
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

تعزيز منظمات المنتجين لدفع التنمية

تمثل منظمات صغار المنتجين منطلقاً يمكّن المزارعين من المنافسة في الأسواق والوصول إلى التمويل والحصول على المساعدات التقنية والسلع والبرامج العامة الأخرى. وتعزيز هذه المنظمات أساسي للحد من الفقر الريفي، ولذلك تشمل حافظة الصندوق دعم البرامج التقنية والسياسات في هذا المجال. ويشمل عملنا مبادرات على مستوى المشروعات وعلى المستويين الوطني والإقليمي.

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 41 برنامجاً ومشروعاً جارياً بالشراكة مع 19 حكومة متلقية في الإقليم في نهاية عام 2013
- 617.9 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية في الإقليم
- 5 برامج ومشروعات جديدة في البرازيل (مشروعان) وكوبا وهندوراس ونيكاراغوا بما مجموع قيمته 97.1 مليون دولار أمريكي من استثمارات الصندوق، ويشمل هذا المجموع مِنحة واحدة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بما قيمته 8 ملايين دولار أمريكي لمشروع نيكاراغوا
- مِنحة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي معتمدة كتمويل إضافي لبرنامج يجري تنفيذه في دولة بوليفيا المتعددة القوميات
- برنامج جديد للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج لهايتي
- الموافقة على 6 منح في عام 2013 بما مجموع قيمته 4.4 مليون دولار أمريكي
- 21 منحة جارية بما مجموع قيمته 24.4 مليون دولار أمريكي

[4] استُمدت البيانات الأوّلية من *تقرير التنمية البشرية لعام 2013* الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[5] اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. 2013. *المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية لعام 2013* (Social Panorama of Latin America 2013). سانتياغو، شيلي.

وعلى مستوى المشروعات، يعمل الصندوق في بيرو مع أسر الأيماراس والكيتشواس في المرتفعات الجنوبية. والهدف من ذلك هو مساعدة هذه الأسر على الارتقاء بنوعية منتجاتها وإمكانية تسويقها، والحفاظ على المعارف التقليدية، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتنويع مصادر دخلها. ومن أكثر سمات المشروع ابتكاراً التحويل المباشر للأموال إلى المجتمعات المحلية لتمكين صغار المزارعين وأصحاب المشروعات الصغرى من الحصول على المساعدة التقنية التي تجعل منتجاتهم قادرة على المنافسة في الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية. ووصل المشروع حتى يونيو/حزيران 2013 إلى نحو 16 000 أسرة وعمل مع منظمات المنتجين التي تنتمي إليها تلك الأسر لوضع أكثر من 500 خطة عمل.

وعلى المستوى القطري، يدعم الصندوق أيضاً جماعات حوار السياسات الريفية من خلال منحة إقليمية مقدَّمة إلى مركز أمريكا اللاتينية للتنمية الريفية. وتستخدم هذه المنحة في كل من كولومبيا وإكوادور والسلفادور والمكسيك. وتقوم الجماعات بحشد القيادات المحلية ورجال الأعمال والأكاديميين، وكذلك ممثلي المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية. وتناقش الجماعات القضايا الملحة المتصلة بالتنمية الريفية وتسعى إلى النهوض بجداول الأعمال الوطنية الخاصة بالزراعة الأسرية والحد من الفقر الريفي. وتمكن أيضاً الحكومات المحلية من الحصول على ردود الأفعال إزاء التشريعات والسياسات والبرامج المحددة الموجَّهة إلى السكان الريفيين الفقراء.

وعلى المستوى الإقليمي، يساعد الصندوق، من خلال مشروع ممول بمنحة وتشترك فيه 12 منظمة وطنية من سبعة بلدان، أعضاء اتحاد منظمات الزراعة الأسرية للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي على التأثير في صياغة السياسات العامة المتعلقة بالزراعة الأسرية. وينتج المزارعون الأسريون ما يصل إلى 60 في المائة من الغذاء في بعض بلدان الإقليم. ووضعت سياسات عامة وأنشئت مؤسسات، كما يوجَّه الإنفاق العام نحو هذا القطاع في محاولة لحفظ النمو والتنمية على مستوى الاقتصاد الريفي لصالح الفقراء. ويدعم الصندوق أيضاً مبادرة تكميلية في المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية، حيث يعمل مع المسؤولين الحكوميين ومنظمات المنتجين من أجل المساعدة على وضع إطار للسياسات يناسب المزارعين الأسريين وأصحاب الحيازات الصغيرة.

وسعياً إلى تعزيز نتائج انخراطنا في حوار السياسات، أقيمت حلقة عمل إقليمية في أبريل/نيسان 2013 في مونتيفيديو في أوروغواي لتقييم مختلف نماذج حوار السياسات التي يستخدمها الصندوق في أمريكا اللاتينية. وشارك في حلقة

الشكل البياني 4أ
قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2013[1]
الحصة من المجموع البالغ 2 023.3 مليون دولار أمريكي

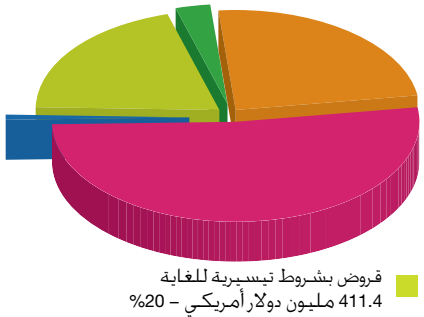

قروض بشروط تيسيرية للغاية
411.4 مليون دولار أمريكي – 20%
قروض بشروط متوسطة
488.0 مليون دولار أمريكي – 24%
قروض بشروط عادية
1 058.3 مليون دولار أمريكي – 52%
قروض بشروط مختلطة
14.3 مليون دولار أمريكي – 1%
مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
51.2 مليون دولار أمريكي – 3%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 4ب
المبالغ المصروفة من قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، والمبالغ المصروفة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2013[1]
الحصة من المجموع البالغ 1 390.8 مليون دولار أمريكي

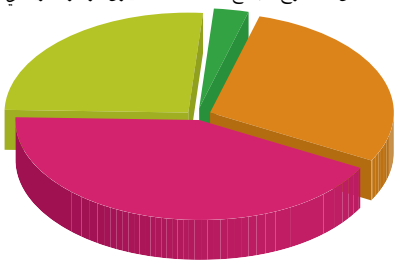

قروض بشروط تيسيرية للغاية
365.8 مليون دولار أمريكي – 26%
قروض بشروط متوسطة
406.3 مليون دولار أمريكي – 29%
قروض بشروط عادية
601.4 مليون دولار أمريكي – 43%
مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
17.2 مليون دولار أمريكي – 1%

[1] تقتصر مصروفات القروض على قروض البرنامج العادي.
ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

العمل ممثلون حكوميون من المحروط الجنوبي، والجهات الحاصلة على مِنح من الصندوق، وموظفو الصندوق، وعقدت حلقة عمل للمتابعة في مقر الصندوق في روما في أكتوبر/تشرين الأول. ونوقشت قضايا شملت وضع تعريف موحَّد للانخراط في السياسات، وتجارب البلدان في مختلف القارات، وتحديات قياس نتائج الانخراط في السياسات.

توسيع سُبل الحصول على الخدمات المالية

من الحيوي للحد من الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية تمكين النساء والرجال الريفيين الفقراء من زيادة إنتاجيتهم. على أن ذلك يتطلب تعزيز سُبل وصول السكان الريفيين الفقراء إلى مجموعة واسعة من السلع والخدمات العامة، مثل التعليم والتدريب، والبنية الأساسية، ومصادر التمويل، والخدمات. ويحتاج صغار المنتجين إلى منتجات مالية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم. ويمكن لمعظم بلدان الإقليم أن تحقق ذلك من خلال المصارف الإنمائية الوطنية ومؤسسات التمويل الصغري.

وفي هندوراس، تتيح مبادرة قائمة على رابطات الادخار والائتمان الريفية للأعمال التجارية الريفية والجماعات المهمشة في المجتمع المحلي سُبل الحصول على التمويل. وأثبتت المبادرة نجاحها الكبير بالنسبة للنساء والشباب والجماعات العرقية ممن يفتقرون إلى الضمانات اللازمة للحصول على الائتمانات. من ذلك مثلاً أن مشروعاً في مديرية يورو أنشأ 18 نظاماً للادخار والائتمان في المناطق الريفية لصالح صغار المزارعين وأفراد الشعوب الأصلية من قبائل تولوبان الذين يقدمون مساهمات نقدية أو عينية. ووسع برنامج في الأنحاء الوسطى من البلد نموذج رابطات الادخار والائتمان الريفية ليتجاوز منظمات المنتجين ويشمل موردي الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية.

وفي الشمال الشرقي من البرازيل، نجح مشروع التنمية المستدامة لمستوطنات الإصلاح الزراعي في الإقليم الشمالي الشرقي شبه القاحل من البرازيل (مشروع دوم هيلدر كامارا) في تيسير وصول صغار المزارعين الأسريين إلى الائتمانات. وبالرغم من أن الحكومة الاتحادية توفر الائتمان للمزارعين الأسريين من خلال المصارف الإنمائية العامة، يفتقر الكثير من صغار وفقراء المزارعين الأسريين إلى الموارد والقدرات والمعلومات التي تمكّنهم من الاستفادة من هذا البرنامج. ولذلك ساعد الصندوق المزارعين الأسريين على إعداد اقتراحات للمصارف، وينفِّذ مشروعاتهم حالما تتم الموافقة عليها. وتمكن المستفيدون عبر هذا النموذج من الحصول على 25 مليون دولار أمريكي من الائتمانات بما يعادل مجموع مبلغ القرض المقدَّم من الصندوق لدعم المشروع. وتبين التجربة البرازيلية كيف يمكن للمشروعات الممولة من الصندوق أن تمكِّن السكان المستهدفين من الوصول إلى البرامج العامة القائمة وتعبئة موارد إضافية.

تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص

القطاع الخاص أساسي لضمان استدامة أي تدخل عام، لا سيما عندما تطوِّر المشروعات سلاسل للقيمة من أجل تعزيز وصول صغار المنتجين إلى الأسواق. وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، ساعد الصندوق على تكوين تحالفات استراتيجية بين منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة والعناصر الفاعلة الكبرى في القطاع الخاص. ويهدف ذلك أساساً إلى تحقيق أقصى مستوى من إدماج صغار المنتجين في الأسواق الكبرى والعالية القيمة وفي نفس الوقت ضمان استفادة الفئات المهمَّشة أيضاً. ونبين أيضاً إمكانية الانخراط مع صغار المنتجين الريفيين بطريقة مسؤولة اجتماعياً وبيئياً من أجل وضع نماذج يمكن أن يأخذ بها الآخرون.

وفي السلفادور، يمكّن مشروعان منظمات المنتجين من بيع الخضروات في المتاجر الدولية والمحلية، مثل وول مارت (Walmart) وسيلكت (Select). وخلال الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني 2012 وأبريل/نيسان 2013، حققت تعاونية فولكانو ساميت (Volcano Summit)، التي تضم 20 من شباب المزارعين، 9 منهم من النساء، أرباحاً بلغت نحو 22 000 دولار أمريكي. وحققت في نفس الفترة منظمات المنتجين، مثل أكوبينيلا، وأبيكباناس، إيرادات زادت على 205 000 دولار أمريكي.

وفي إكوادور، يدعم مشروع تنمية الممر الأوسط ما يقرب من 200 مشروع ريفي صغير تديره منظمات الرابطات الأسرية. مثال ذلك أن الأعضاء المائة والثمانين في جمعية برامافيرتيل في أبرشية برامادورا بمقاطعة مانابي، نجحوا في محصول الموز تجارياً. وأنشأ المنتجون من خلال هذا المشروع مركزاً للتخزين وقاموا بشراء معدات وحصلوا على وسائل نقل لتعزيز أعمالهم التجارية. ويمكنهم الآن التفاوض بشكل أفضل على الأسعار مع شركة شيكيتا المتعددة الجنسيات.

قصة من الميدان
تمكين المزارعين من تحمل المسؤولية عن الري

يعني استشراء إزالة الغابات في هايتي أن الأمطار يمكنها أن تجرف التربة وتقتلع المحاصيل وتغرق السدود والوديان بالطمي. وقد ركزت محاولات إعادة الإعمار السابقة في وادي نان كاريه في المديرية الغربية الشمالية من البلد، على الوديان المروية ولكنها لم تسفر إلاّ عن نتائج محدودة وقصيرة الأجل.

ولكن الصندوق يعمل الآن مع *المنظمة العالمية للمعونة من أجل الجوع*، وهي منظمة ألمانية غير حكومية، وبرنامج الأغذية العالمي، على وضع نهج أشمل وأكثر استدامة.

ونشأت بعض المشاكل المبكرة المتعلقة بالاستدامة بسبب عدم التنظيم والافتقار إلى القدرات. ولم يكن لدى المزارعين المهارات التي تمكنهم من صيانة قنوات الري. وتمكّن المرحلة الثانية من مشروع تطوير شبكات الري الصغيرة المجتمعات المحلية عن طريق مساعدة المزارعين على إنشاء رابطات لمستجمعات المياه ولجان فرعية العناية بنُظم الري ومدرجات الزراعة.

وقام المزارعون بغرس أشجار الموز وبزراعة الفاصولياء والبطاطس وقصب السكر والقلقاس، إلى جانب أشجار المانجو والباباي والأفوكادو على المنحدرات العليا وفي الأخاديد. ويقتصر استخدام المناطق المروية لزراعة المحاصيل النقدية، مثل الباذنجان، والجزر، والكراث، والبصل، والطماطم.

واستخدمت في البداية الإيرادات الإضافية لسداد الاحتياجات الأسرية الأساسية، مثل الغذاء والرسوم المدرسية. ولكن بعض المزارعين يتطلعون الآن إلى الحصول على ائتمانات حتى يمكنهم شراء البذور للموسم المقبل. ويستثمر بعضهم أيضاً في محاصيل أكثر ربحية ويخططون لبناء مرافق للتخزين وإنتاج البذور.

واستصلح المشروع حتى الآن أكثر من 900 هكتار من الأراضي في الأنحاء الشمالية الغربية، وأنشأ 16 نظاماً للري. وبذلك تتمكن 650 أسرة الآن من تحقيق مستويات أفضل من الأمن الغذائي والدخل.

ويقول المزارع أولتين سانت فيليت: "عندما كنا نزرع من قبل لم تكن هناك أمطار كافية، وهو ما دأبنا عليه كثيراً، وكنا نفقد كل شيء".

ويتابع قائلاً: "أما الآن فالمياه متوفرة طوال السنة. وعلمنا المشروع تقنيات جديدة للإنتاج وطرق إعداد التربة وشجعنا على تجريب محاصيل نقدية".

أولتين سانت فيليت، مزارع يرعى قطعة الأرض التي يزرعها بالري في نان كاريه هايتي: مشروع تطوير شبكات الري الصغيرة
©IFAD/Sarah Morgan

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا

34 بلداً وغزة والضفة الغربية: أذربيجان، الأردن، أرمينيا، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، البوسنة والهرسك، تركيا، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، رومانيا، السودان، الصومال، طاجيكستان، العراق، عمان، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، الكويت، لبنان، ليبيا، مالطة، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، اليمن.

نظرة عامة

يتميَّز هذا الإقليم بتنوعه، فبعض بلدانه تشهد تحولاً سريعاً نحو التحضر بينما لا تزال بلدان أخرى تعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة. ونتيجة لذلك فإن معدلات التقدم متباينة. وتتمتع البلدان المصدرة للنفط على مر تاريخها بمعدلات نمو مرتفعة، بينما لا تزال البلدان المستوردة للنفط تواجه تباطؤاً اقتصادياً، خاصة البلدان العربية التي تمر بتحول سياسي. وحتى في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى حيث الآفاق مواتية بشكل عام، تباينت مستويات الانتعاش من حالة الركود.

ويبلغ مجموع سكان الإقليم 544.2 مليون نسمة، يعيش منهم زهاء 42.9 في المائة في المناطق الريفية[6]. وأحرز الإقليم إجمالاً مستويات طيبة من التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. من ذلك مثلاً أن حصة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع انخفضت بمقدار النصف في معظم البلدان؛ ويعيش حالياً ما متوسطه 4.8 في المائة من مجموع السكان على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً.

على أن معدلات الفقر الريفي أعلى كثيراً، إذ تشير التقديرات إلى أن ثلث السكان الريفيين لا يزالون يعيشون دون خطوط الفقر الوطنية. ولا يزال انخفاض مستوى الإنتاجية، إلى جانب ضيق فرص الوصول إلى الأسواق والتمويل، يشكل تحدياً رئيسياً. وتفاقمت معدلات بطالة الشباب منذ عام 2001، وتبلغ حالياً 28 في المائة، وهو أعلى معدل بين كل الأقاليم. واستثمرت بلدان كثيرة في التعليم، ولكنها لم تتمكن من إيجاد ما يكفي من فرص العمل التي تتطلب مهارات عالية للخريجين الجدد. والواقع أن الكثير من الدول تعاني نقص العمالة في قطاع الزراعة بسبب انتقال الشباب من الجنسين إلى المدن بحثاً عن فرص أفضل.

ويؤثر ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي المرتبط في كثير من الأحيان بالنزاع وتقلب أسعار الأغذية على عدة بلدان في الإقليم، بما فيها الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر واليمن. على أن الدراسات تشير إلى أن الإقليم لا يستغل سوى ما يتراوح بين 35 و50 في المائة من إمكاناته الزراعية. ويمكن لتحسين إدارة المياه والمغذيات إلى جانب زيادة التكيُّف مع تغيُّر المناخ أن يحقق زيادة كبيرة في الإنتاجية.

أعمالنا ونتائجنا في عام 2013

يركز برنامج عملنا في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا على المجالات التالية:

- إدارة الموارد الطبيعية وتغيُّر المناخ
- الوصول إلى الأسواق وتنمية سلاسل القيمة
- الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي
- التمويل الريفي ودعم أصحاب المشروعات
- الفئات الضعيفة.

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 44 برنامجاً ومشروعاً جارياً بالشراكة مع 19 حكومة متلقية وغزة والضفة الغربية في الإقليم في نهاية عام 2013
- 785.2 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية للإقليم
- 4 برامج ومشروعات جديدة في جيبوتي وقيرغيزستان وجمهورية مولدوفا واليمن بما مجموعه 83.9 مليون دولار أمريكي من استثمارات الصندوق، ويشمل هذا المجموع 3 مِنح من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بما قيمته 6 ملايين دولار أمريكي لبرنامج جيبوتي، و10 ملايين دولار أمريكي لبرنامج قيرغيزستان، و10.2 مليون دولار أمريكي لبرنامج اليمن
- برنامجان جديدان للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج لكل من البوسنة والهرسك، والسودان
- الموافقة على 5 منح في عام 2013 بما مجموع قيمته 4.8 مليون دولار أمريكي
- 55 منحة جارية بما مجموع قيمته 52.5 مليون دولار أمريكي

[6] استُمدت البيانات الأوَّلية من *تقرير التنمية البشرية لعام 2013* الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إدارة الموارد الطبيعية وتغيُّر المناخ

يعتمد أصحاب الحيازات الصغيرة على البيئة والموارد الطبيعية لكسب رزقهم. ويعمل الصندوق مع المجتمعات المحلية الريفية في الإقليم لمساعدتها على التغلب على التحديات المتضافرة التي تشمل تدهور النُظم الإيكولوجية، وندرة المياه، والتنافس على الأراضي الصالحة للزراعة، وتغيُّر المناخ.

وأجرى الصندوق من خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة نمذجة للمخاطر المناخية في جيبوتي وقيرغيزستان واليمن من أجل تحسين قدرة هذه البلدان على التكيف المناخي والتخفيف من حدة المخاطر وتحقيق القدر الأقصى من المنافع المحتملة. وفي اليمن، أعدت خرائط للمخاطر المناخية المرتبطة بالفيضانات السريعة وتآكل التربة وجمع المياه والإمكانات الزراعية. واستخدمت هذه الخرائط كنماذج لاختبار حساسية المؤشرات الأربعة للتغييرات المعقولة في كميات الأمطار ودرجات الحرارة السنوية بحلول خمسينات هذا القرن. وإلى جانب توزيعات المستوطنات، حدَّدت النماذج "بؤر" الهشاشة الاجتماعية في كل قرية لإدراجها في خطط التكيُّف.

ويقوم المزارعون في غزة والضفة الغربية باستصلاح الأراضي غير المستخدمة وتحويلها إلى أراضٍ منتجة. واستصلحت 12 قرية أكثر من 2 100 دونم (210 هكتارات تقريبا) منذ أن بدأ تنفيذ البرنامج الذي يدعمه الصندوق في عام 2010. وتم غرس 52 000 من أشجار الزيتون والفاكهة، وشتلات الزعتر. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ البرنامج 17 كيلومتراً من الطرق، وأكثر من 81 000 متر مربع من جدران التثبيت، وما يقرب من 13 000 متر مكعب من خزانات المياه. واستفاد ما يقرب من 5 000 شخص من هذه التحسينات التي ساهمت في زيادة المساحات المزروعة، والحد من تآكل التربة، وتحسين إنتاج زيت الزيتون بجودة عالية لبيعه بأسعار متميزة. ونتيجة لأعمال المشروع، تقوم النساء بدور أكبر في الحياة المجتمعية ويزداد الطلب على العمالة الموسمية.

الوصول إلى الأسواق وتنمية سلاسل القيمة

يفتقر الكثير من المنتجين الريفيين الفقراء إلى روابط قوية بالأسواق. ويعمل الصندوق على تعزيز صلات صغار المنتجين بسلاسل القيمة ومساعدتهم على زيادة دخلهم.

وحولت مصر من خلال مشروع يدعمه الصندوق في غرب النوبارية صحراء قاحلة إلى أراضٍ صالحة للزراعة وربطت بين المزارعين والأسواق المحلية وأسواق التصدير. وصُمِّم هذا المشروع لتهيئة فرص للعمل أمام الخريجين الجدد ولاستصلاح 100 000 هكتار من الأراضي غير المستخدمة لإنتاج الأغذية والمحاصيل لبيعها. وقدَّمت قروض من أجل شراء المستلزمات الزراعية وتدريب المزارعين على التقنيات الزراعية المحسَّنة. وازدادت وفورات المياه بأكثر من الضعف بفضل نظام الري بالتنقيط، مما سمح للمزارعين بتنويع وزراعة محاصيل نقدية جديدة.

الشكل البياني 5أ
قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2013[1]
الحصة من المجموع البالغ 2 231.1 مليون دولار أمريكي

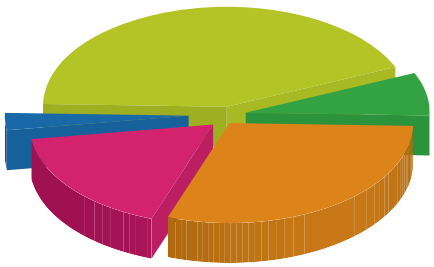

قروض بشروط تيسيرية للغاية
970.3 مليون دولار أمريكي – 43%
قروض بشروط متوسطة
665.0 مليون دولار أمريكي – 30%
قروض بشروط عادية
378.9 مليون دولار أمريكي – 17%
قروض بشروط مشددة
59.1 مليون دولار أمريكي – 3%
مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
157.7 مليون دولار أمريكي – 7%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 5ب
المبالغ المصروفة من قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، والمبالغ المصروفة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2013[1]
الحصة من المجموع البالغ 1 521.6 مليون دولار أمريكي

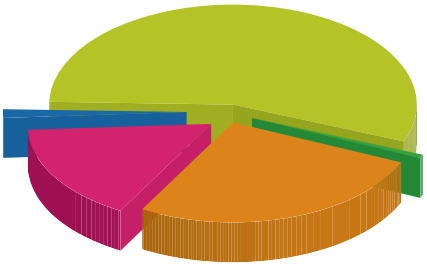

قروض بشروط تيسيرية للغاية
833.6 مليون دولار أمريكي – 55%
قروض بشروط متوسطة
400.1 مليون دولار أمريكي – 26%
قروض بشروط عادية
237.7 مليون دولار أمريكي – 16%
قروض بشروط مشددة
9.7 مليون دولار أمريكي – 0.6%
مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
40.5 مليون دولار أمريكي – 3%

[1] تقتصر مصروفات القروض على قروض البرنامج العادي.
ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

وقدَّم المشروع مساعدة حيوية إلى المنتجين لتكوين وتعزيز رابطات التسويق الخاصة بالمزارعين. وأنشئت 6 رابطات بلغ مجموع عدد أعضائها أكثر من 000 47 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة. وتم توقيع أكثر من 60 عقداً بين الرابطات وشركات التصدير والتجهيز لبيع مجموعة من السلع تشمل المشمش والخرشوف والفاصولياء والكروم والخوخ والفول السوداني والفلفل والبطاطس والطماطم.

ووصل برنامج لتعزيز الخدمات المالية الريفية والأسواق في جمهورية مولدوفا إلى أكثر من 000 1 من المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، متجاوزاً بذلك الرقم المستهدف. وبالإضافة إلى تمويل أصحاب المشروعات، قدَّم البرنامج أيضاً تدريباً إلى أكثر من 000 1 مشارك لتطوير مهاراتهم التقنية والإدارية. وتماشياً مع تركيز البرنامج على الربط بين ائتمانات المزارعين الفقراء وتحسين سُبل الوصول إلى الأسواق، أنشأ البرنامج أو طور 29 من هياكل السوق لتكميل الاستثمارات الزراعية وغير الزراعية. واستفاد من ذلك أكثر من 000 105 من السكان الريفيين.

الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي

من العناصر الرئيسية في عمل الصندوق زيادة إنتاجية السكان الريفيين الفقراء وتحسين دخلهم وتعزيز أمنهم الغذائي.

وقد حسَّن برنامج للزراعة الرعوية بدعم من الصندوق في جنوب شرق تونس طرق الماشية، والطرق الزراعية والريفية والبنية الأساسية المائية التي يحتاج إليها البدو الرُحل لتربية الماشية في مساحة تزيد على 000 125 هكتار. وحقق هذا النهج فوائد كثيرة. وانخفضت تكاليف الأعلاف اللازمة لصغار المجترات، وتراجعت تكاليف النقل التي يتكبدها الرعاة ومربو الماشية بمقدار النصف، وتقلصت مدة السفر بنحو 70 في المائة. وفي الوقت نفسه ساعدت التقنية المحسَّنة لصون التربة والمياه على الاحتفاظ بكميات أكبر من المياه. وحسَّنت هذه الإنجازات تغذية طبقات المياه الجوفية، وزادت من غلات أشجار الزيتون بنسبة بلغت 32 في المائة. ونظراً لنجاح البرنامج في تحقيق الاستدامة البيئية وتعزيز الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي، طلبت حكومة تونس تنفيذ مرحلة ثانية للمشروع.

وفي إطار هدف تجديد موارد رزق أصحاب الحيازات الصغيرة، درَّب مشروع في دلتا القاش في السودان أكثر من 000 15 شخص، تمثل النساء أكثر من نصفهم. ووسَّع المشروع متوسط المساحة المزروعة بنحو 27 في المائة. وبالإضافة إلى زيادة إنتاجية الذرة الرفيعة بنسبة 23 في المائة، زاد المشروع أحجام القطعان ودفع عجلة إنتاجية الحليب. وساعد المشروع أيضاً على توسيع خدمات التمويل الصغري في المناطق الريفية. وازداد الإنفاق الأسري بما متوسطه 160 في المائة، وتحسن الأمن الغذائي للأسر.

التمويل الريفي ودعم أصحاب المشروعات

يواجه توسيع فرص الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية تحديات كثيرة تشمل ضعف البنية الأساسية، والقدرات المحدودة لمقدمي الخدمات، وانخفاض مستويات التعليم بين العملاء. واستجابة لذلك فإن الصندوق في صدد تكوين شراكات قوية مع مؤسسات التمويل الصغري المحلية وشركات الاستثمار في أسهم رأس المال في الإقليم.

وفي شمال غرب أذربيجان، حسَّن الصندوق فرص الحصول على الائتمانات أمام الأفراد من المزارعين وأعضاء رابطات المنتفعين بالمياه والجماعات النسائية. واستثمر المستفيدون قروضهم الصغيرة والموسمية في الإنتاج الحيواني أو إنتاج المحاصيل الحقلية وإنتاج الفاكهة والخضروات، مثل البطاطس. وبلغ معدل السداد في الأنشطة الائتمانية أكثر من 99 في المائة، ووصلت تلك الأنشطة إلى 85 قرية يقع الكثير منها في مناطق جبلية نائية.

وفي البوسنة والهرسك، قدَّم مشروع لتعزيز الأعمال التجارية الريفية ائتمانات إلى نحو 300 1 مزارع و50 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً، وحصل بعضها على أكثر من قرض واحد. ودعمت معظم هذه القروض مزارع إنتاج الألبان وعمليات تجهيز الألبان، وهو ما أدى إلى إيجاد عدد كبير من الوظائف الجديدة. وساعد المشروع في نهاية المطاف المزارعين الفقراء على التحول جزئياً أو كلياً من زراعة الكفاف إلى عمليات تجارية، ومكَّن أصحاب المشروعات من إنشاء أو توسيع أعمال زراعية وغير زراعية.

الفئات الضعيفة

يستهدف الصندوق المجتمعات المحلية الريفية التي تعاني نقص فرص الحصول على الهياكل والخدمات الأساسية. ونوجه اهتمامنا الخاص في هذه المجتمعات المحلية إلى الفئات الأشد ضعفاً، وهي الشباب والنساء والفئات المستبعدة اجتماعياً.

وتغلب مشروع لإدارة الموارد المجتمعية في الضالع باليمن على القيود الاجتماعية السائدة لتمكين المرأة. وأتاح تدريب النساء على القبالة، وإدارة الائتمانات، والإرشاد الزراعي القروي، مزيداً من الظهور والاعتراف داخل المنزل وفي المجتمع المحلي. وساهمت الاستثمارات في حفر الآبار القروية وإنشاء مرافق الغاز الحيوي وآلات طحن الحبوب في تقليص كبير في الوقت الذي كان ينفق في جلب المياه وجمع حطب الوقود، وساعد ذلك المرأة على المشاركة في التدريب على محو الأمية وأنشطة إدرار الدخل. وتخرج ما يقرب من 000 16 امرأة من أكثر من 800 فصل من فصول محو الأمية، بينما تعلمت 000 2 امرأة تقريباً مهارات الحياكة والأشغال اليدوية وغيرها.

وعمل مشروع بدعم من الصندوق في المناطق الجبلية في ولاية الحوز في المغرب مع النساء الريفيات لتحسين إمكانية حصولهن على الائتمانات ومشاركتهن في صنع القرار في المجتمع المحلي. وساعد المشروع على إنشاء 20 جمعية نسائية واستفاد ما يقرب من 000 5 امرأة من فصول محو الأمية. وفي قرية عويسفت مكّن طريق يمتد 3 كيلومترات أنشئ في إطار المشروع النساء من توفير الوقت الذي يقضينه في نقل المياه، وساعدهن ذلك بدوره على إدرار الدخل بطرق أخرى. وبدأت النساء زراعة وبيع الأعشاب والنباتات الطبية، وجمعن أموالاً من أنشطة التطريز. وأنشأت هؤلاء النساء المشتغلات بالمشروعات داراً لرعاية الأطفال في قريتهن حتى يمكنهن كسب الدخل دون إهمال أطفالهن. وكان الغرض الأصلي من إنشاء الطريق هو تقليص تكاليف النقل، ولكنه أتاح للمجتمع المحلي فوائد أكثر من ذلك بكثير. وساعد هذا التقدم على زيادة ثقة المرأة في نفسها، وكان ذلك إيذاناً بعملية مطولة لتحويل المواقف حيال الجنسين. وتشارك المرأة الآن مشاركة فعلية في الحياة المجتمعية وتحظى مساهماتها بالتقدير.

قصة من الميدان
الاستثمارات المثمرة تحفِّز النمو في المناطق الريفية من أرمينيا

تنتج الشركة الأرمينية للعصائر الطبيعية بالقرب من العاصمة يريفان مجموعة من عصائر الفاكهة منذ عام 2000. وفي عام 2012، حصلت الشركة على استثمار في أسهم رأس المال وقرض تابع من برنامج ممَوَّل من الصندوق لشراء تكنولوجيا التعبئة الصحية للعصائر والاستثمار في التدريب المتخصص للموظفين.

ويقدِّم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا استثمارات في أسهم رأس المال وقروضاً تابعة للمساعدة على حفز النمو الاقتصادي وتحسين أداء سلاسل القيمة الزراعية. وبالإضافة إلى شركة العصائر الطبيعية، استثمر صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في مصنع لإنتاج الخمور، واستزراع الأسماك، وإنتاج الأغنام والدواجن، ووحدة لتجهيز الألبان، إلى جانب مبادرات أخرى. ونتيجة لذلك، ازداد عدد الأشخاص الذين يعملون لدى الشركات التي يستثمر فيها صندوق التنمية الاقتصادية الريفية بنسبة 35 في المائة، وارتفعت قيمة مشتريات الموردين الريفيين بنسبة 560 في المائة، وحققت الأسر التي تبيع إلى الشركات زيادة بنسبة 53 في المائة في إيراداتها من المبيعات.

وتشتري الشركة الأرمينية للعصائر الطبيعية، وهي رائدة في السوق المحلية، أكثر من 20 نوعاً من الفاكهة والخضروات من المنتجين، بما فيها الكشمش الأسود، والتفاح، والمشمش، والطماطم، والتوت، والرمان. وفي عام 2012، اشترت الشركة، بعد أن عززت الاستثمارات إنتاجها وقدرتها التسويقية، 100 1 طن من الفاكهة الطازجة، أي ما يزيد تقريباً على ثلاث أضعاف الكمية التي اشترتها مباشرة من أصحاب الحيازات الصغيرة في السنة السابقة.

وأدّت استثمارات شركة العصائر الطبيعية في شراء معدات جديدة لإنتاج العصائر المركَّزة إلى زيادة الطلب على الفواكه والخضروات المستهدفة، ومكَّن ذلك المزارعين من الاستثمار في أنشطة إنتاجية أخرى، مثل تحسين الزراعة وتوسيع مساحة الأراضي المزروعة. وساهم ذلك في تحقيق زيادات أخرى في الدخل الأسري.

وتحرص الشركة على تحسين سُبل العيش ونوعية الحياة سواءً داخل المصنع أو بين المزارعين.

ويقول أتويان زوريك الذي يعمل في مجال التعقيم منذ سنة: "أشعر بالارتياح الشديد تجاه هذا العمل. فأبواي مسنانٍ ولدي ولد في الجيش والآن يمكنني أن أرعاهم جميعاً".

وبالرغم من التكنولوجيا الجديدة التي تستخدمها شركة العصائر الطبيعية فإنها تعتمد أيضاً على المعرفة التقليدية في مراقبة الجودة. ويقول سارغيس تورغومي تيغرانيان الذي يعمل رئيساً لأخصائيي التكنولوجيا ومديراً للإنتاج: "نستخدم المختبر في البداية، ثم نجرِّب العصير على ابني الذي يبلغ عمره 12 عاماً لنرى إن كان سيتقبله".

سارغيس تورغومي تيغرانيان، كبير أخصائيي التكنولوجيا ومدير الإنتاج في مصنع سيس للعصائر الطبيعية
أرمينيا: برنامج وصول المزارعين إلى الأسواق
©IFAD/Marco Salustro

المبادرات والبرامج الجديدة

الصندوق والسياق العالمي

شهدت الساحة العالمية تغييرات كبيرة في التنمية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي، وتحدد هذه التغييرات شكل التحولات الريفية في كافة أرجاء العالم، وتساهم بدور حاسم في تصميم التدخلات التي تدعم التنمية الزراعية والريفية. وسعياً إلى بلورة فهم أفضل لتلك الاتجاهات والاستجابة لها، يساهم الصندوق بدور فعلي في العديد من العمليات المتزامنة مع ما تنطوي عليه من آثار الآن وفي المستقبل على عملنا.

وخلال عام 2013، بدأنا عمليات "مسح الأفق" التي ستعتمد عليها عمليات التخطيط الاستراتيجي الأخرى. والهدف من ذلك هو تعزيز الاستعراض والتبادل لتحديد وتقييم التطورات الخارجية الحاسمة وآثارها على الصندوق. وحُدِّدت ثلاثة مجالات مواضيعية أوَّلية ذات أولوية في الاستعراض والمناقشة، وهي الانخراط في الدول والحالات الهشة والمتأثرة بالنزاع؛ والتحديات في بلدان الدخل المتوسط؛ وقضايا المنافع العامة العالمية. وسوف تصب النتائج في أنشطة رئيسية، مثل حوار السياسات، ومناقشة المجالات المواضيعية ذات الأولوية، وتعبئة الموارد، وتنمية الشراكات، والبرمجة القطرية.

ويمثل مسح الأفق مبادرة من مبادرات عدة اتخذها الصندوق للحفاظ على أهمية المنظمة وفعاليتها باعتباره حاملة راية الدفاع عن التنمية الزراعية والريفية والسكان الريفيين ومعنية بالاستثمار في هذه المجالات.

خطة ما بعد عام 2015

هيمن التصميم المقبل لخطة عالمية للتنمية لما بعد عام 2015 على الخطاب الدولي خلال عام 2013. وشارك الصندوق في العمليات الرئيسية من أجل الاستماع إلى ما يثير قلق السكان الريفيين. وقمنا بتوجيه رسالة أكدنا فيها أنه لا نجاح لجدول أعمال استئصال الفقر وتحقيق النمو الشامل إلاّ بتوجيه اهتمام جاد إلى المناطق الريفية والقطاعات الريفية وأصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية. ويواجه نساء ورجال الريف اليوم، سواءً أكانوا مزارعين أم أصحاب مشروعات صغيرة أم عمالا، بيئة تشهد تغييرات كبيرة تنطوي على فرص جديدة وجوانب ضعف ومخاطر. ويمكن للسكان الريفيين، من خلال الاستثمارات والأدوات والشراكات السليمة، أن يساهموا بدور رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن لزراعة الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية الأكثر إنتاجية والأكثر استدامة والأكثر مرونة أن تقوم، بل وستقوم، بالكثير من الأدوار في تهيئة مستقبل أفضل من أجل إطعام المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، وتوفير فرص للعمل اللائق، وإدرار الدخل، وتقديم خدمات بيئية، وتعزيز تماسك النسيج الاجتماعي.

وانطلق في عام 2013 منتديان رئيسيان للمداولات الأوَّلية بشأن خطة ما بعد عام 2015، وتمثل ذلك في مشاورات ومناقشات قادتها الأمم المتحدة بشأن إطار يخلف الأهداف الإنمائية للألفية، ومناقشات حول الأهداف الإنمائية المستدامة بقيادة الدول الأعضاء. وشملت هذه العمليات آليات وضعتها الدول الأعضاء أو أنشئت بناءً على طلب من الأمين العام للأمم المتحدة، مثل الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة؛ وفريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015؛ ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة؛ كما عقدت مشاورات وطنية وإقليمية وعالمية بقيادة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ويشكّل الصندوق جزءاً من فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام 2015 الذي يدعم هذه الآليات. وفي مايو/أيار، أنشأ رئيس الصندوق فرقة عمل ما بعد عام 2015 لتنسيق الأدوار المؤسسية بين هذه العمليات ولتعزيز رؤية الصندوق بشأن مستقبل ريفي مستدام ومزدهر.

السنة الدولية للزراعة الأسرية

تتيح السنة الدولية للزراعة الأسرية في عام 2014 فرصة خاصة للفت الانتباه إلى دور أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين في الأمن الغذائي والتغذوي. والصندوق هو أول وكالة دولية تدعم رسمياً

→ آنا صوفيا أمايا، أمينة خزانة إحدى تعاونيات الإنتاج المحلية في شابلتيك، تجمع الفلفل الأخضر

السلفادور، برنامج القدرة التنافسية للمناطق الريفية

©IFAD/Carla Francescutti

دعوة المجتمع المدني ومنظمات المزارعين إلى إقامة سنة دولية للأمم المتحدة تكون مكرَّسة للزراعة الأسرية، وتمثل الزراعة الأسرية، بكل أبعادها المتنوعة، الشكل الذي يهيمن على الزراعة في جميع أنحاء العالم. ويساهم هذا النوع من الزراعة بدور رئيسي في تلبية المتطلبات الغذائية لقطاعات السكان الريفيين التي تشهد اتساعاً سريعاً، وتوفير الأغذية وإدرار الدخل لفئات الملايين من السكان الريفيين، بما فيها الفئات الفقيرة والمهمشة. وتهيئ الزراعة الأسرية فرصاً للعمل أمام النساء والرجال والشباب سواءً في المزارع الأسرية أو في المشروعات المرتبطة بها على طول سلاسل القيمة الغذائية والزراعية. والمنتدى الريفي العالمي هو المنسق الدولي المعترف به للمجتمع المدني بشأن السنة الدولية للزراعة الأسرية لعام 2014، ويضم نحو 360 منظمة من منظمات المجتمع المدني من 60 من البلدان التي تدعم الحملة.

ونركز في مشاركتنا في السنة الدولية للزراعة الأسرية على الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها على المستوى القطري باعتبارها وسيلة لحفز التغيير في السياسات الوطنية والإقليمية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية. ويدعم الصندوق حملة المجتمع المدني للسنة الدولية للزراعة الأسرية منذ بدايتها، ووافقنا في عام 2013 على منحة بمبلغ 500 000 دولار أمريكي للمنتدى الريفي العالمي من أجل دعم دور المجتمع المدني في 11 بلداً و5 أقاليم. وصدرت موافقة أخرى على منحة بمبلغ 150 000 دولار أمريكي لدعم تيسير ورصد السنة الدولية للزراعة الأسرية. وسوف تتولى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تنسيق ذلك. وسيجري التركيز على دعم منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين في البلدان النامية حتى يمكنهم المشاركة في عمليات السنة الدولية للزراعة الأسرية والتأثير فيها على المستويين الإقليمي والعالمي. وسوف تدعم المنحة أيضاً رصد النقاشات التي تدور حول السياسات على المستوى الوطني والتغييرات التي ستنطلق شرارتها من السنة الدولية للزراعة الأسرية، وإنشاء آليات لتقاسم المعرفة تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة.

ويشترك الصندوق أيضاً بدور نشط في عضوية اللجنة الدولية للسنة الدولية للزراعة الأسرية 2014، إلى جانب الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها، والمجتمع المدني ومنظمات المزارعين، ومجموعة مختارة من البلدان الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة.

لجنة الأمن الغذائي العالمي

واصل الصندوق تقديم الدعم إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ونشأت لجنة الأمن الغذائي العالمي التي أُعيد تشكيلها باعتبارها منطلقاً دولياً رئيسياً يشترك فيه العديد من أصحاب المصلحة لتوفير المدخلات والتوجيه اللازم لمعالجة التحديات العالمية المتصلة بالتنمية الريفية والأمن الغذائي والتغذوي. وتجمع اللجنة بين الحكومات والمنظمات الدولية والعناصر الفاعلة في القطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين. ويشترك الصندوق في لجنة الأمن الغذائي العالمي ويدعمها. ونساهم أيضاً في المناقشات والعمليات الرئيسية للجنة. وشمل ذلك في عام 2013 دعم مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي والمائدة المستديرة بشأن سياسات الاستثمار في زراعة الحيازات الصغيرة من أجل الأمن الغذائي والتغذية، وهي حدث خاص أقيم خلال دورة لجنة الأمن الغذائي العالمي حول إدارة الموارد الطبيعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي في سياق خطة التنمية لما بعد عام 2015، ووضع خطة عمل لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة.

ويسَّرت الوكالات التي تقع مقارها في روما دورة سنوية للجنة الأمن الغذائي العالمي وعزَّزت التوافق في الآراء بين مختلف أصحاب المصلحة حول وضع سياسة لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي العالمي. وبالإضافة إلى الدور النشط الذي يساهم به الموظفون، شملت مساهمة الصندوق موافقته على منحة بمبلغ 200 000 دولار أمريكي لتغطية التكاليف الأساسية لأمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي. ويجري حالياً استعراض ترتيبات الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها من أجل تقاسم تكاليف لجنة الأمن الغذائي العالمي بغرض التوصل إلى اتفاق رسمي.

واستمر في عام 2013 التعاون المتواصل بين الصندوق والوكالات الأخرى المعنية بالأغذية والتي يقع مقرها في روما في المجالات المذكورة أعلاه وفي غيرها من المجالات.

عمل الصندوق مع الشعوب الأصلية

استضاف الصندوق في فبراير/شباط 2013 الاجتماع العالمي الأول لمنتدى الشعوب الأصلية. وتتويجاً لخمس وثلاثين سنة من العمل مع الشعوب الأصلية، عقد المنتدى تلبية لطلبات من الشعوب الأصلية بشأن إجراء حوار أكثر انتظاماً مع وكالات الأمم المتحدة. وتعهد ممثلو الشعوب الأصلية بالعمل مع الصندوق والحكومات لوضع نماذج إنمائية مستدامة لشعوبهم. ودعا الممثلون أيضاً الصندوق إلى بذل المزيد من أجل بناء القدرات وزيادة جهود تشجيع مشاركة الشعوب الأصلية، والمزيد من الفعالية والانتظام في تنفيذ سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية. وترد توصياتهم في الملخص التجميعي

لمداولات الاجتماع (http://www.ifad.org/english/indigenous/forum/synthesis.htm) الذي تم عرضه على الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق. ويستجيب الصندوق لتوصيات المنتدى، وخطط العمل الإقليمية المتفق عليها مع الشُّعب الإقليمية.

وفي سابقة أخرى هي الأولى من نوعها بالنسبة للصندوق وللشعوب الأصلية، تم تنظيم مسار للتعلم بشأن إدارة الموارد الطبيعية والمعارف الأصلية من خلال شراكة ثلاثية بين حلف الشعوب الأصلية في آسيا، والمؤسسة الإقليمية للتدريب في مجال التنمية الريفية، والصندوق. ويأتي مسار التعلم المذكور ثمرة شراكات قوية أقيمت على امتداد سنوات من التعاون، ونشر تقرير مشترك لتقاسم الدروس المستفادة (http://www.ifad.org/english/indigenous/pub/forests.pdf).

وسوف يتيح المؤتمر العالمي المقبل للشعوب الأصلية المقرر عقده في سبتمبر/أيلول 2014 فرصة هامة للشعوب الأصلية والحكومات للعمل على تحسين تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على المستوى القطري. وقمنا بدور رائد بين المؤسسات المالية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة في انخراطنا مع الشعوب الأصلية، ووافقنا في عام 2013 على منحة للفريق العامل الدولي لشؤون الشعوب الأصلية من أجل دعم مشاركة الشعوب الأصلية في العمليات التي ستسبق المؤتمر العالمي لعام 2014 وما بعده.

تعزيز منظمات المزارعين في أفريقيا

يمثل برنامج دعم منظمات المزارعين في أفريقيا مبادرة مبتكرة تهدف إلى تعزيز منظمات المزارعين الأفريقية وتمكينها من التطور لتصبح منظمات أكثر استقراراً وأفضل أداءً وأكبر مسؤولية كي تمثل أعضاءها تمثيلاً فعلياً وتقدِّم إليهم المشورة بشأن المشروعات الزراعية. وانطلقت المرحلة الرئيسية للمبادرة في عام 2013، وكانت قد سبقتها مرحلة تجريبية (2009–2012) عزَّزت التنمية المؤسسية لمنظمات المزارعين الإقليمية والوطنية، وإمكاناتها القيادية، وقدرتها على الضغط والدعوة. وتأكدت النتائج عن طريق تقييم مستقل خارجي مولته المفوضية الأوروبية. وأسفرت أيضاً المرحلة التجريبية عن إطلاق منظمة المزارعين لعموم أفريقيا، وهي أول منظمة قارية للمزارعين الأفارقة.

وسوف تستغرق المرحلة الرئيسية للمبادرة خمس سنوات (2013–2017) بتكلفة تبلغ في مجموعها 19.9 مليون يورو. وستموَّل تمويلاً مشتركاً من الصندوق والاتحاد الأوروبي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والوكالة الفرنسية للتنمية. وتنفَّذ المبادرة على المستوى الإقليمي من خلال أربع شبكات إقليمية لمنظمات المزارعين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هي اتحاد المزارعين في أفريقيا الشرقية، والمنتدى الإقليمي لمنظمات المزارعين في وسط أفريقيا، وشبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا، والاتحاد العام للاتحادات الزراعية في الجنوب الأفريقي، كما يشترك في تنفيذها الاتحاد المغاربي للفلاحين. ويدعم البرنامج حالياً 68 منظمة مزارعين وطنية في 49 بلداً وشبكاتها الإقليمية، ومنظمة المزارعين لعموم أفريقيا.

ويهدف البرنامج إلى تعزيز وتدعيم القدرات المؤسسية لمنظمات المزارعين وإعلاء صوتها في السياسات والبرامج الزراعية. وإضافة إلى ذلك، تدعم المرحلة الرئيسية تطوير الخدمات الاقتصادية لمنظمات المزارعين من أجل تيسير إدماج أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة. ويتحقق ذلك أولاً عن طريق دعم عدد محدود من الحالات ثم تعزيز تبادل الخبرات الناجحة بغرض تكرارها وتوسيع نطاقها. ويهدف أيضاً برنامج دعم منظمات المزارعين في أفريقيا إلى بناء قدرة منظمة المزارعين لعموم أفريقيا على المشاركة في صنع القرارات والتأثير في عمليات السياسات المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية على المستويين الإقليمي والدولي. (http://www.ifad.org/farmer/2013/sfoap_main.pdf).

مرفق التمويل المتعدد المانحين الخاص بتحويلات المغتربين

توفر التحويلات المالية، وهي الأموال التي يرسلها العمال المهاجرون إلى أوطانهم، شريان حياة لأسر المهاجرين، الذين يعيش الكثيرون منهم في مناطق ريفية فقيرة ونائية. وفي عام 2013، وصل ما يزيد على 450 مليار دولار أمريكي من أموال التحويلات المالية إلى البلدان النامية، منها 40 في المائة إلى المناطق الريفية. وبالنظر إلى أن التحويلات المالية الموجَّهة إلى البلدان النامية تبلغ في مجموعها ما يقرب من أربعة أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية وتتجاوز في كثير من الأحيان الاستثمار المباشر الأجنبي فإن العائدات المحتملة على البلدان النامية ستكون هائلة إذا وجِّهت تلك التحويلات إلى تنمية ريفية وزراعية فعَّالة.

ويجرِّب مرفق التمويل المتعدد المانحين الخاص بالتحويلات المالية منذ عام 2006 وسائل مبتكرة لتزويد المهاجرين وأسرهم وبلدانهم بخيارات أفضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. واستطاع المرفق من خلال ما يقرب من 50 مشروعاً في أكثر من 40 بلداً أن يكشف عن تحديات كثيرة تحدق بالهجرة والتنمية وذلك لمساعدة الحكومات والمؤسسات المالية على المُضي قُدماً.

وأطلق المرفق مبادرتين في عام 2013. واتخذت مبادرة استثمار الشتات في الزراعة في الصومال وفي جيبوتي لتعزيز نمو فرص العمل. ونُفذت بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والاتحاد البريدي العالمي والمعهد العالمي لمصارف الادخار مبادرة الخدمات المالية البريدية الأفريقية لتيسير دور الشركات البريدية في تعبئة التحويلات المالية من أجل التنمية.

وفي مايو/أيار 2013، عقد الصندوق والبنك الدولي المنتدى العالمي الرابع المعني بالتحويلات المالية في بانكوك بتايلند، وشارك فيه 350 من مقرري السياسات والعناصر الفاعلة في القطاع الخاص وقيادات المجتمع المدني لرسم مسار لحفز الأثر الإنمائي للتحويلات المالية التي يرسلها المغتربون سنوياً إلى أوطانهم في آسيا وفي جميع أنحاء العالم. وعرض خلال المنتدى تقرير إقليمي يبرز الحجم الهائل للتحويلات المالية في آسيا.

ويستأثر أكثر من 60 مليوناً من العمال المهاجرين من آسيا بأكثر من نصف كل تدفقات التحويلات المالية الموجَّهة إلى البلدان النامية. وتشير التقديرات عموماً إلى أن أسرة واحدة من بين كل عشر أسر آسيوية تعتمد على الأموال التي تصلها من الخارج لسداد احتياجاتها من الغذاء والملبس والمأوى.

الائتلاف الدولي المعني بالأراضي

كان عام 2013 سنة هامة أيضاً للائتلاف الدولي المعني بالأراضي، وهو تحالف عالمي يستضيفه الصندوق ويضم منظمات من المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية. ويعمل الائتلاف منذ أكثر من 10 سنوات كمنظمة مرجعية لتعزيز إدارة للأراضي قوامها البشر. وفي عام 2013، يسَّر الائتلاف إقامة منتديات شارك فيها العديد من أصحاب المصلحة لتعزيز إصلاحات الأراضي الوطنية في 20 بلداً، مع التركيز بشكل خاص على الحقوق في الأراضي والحقوق الإقليمية للنساء والشعوب الأصلية. ووسَّع الائتلاف أيضاً أثره المعرفي من خلال موقعه الإلكتروني الخاص بالأراضي (Land Portal)، الذي يستخدمه 150 1 مستعملا ويضم أكثر من 000 30 مورد. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت مصفوفة الأراضي مرصدها العالمي (Global Observatory) الذي يشمل مجموعة من البيانات الحديثة التي تسمح بتتبع حيازات الأراضي الواسعة النطاق بدءاً من التفاوض وانتهاءً بالتنفيذ. وفي أبريل/نيسان 2013، حضر 273 شخصاً من 47 بلداً إلى غواتيمالا لحضور المنتدى العالمي للأراضي من أجل مناقشة إدارة الأراضي الإقليمية والأمن الغذائي في سياق أنماط تحول استخدام الأراضي في جميع أنحاء العالم النامي. وتوج المؤتمر بعقد جمعية أعضاء الائتلاف الدولي المعني للأراضي التي وافقت على انضمام 36 عضواً جديداً إليها، ليصل مجموع عدد أعضائها إلى 156 منظمة، وأقرت إعلان انتيغوا الذي يعترف بالأبعاد المتعددة للأراضي ويدعم نماذج التنمية القائمة على النُظم المحلية لإدارة الأغذية والموارد الطبيعية.

منتدى إدارة المخاطر الزراعية

انطلق في ديسمبر/كانون الأول منتدى إدارة المخاطر الزراعية، وهو ثمرة مناقشات مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين حول الأمن الغذائي والنمو الزراعي. ويهدف المنتدى إلى تحديد وتقييم وقياس المخاطر الزراعية في البلدان الشريكة ووضع استراتيجية لمواجهة تلك المخاطر. وسوف يعزِّز المنتدى تبادل الخبرات والمعرفة بين كل الممارسين المعنيين. وسوف يسعى إلى تحسين التعاون بين القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية من أجل تكوين شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص.

ويدعم هذه المبادرة التي ستستغرق أربع سنوات كل من الوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبي وحكومة إيطاليا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والصندوق. وسوف يستضيف الصندوق أمانة المنتدى وسيجري التركيز في البداية على ثمانية بلدان في أفريقيا، هي إثيوبيا وأوغندا والرأس الأخضر والسنغال والكاميرون وليبريا وموزامبيق والنيجر. وبالإضافة إلى ذلك، سيشترك المنتدى مع بلدان مثل غامبيا التي قامت بالفعل بتعبئة موارد من برامج مدعومة من جهات مانحة أخرى وذلك لتمويل أنشطة وطنية لإدارة المخاطر الزراعية.

الانخراط في السياسات وإدارة المعرفة

يواصل الصندوق تعزيز الصلات بين أدوارنا الاستراتيجية في عمليات السياسات والعمل الذي ندعمه على الأرض، مع الاعتراف بالتحديات الهائلة التي لا تزال ماثلة أمام التنمية الريفية. ولا تزال الاختلالات الهيكلية الأساسية قائمة بين العرض والطلب في القطاع الزراعي وقطاع الأغذية. ويُفسح ذلك مجالاً أمام التكهنات وتقلبات السوق ويدفع المستثمرين إلى تجنب المخاطر، بينما تؤدي تحيُّزات السياسات ضد المنتجين الزراعيين إلى تخفيف أثر استجابة العرض. على أن التوقعات تشير إلى أن العالم سيحتاج إلى زيادة إنتاجه من الأغذية بنسبة 60 في المائة بحلول عام 2050. وليس واضحاً من الذي سيُنتج هذه الأغذية وأين وكيف. ولا يزال الصندوق يبحث تلك الديناميات ويدعو إلى خيارات مناسبة وتتسم بالكفاءة والفعالية على صعيد السياسات والاستراتيجيات الإنمائية وبرامج الاستثمار من أجل تحقيق تحول في قطاع الزراعة ونُظم الأغذية العالمية لتهيئة بيئة مواتية لأصحاب الحيازات الصغيرة.

ويشترك الصندوق أيضاً في مبادرة مجموعة العشرين التي اتُخذت لتعزيز شفافية أسواق الأغذية ولتشجيع تنسيق العمل على صعيد السياسات من خلال نظام معلومات الأسواق الزراعية استجابة لتقلبات الأسعار والشكوك التي تخيِّم على أجواء الأسواق.

وتؤثر السياسات على كل بُعد من أبعاد السياق المؤسسي والقانوني الذي يلتمس فيه الفقراء الريفيون موارد رزقهم، وتحدَّد بالتالي شكل الفرص الاقتصادية المفتوحة أمامهم. ويزداد باستمرار دورنا في عمليات السياسات على الصعيد القطري لأن ذلك يمكن أن يساعد على إيجاد فرص جديدة أمام السكان الريفيين الفقراء كما أنه مطلب متزايد من دولنا الأعضاء. وفي مطلع عام 2013، وضعت خطة عمل للانخراط في السياسات، وبدأ العمل خلال العام لتعزيز تأثير الصندوق في السياسات على المستوى القطري ولتحقيق التماسك الاستراتيجي في مبادراتنا القائمة. واستعرضنا وثائق برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ووثائق تصميم المشروعات لاستكشاف مدى ما حققته المشروعات من تأثير على جداول الأعمال القطرية الأوسع، وطرحت اقتراحات لتعزيز هذا المجال. وانضم مستشار في مجال السياسات إلى بعثات التصميم الخاصة بكل من إندونيسيا وتونس وغانا وكمبوديا ونيجيريا، وذلك تحديداً لوضع اقتراحات لتمكين المشروعات التي يدعمها الصندوق من المساهمة بفعالية أكبر في عملية السياسات الوطنية.

وبُذلت أيضاً جهود لبناء القدرة الداخلية على الانخراط في السياسات على المستوى القطري. وأجرينا تدريباً لمديري البرامج القطرية وأقمنا حلقة عمل لزيادة الفهم وتقاسم الخبرات والدروس المستفادة وتبادل الأفكار حول رصد وقياس الانخراط في السياسات وما يترتب عن السياسات من آثار. وبدأنا أيضاً عملية تقييم لتكوين صورة واضحة عن حجم الانخراط الحالي لمديري البرامج القطرية ومجالات انخراطهم المواضيعية الرئيسية في السياسات.

وتزداد المعرفة أهمية، سواءً من حيث جمعها أو نشرها أو تطبيقها، بالنسبة لعمل الصندوق وفعالية المشروعات. والمعرفة أساسية أيضاً لنجاح الابتكار وتوسيع النطاق. وفي عام 2013، وضع الصندوق إطاراً لإدارة المعرفة من أجل تعزيز تبادل المعرفة والخبرات داخلياً ومع الشركاء والعملاء. ويهدف الإطار إلى تعزيز الوضع الاستراتيجي للصندوق وتحسين صورته ولوضع الحد من الفقر الريفي كأولوية على المستويين الوطني والعالمي. ويستند الإطار أيضاً إلى الصلة بين المعرفة وتحسين النتائج والآثار، وبالتالي السعي إلى تيسير تدفق المعرفة على المستوى القطري واستيعاب النُهج الفعالة في التنمية الزراعية والريفية.

البرامج والمشروعات الجديدة

أفريقيا الغربية والوسطى

توسيع النطاق من أجل ربط المزارعين بسلاسل القيمة في السنغال

سيركز مشروع جديد يدعمه الصندوق في السنغال على مساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على الاتصال بسلاسل القيمة وتوسيع نطاق النتائج الجيدة التي تفرزها التدخلات الجارية في البلد. وسوف يواصل مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية تعزيز منظمات المزارعين المشتغلين بإنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني ومساعدتهم على تكوين صلات دائمة مع سلاسل القيمة بوسائل تشمل التخزين من أجل الحد من خسائر ما بعد الحصاد، والتجهيز من أجل إضافة القيمة، والتسويق الفعال. وسوف يساعد المشروع أيضاً الشباب على إنشاء مشروعات صغرى وأعمال تجارية ريفية صغيرة لزيادة دخلهم.

وسوف يعمل المشروع على زيادة غلات المحاصيل البعلية مثل الدُخن واللوبياء والسمسم والمحاصيل البستانية المروية. وسوف يمكِّن ذلك المزارعين من تنويع إنتاجهم وزيادة إيراداتهم. وسوف تقلِّل تكنولوجيا الحصاد والتخزين المحسَّنة من الهدر. وسوف تستفيد في نفس الوقت منظمات المزارعين القوية من العقود المبرمة مع التجار ووكلاء السوق لضمان أسعار أعلى ولزيادة الإنتاج الزراعي. وسوف يوفِّر المشروع من خلال تلك الأنشطة فرصاً للعمل في المناطق الريفية على طول سلاسل القيمة المختارة.

وسوف يستفيد من المشروع إجمالاً 000 25 أسرة زراعية بصورة مباشرة وسيعود بفوائد غير مباشرة على 000 250 شخص. وسوف يساهم بناء قدرة منظمات المزارعين على التحول نحو التمويل الذاتي أو الحصول على القروض، على سبيل المثال، في ضمان وصول أفقر المزارعين وأكثرهم هشاشة إلى البذور والأسمدة والتكنولوجيات الأخرى.

واستجابة للطلب القوي من الشباب، سيجري دعم نُظم الزراعة البستانية المروية الواسعة النطاق بعدة طرق. وسوف تموَّل الإنشاءات والمعدات بمشاركة من المجتمعات المحلية والمستفيدين. ولا بد من الالتزام القوي بالصيانة من أجل ضمان الاستدامة. وسوف تستخدم تكنولوجيات مجرَّبة ويمكن التعامل معها محلياً.

أفريقيا الشرقية والجنوبية

مهارات وتكنولوجيات جديدة من أجل شباب المزارعين في مدغشقر

بدأ العمل في برنامج جديد مدته عشر سنوات لرفع مستوى الإنتاجية الزراعية وتحديث القطاع في جميع أنحاء مدغشقر. ويوفِّر المشروع التدريب، لا سيما للشباب من الجنسين. ويهدف برنامج التدريب الحرفي

وتحسين الإنتاجية الزراعية إلى الوصول إلى نحو 7 ملايين شخص، أي ما يقرب من 20 في المائة من سكان البلد.

وبالرغم من أن الإنتاجية الزراعية في مدغشقر سجَّلت زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة فإن الابتكار التقني والميكنة مطلوبان للاستفادة من هذا الزخم. وهذا هو ما يجعل التدريب الحرفي لصغار المنتجين الريفيين وتحديث مزارعهم مسألة محورية في التنمية الزراعية والنمو الشامل في البلد. وسوف يركز البرنامج بشكل خاص على تقديم التدريب والدعم إلى الفئات الضعيفة، بمن فيهم الشباب الذين لم يتموا دراستهم والشابات اللواتي يرأسن أسرهن.

ويهدف المشروع من خلال عمله المباشر مع المشروعات الأخرى الجارية التي يدعمها الصندوق إلى تحديد وتدريب شباب المزارعين، والفنيين الزراعيين وأخصائيي الإرشاد، ودعم التدريب الحرفي المتواصل في كل الأقاليم الثلاثة عشر. وسوف يدعم البرنامج، من خلال استثمارات لتحسين البنية الأساسية والإنتاجية الزراعية، الاستراتيجية الوطنية للتدريب الزراعي والريفي وجهود التدريب على المستوى الإقليمي. وتساهم هذه المبادرة على امتداد فترة تنفيذها الطويلة نسبياً في جهود مدغشقر لتدريب أجيال المستقبل من المزارعين وتحويل زراعة الحيازات الصغيرة إلى عمل مهني حديث.

آسيا والمحيط الهادي

بناء القدرة على مواجهة آثار تغيُّر المناخ في بنغلاديش

تمثِّل بنغلاديش أحد البلدان الأكثر عرضة للكوارث في العالم بسبب موقعها الجغرافي وانخفاض مستوى سهولها الفيضية الواقعة داخل الدلتا. ومن المتوقع أن يؤدي تغيُّر المناخ إلى زيادة شدة وتواتر الأعاصير والفيضانات وبالتالي تدمير واسع النطاق للأراضي والطرق والمنازل والأصول الأخرى، وتهديد التقدم المحرز في الحد من الفقر.

وسوف يعزِّز مشروع البنى الأساسية الساحلية المقاومة لتغير المناخ أصحاب الحيازات الصغيرة وصغار التجار وأصحاب المشروعات الصغرى والسكان الذين لا يمتلكون أي أراض والنساء المعدمات، وسيحسِّن أمنهم الغذائي ودخلهم.

وهذا المشروع هو ثمرة شراكة بين الصندوق ومصرف التنمية الآسيوي والمؤسسة الألمانية للإقراض وإعادة الإعمار وحكومة بنغلاديش باستثمارات يبلغ مجموع قيمتها 150 مليون دولار أمريكي. ومن المتوقع أن يستفيد من المشروع 3.5 مليون شخص في المناطق الساحلية.

وتم اختيار مناطق التدخل على أساس مستويات الفقر فيها ومدى هشاشتها وبُعدها وبنيتها الأساسية. وسوف يركز المشروع على تحسين الطرق وخدمات الأسواق سينمي في الوقت نفسه قدرة المجتمعات المحلية على التكيُّف مع تغيُّر المناخ. وسوف يشمل هذا العمل ضمان قدرة الطرق على تحمل آثار المناخ من خلال بناء 25 ساتراً للحماية من الأعاصير، ودعم برامج إذاعية مجتمعية لتزويد سكان المناطق النائية بآخر البيانات عن حالة الطقس ومعلومات الأسواق.

وفيما يتعلق بالأعمال الإنشائية، سيوسِّع المشروع نطاق أحد النُهج الناجحة التي طبقت في مشروعات أخرى يدعمها الصندوق، وهو نهج جمعيات التعاقد مع العمالة. وتتألف هذه الجمعيات من النساء الريفيات الفقيرات المدربات على أعمال المقاولات لبناء الطرق والأسواق، ومنحهن فرصة قيِّمة للعمل بأجر. وكشفت التجربة عن أن الطرق التي يتم إنشاؤها على هذا النحو تكون أفضل من الناحية الإنشائية وأكثر مقاومة من الطرق التي يتولى إنشاءها مقاولون خارجيون.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

تعزيز التعاونيات في كوبا

تشهد كوبا عدداً من التحولات في قطاعها الإنتاجي. وتأتي الزراعة وإنتاج الأغذية المحلية على رأس أولوياتها. وفي إطار المساعدة على تحديث قدرات التعاونيات الزراعية، سيعمل مشروع جديد يدعمه الصندوق على زيادة إنتاجية الذرة ومنتجي الفاصولياء والمنظمات التي ينتمون إليها. وسوف يحسِّن ذلك بدوره ظروف معيشة الأسر الزراعية في 18 بلدية في الإقليم الشرقي من البلد.

وتحقق التعاونيات بالفعل 80 في المائة من الإنتاج الزراعي في كوبا، وبناءً على ذلك، سيعزِّز المشروع قدرة هذه المنظمات من خلال التدريب على إنتاج الحبوب المستدام بيئياً، وتكنولوجيات ما بعد الحصاد، وإدارة الأعمال، واكتساب الأصول الإنتاجية.

وبالإضافة إلى ما سبق، سيدعم المشروع مقدمي الخدمات الزراعية وسيمكِّنهم من تلبية احتياجات منتجي الذرة والفاصولياء بفعالية أكبر. وسوف يحقِّق ذلك أيضاً أثراً إيجابياً على سائر مستخدمي تلك الخدمات. وسوف تشمل الأنشطة تدريباً تقنياً، وتشغيل محطات تجفيف الحبوب وتجهيزها، وتطوير تكنولوجيات جديدة لإنتاج هذه المحاصيل الاستراتيجية ومناولتها بعد الحصاد.

وسوف يعود المشروع بفوائد مباشرة على نحو 13 000 أسرة زراعية، أو ما يقرب من 52 000 شخص. وسوف يحقق المشروع فوائد أخرى غير مباشرة لصالح 104 000 شخص من خلال الخدمات المحسَّنة لإنتاج

وتجهيز الحبوب. ويُتوقع أن يساعد المشروع بذلك على تلبية الطلب المتزايد على الذرة والفاصولياء في البلد.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا

تقاسم الدروس الزراعية المستفادة بين البلدان في الإقليم

سيعزز برنامج تم اعتماده مؤخراً ويمول بمنحة التعاون بين بلدان الجنوب سواءً على مستوى البرامج أو السياسات بهدف زيادة التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي والمائي والحد من الفقر.

وسوف يستهدف البرنامج 1 000 من الشباب والنساء ممن يزاولون الزراعة في أوزبكستان وتركيا والجزائر ومصر والمغرب. وسوف تمكّن حلقات تبادل المعرفة وغيرها من أشكال التعاون مشاركة المزارعين من أجل تقاسم الحلول المبتكرة لتوفير المياه واستخدام المحاصيل التي تتسم بكفاءة استهلاك المياه، وتربية الماشية، وبناء القدرة على الصمود من خلال التعاونيات الزراعية. وسوف توفّر هنغاريا دعماً محدَّداً في مجال التكنولوجيا الزراعية.

وعلى مستوى السياسات، سيبني البرنامج القدرة على تقاسم المعرفة بين وزارات الزراعة في البلدان المشاركة الخمسة. وسوف تمكّن شبكة وزارية دولية بدعم من منصة إلكترونية هذه البلدان على تقاسم الدروس المستفادة، بما فيها التحليلات التشريعية. وسوف تساعد مجالس المشورة على المستوى الوطني على توسيع نطاق النتائج في كل بلد.

وسوف يعمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع الشركاء المحليين لتوثيق الحلول العملية والتكنولوجيات القابلة للنقل. وسوف تساعد موارد إلكترونية على توسيع نطاق أفضل الممارسات وتكرارها. وبهذه الطريقة سيحقق البرنامج فوائد للبرامج الأخرى ذات الصلة التي يدعمها الصندوق داخل الإقليم وخارجه.

VMLU-25B

قياس وتحسين النتائج

تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

يبين التقرير الأول عن الفعالية الإنمائية للصندوق في فترة التجديد التاسع للموارد التقدم المحرز في تحقيق أهدافنا الطموحة. ويقيس التقرير أداء الصندوق على أساس مؤشرات في إطار قياس النتائج للفترة 2013-2015 والالتزامات المعقودة لفترة التجديد التاسع للموارد.

وأصبحنا بعد وضع إطار قياس النتائج الجديد أول منظمة متعددة الأطراف تحدِّد رقماً مستهدفاً لعدد الأشخاص الذين سيجري انتشالهم من الفقر، وهو 80 مليون شخص بحلول نهاية عام 2015. وسوف تُجرى 30 تقييماً للأثر من أجل قياس ذلك بدقة.

ويبين تقرير هذا العام عن الفعالية الإنمائية للصندوق أننا أحرزنا تقدماً طيباً في التنفيذ. وازداد معدل صرف الأموال للحكومات المستفيدة. وتقلص متوسط المدة بين الموافقة على المشروعات وصرف أول دفعة من الأموال وكذلك الوقت المطلوب لتجهيز طلبات السحب. ويمثل ذلك مؤشراً قوياً على ازدياد كفاءتنا، وهي محور تركيز رئيسي في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق.

وتحسَّن أيضاً النطاق الذي وصلت إليه خدماتنا في عام 2013 حيث سجلت في عام 2012 زيادة بنسبة 33 في المائة في عدد فقراء المناطق الريفية الذين يحصلون على خدمات من المشروعات التي يدعمها الصندوق. وسُجلت زيادة كبيرة على وجه الخصوص في عدد الأشخاص المدرَّبين على إدارة الأعمال التجارية الصغيرة والوصول إلى الأسواق. ويعبِّر ذلك عن زيادة الاهتمام بربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق من خلال مشروعات سلاسل القيمة.

ولا تزال نسبة النساء المشاركات في المشروعات كبيرة، حيث تبلغ نحو 50 في المائة. ويمثل ذلك مؤشراً رئيسياً لشمول المشروعات التي يدعمها الصندوق وتوازنها فيما يتعلق بقضايا التمايز بين الجنسين.

ويبدو أن المجالات التي يواجه التقدم فيها أكبر الصعوبات هي كفاءة المشروعات نفسها، وأداء الحكومة. ويرجع ذلك إلى أن الوصول إلى السكان الفقراء في المناطق النائية محفوف بتحديات وينطوي على تكاليف باهظة. وتبلغ مستويات تقديم الخدمات العامة في كثير من الأحيان أدنى مستوياتها في هذه المناطق.

ويمثل تحقيق أثر مستدام في الدول الهشة هدفاً مؤسسياً للمنظمة. ونعكف على استعراض أدائنا في الدول الهشة من أجل تعزيز نموذج عملنا في تلك البلدان. وأطلقنا، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، برنامجاً يركز على المشروعات في السياقات الدولية والاجتماعية الهشة التي تشتد فيها مشاكل الأداء.

ويمثل تغيُّر المناخ خطراً كبيراً يهدِّد موارد رزق السكان الريفيين الفقراء. ويُعد برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أكبر مبادرة لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم على التكيُّف مع تغيُّر المناخ. ونال هذا البرنامج خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيُّر المناخ الذي عُقد في وارسو عام 2013 جائزة الابتكار في مجال تمويل أنشطة مكافحة تغيُّر المناخ.

دعم جودة تصميم البرامج

تشكِّل الجودة الفائقة لتصميم المشروعات حجر الزاوية الأساسي لتحقيق الأثر في البلدان التي يعمل فيها الصندوق. ونستخدم نظاماً من خطوتين لاستعراض وتحسين تصميم البرامج والمشروعات، هما تعزيز الجودة وضمان الجودة.

وفي عام 2013، خضع 26 برنامجاً ومشروعاً، بما فيها ستة مشروعات لمرفق البيئة العالمية، لعملية تعزيز الجودة الجديدة التي بدأ تطبيقها خلال الفصل الأخير من عام 2012، وأُجري 27 استعراضاً لضمان الجودة. وهذه العملية التي مرت بإصلاحات تهدف إلى ضمان وصول المشروعات إلى مرحلة تعزيز الجودة في الوقت الذي لا تزال تتاح فيه موارد كافية لإجراء ما يلزم من تغييرات. ويستخدم النظام الجديد القدرات التقنية الداخلية في الصندوق على نحو يتيح المزيد من الكفاءة والفعالية في دعم نموذج التنفيذ القائم على مديري البرامج القطرية عن طريق تحسين العمل بروح الفريق وتعزيز دعم المكاتب القطرية طوال دورة عمر المشروع.

وفي أبريل/نيسان 2013، قيِّمت عملية تعزيز الجودة التي جرى إصلاحها من خلال استقصاء إلكتروني ومقابلات مباشرة. وكشف ذلك عموماً عن نتائج إيجابية. وكان هناك اتفاق كامل على أن التغيير

→ تطوير شتلات الكاكاو العضوي في مشتل بالقرب من مونتي فورتي حيث ينتمي المزارعون إلى جمعية تعاونية تجمع كل بذور الكاكاو وتبيعها بالجملة لفرنسا

سانت تومي وبرينسيبي: برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية

©IFAD/Susan Beccio

مطلوب وأن العملية الجديدة تحقق فائدة أكبر. وأفضت التعقيبات التي تم الحصول عليها إلى المزيد من التحسينات، بما في ذلك توضيح وتوجيه أدوار ومسؤوليات فريق إدارة البرامج القطرية خلال عملية تعزيز الجودة.

وخلال عام 2013، ازدادت مشاركة الموظفين التقنيين والخبراء الاستشاريين في تنفيذ بعثات الدعم مقارنة بالسنة السابقة، حيث ازداد عدد البعثات من 36 بعثة إلى 40 بعثة. وتركز المشاركة في هذه البعثات على المسائل التقنية والمؤسسية وقضايا السياسات، بما في ذلك نُظم الرصد والتقييم. وتتسم المشاركة في البعثات الميدانية بأهمية رئيسية في النموذج التشغيلي الجديد لعملية تعزيز الجودة، وهو نموذج يهدف أساساً إلى تقديم المزيد من الدعم للعمل الجماعي في التصميم بدلاً من تطبيق نهج يركز على الامتثال.

وكشفت عملية ضمان الجودة أن 63 في المائة من المشروعات التي جرى استعراضها في حاجة إلى تغييرات قليلة أو ثانوية، بينما يحتاج 37 في المائة إلى تعديلات كبيرة في التصميم. وسلَّط القائمون بالاستعراض مراراً الضوء على المسائل المتصلة بالحاجة إلى:

- تعزيز جوانب التصميم المرتبطة بالرصد والتقييم
- الأخذ دوماً بالدروس المستفادة من المشروعات السابقة
- تحسين التحليل الاقتصادي والمالي للمشروعات التي يدعمها الصندوق
- تعزيز الأطر المنطقية ومؤشرات الأداء.

وفي عام 2013، بدأ الصندوق يستخدم مجموعة جديدة من مؤشرات الجودة عند الإدراج بما يتماشى مع إطار قياس النتائج لفترة التجديد التاسع للموارد. وقيَّمت استعراضات ضمان الجودة 93 في المائة من المشروعات التي جرى استعراضها خلال السنة بأنها مُرضية من حيث الجودة الشاملة لتصميم المشروع (الجدول 1). ورأت أيضاً أن 89 في المائة من المشروعات ستحقق على الأرجح أهدافها الإنمائية مقارنة بما نسبة 83 في المائة في عام 2012، و88 في المائة في عام 2011، و86 في المائة في عام 2010.

الأخلاقيات والرقابة الداخلية ومكافحة الفساد

أنشأ الصندوق مكتب الشؤون الأخلاقية في عام 2011 لحماية صورة المنظمة وسمعتها وللمساعدة على ضمان الالتزام بأرفع المعايير الأخلاقية على كافة المستويات. ويقدم مكتب الأخلاقيات إرشادات إلى الموظفين والمديرين تحت جناح من السرية من أجل تعزيز قيِّم مكان العمل وسلامته واحترامه. وبحلول نهاية عام 2013، أجرى المكتب أكثر من 370 مشاورة سرية حول المسائل المتصلة بمدوِّنة قواعد السلوك والمسائل التي تنطوي على سوء سلوك بموجب سياسة الصندوق بشأن مكافحة التحرش. وفيما بين عامي 2012 و2013، شهد المكتب زيادة بأكثر من 45 في المائة في طلبات الحصول على تلك المشورة. ويتعاون مكتب الشؤون الأخلاقية مع مكتب المراجعة والإشراف حسب ما تقتضيه الضرورة.

ويتولى مكتب الإشراف أيضاً في سياق عمله لتعزيز الشفافية وحسم تضارب المصالح إدارة وظيفة إصدار شهادات الامتثال لمدونة قواعد السلوك والكشف عن أي أصول أو مصادر للإيرادات خارج برنامج الصندوق والبرنامج الموسَّع للكشف عن الذمة المالية لمجموعة مختارة من الموظفين. وبينما تثق الإدارة تماماً في نزاهة الموظفين، يُعلِّق الصندوق أكبر أهمية على ضمان اتخاذ تدابير للرقابة الداخلية بهدف منع تضارب المصالح وضمان القدرة على إثبات اتخاذ تلك التدابير.

الجدول 1
تصنيف تقديرات الجودة عند الإدراج، 2013

مؤشرات إطار قياس النتائج	الوصف	تقديرات مُرضية إلى حد ما أو أفضل[أ] (النسبة المئوية)
1.3.4	المتوسط الإجمالي	93
2.3.4	المتوسط الإجمالي للمشروعات في الدول الهشة فقط(ب)	80
3.3.4	المساواة بين الجنسين(ج)	78
4.3.4	الرصد والتقييم	85
5.3.4	المشروعات التي تحصل على تقديرات إيجابية في توسيع النطاق(د)	76

[أ] تقديرات الجودة عند الإدراج تستند إلى مقياس متدرّج من 1 إلى 6 حيث 1 غير مُرضٍ بدرجة كبيرة و6 مُرضٍ بدرجة كبيرة. وتشير النسبة المئوية إلى نسبة المشروعات التي تحصل على تقدير 4 أو أكثر من مجموع عدد المشروعات.

[ب] في عام 2013، شملت المشروعات التي جرى استعراضها 10 مشروعات (37 في المائة) في الدول الهشة. ولا تعبِّر التقديرات إلاّ عن مشروعات الدول الهشة.

[ج] تختلف تقديرات ضمان جودة المساواة بين الجنسين عن المؤشرات الواردة في التقرير السنوي لعام 2012 لأن معايير تصنيف المساواة بين الجنسين تغيَّرت فيما بين عامي 2012 و2013.

[د] تستند تقديرات توسيع النطاق إلى 18 مشروعاً من المشروعات المحدَّدة بأنها أنشطة تهدف إلى "توسيع النطاق".

وأُدمجت بنجاح وظيفة الشؤون الأخلاقية في الصندوق. ويرجع ذلك إلى أن مكتب الشؤون الأخلاقية:

- مستقل ومسؤول مباشرة أمام مكتب رئيس الصندوق ونائب رئيس الصندوق حتى يمكن طرح المسائل المثيرة للقلق ومعالجتها دون خوف من الانتقام أو تضارب المصالح من جانب المكتب.
- يتمتع بالصلاحيات التي تكفل التعامل بجدية مع قراراته وتوصياته على كافة المستويات
- يتعاون مع مكتب المراجعة والإشراف ومكتب المستشار العام وشُعبة الموارد البشرية حسب الاقتضاء وكلما اقتضت الضرورة ذلك
- متصل بأعمال الصندوق الأساسية ويساهم في التخفيف من المخاطر على نطاق المنظمة من أجل بناء ثقافة أخلاقية ترتقي بأهدافنا الشاملة.

والصندوق ملتزم بمكافحة الممارسات غير السوية، مثل الفساد والتدليس والتواطؤ الذي يمنع التمويل من الوصول إلى السكان الريفيين الفقراء. وواصلنا طوال عام 2013 تكريس الموظفين والموارد الأخرى لإجراء عمليات مراجعة وتحقيقات فورية مع ضمان استمرارية العمل. ويتفق ذلك مع مبدأ عدم التهاون إطلاقاً في الصندوق.

وعزَّز في الوقت نفسه مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق تنسيقه مع المكاتب النظيرة في وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وأقيمت دورات تدريبية مشتركة وتم تقاسم أدوات التحقيق والمراجعة، وأجريت تحقيقات مشتركة في الادعاءات المتعلقة بوقوع مخالفات تهم الصندوق والمؤسسات الأخرى.

وواصل مكتب المراجعة والإشراف دعم إدارة الصندوق في تأكيد فعالية ضوابط الإبلاغ المالي عن طريق اختبار وتقديم رأي مستقل بشأن فعالية أداء الضوابط الداخلية الرئيسية.

وقدَّم المكتب أيضاً عروضاً بشأن التوعية بمكافحة الفساد ومنعه في جلسات توجيهية للموظفين الجُدد وخلال الحلقات الاستئمانية التي عُقدت لموظفي المالية في المشروعات المموَّلة من الصندوق.

وتوجد لدى الصندوق آلية سرية يمكن أن تقدَّم من خلالها الشكاوى والادعاءات دون الكشف عن أسماء أصحابها (http://www.ifad.org/governance/anticorruption/how.htm). وفي عام 2013، تلقت هذه الآلية 39 ادعاءً حتى 31 ديسمبر/كانون الأول مقابل 33 ادعاءً في عام 2012. وشملت هذه الادعاءات مزاعم بوقوع فساد خارجي وسوء سلوك داخلي. ونُشر في أبريل/نيسان 2013 التقرير السنوي عن التحقيقات وأنشطة مكافحة الفساد لعام 2012 (http://www.ifad.org/governance/anticorruption/report/2013/e.pdf).

التقييم المستقل

يصادف هذا العام الذكرى العاشرة لإنشاء وظيفة التقييم المستقل في الصندوق التي تقدِّم تقاريرها مباشرة إلى المجلس التنفيذي. وإحياءً لهذه المناسبة، نشر مكتب التقييم المستقل في الصندوق كُتيباً عرض فيه لمحة عامة عن أنشطة المكتب خلال السنوات السابقة، وشمل الدروس المستفادة والملاحظات المستمدة من الشركاء.

لمحة عامة على التقرير السنوي الحادي عشر عن نتائج وأثر عمليات الصندوق

التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2013 يجمع ويلخص نتائج وأثر العمليات الممولة من الصندوق على أساس التقييمات التي أجراها مكتب التقييم المستقل في عام 2012 وفي السنوات السابقة. وأدخلت في هذا التقرير سلسلة جديدة من البيانات لا تستند إلاّ إلى بيانات التقييم المأخوذة من بيانات التثبت من تقارير إنجاز المشروعات وبيانات تقييم أدائها، وتُعرض البيانات حسب سنة إنجاز المشروع وليس سنة تقييمه.

ويبين التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لهذه السنة أن درجة أهمية المشروعات التي يدعمها الصندوق عالية عموماً، مما يبين أهمية الصندوق كمنظمة عالمية تعزِّز التنمية الزراعية المستدامة على النطاق الصغير. وسُجلت تحسينات في أثر العمليات التي يدعمها الصندوق في مجال الحد من الفقر الريفي منذ الفترة 2005–2007. ويظهر أيضاً توجه صاعد في أداء المشروعات وفي الإنجاز العام للمشروعات المنتهية منذ الفترة 2009–2011. وأما أداء الصندوق كشريك خلال الفترة 2011–2013 فهو الأفضل منذ صدور التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق للمرة الأولى في عام 2003. وتحصل أيضاً العمليات التي يدعمها الصندوق على درجات مرتفعة فيما يخص تعزيز النُهج المبتكرة وتوسيع النطاق، وهما مجالان أساسيان لتحقيق أثر أوسع على الفقر الريفي. ويكشف التقرير أيضاً عن أن العمليات التي يدعمها الصندوق تحقق نجاحاً كبيراً في الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو مجال يطوِّر الصندوق فيه ميزة نسبية وسجلاً قياسياً وتخصصاً فريداً.

وبالرغم من أن الصورة العامة إيجابية فإن هناك عدداً كبيراً من المشروعات لا يزال أداؤها مُرضياً إلى حد ما، ولا تكاد توجد مشروعات تتمتع بأداء مُرضٍ بدرجة كبيرة في المعايير التي استند إليها التقييم. ويعني ذلك أنه لا تزال هناك فرص للمزيد من التحسين بشكل عام. وعلاوة على ذلك، فهناك مجالان جرى التنبيه إليهما من قبل لا يزالان ينطويان على إشكاليات، هما كفاءة العمليات، واستدامة الفوائد. وهذان المجالان هما الأضعف من حيث النتائج بين معايير التقييم.

ولم يكشف أداء الحكومات كجهات شريكة للصندوق أيضاً عن تحسن كبير بمرور الوقت. ولا يزال الرصد والتقييم يشكل تحدياً. وتتطلب كل هذه المجالات تغييراً في النهج من أجل تحقيق نتائج أفضل.

ويمثل فهم المشروعات الاستثنائية موضوع التعلم في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لهذا العام. وكشف الاستعراض عن ارتباط قوي بين عوامل من قبيل التصميم والإدارة والسياق في كل أنواع البلدان. وبرزت إدارة المشروعات باعتبارها عاملاً بالغ الأهمية ولكنه لا ينال الاهتمام الكافي في تحديد أداء المشروعات في كل السياقات القطرية.

ويزداد التزامن بين الهشاشة والنزاع والفقر. ولذلك يمثل أداء الصندوق الضعيف نسبياً في الدول الهشة و/أو الدول المتأثرة بالنزاع تحدياً هاماً. ويهدف التقييم المقبل الذي سيجري على مستوى المؤسسة لعمل الصندوق في الحالات الهشة إلى إتاحة فرصة حاسمة لإعادة التفكير وإحداث تغيير كبير.

ويتبيَّن من المقارنة الخارجية أن أداء العمليات التي يمولها الصندوق منذ عام 2000 تقريباً لا يختلف عموماً عن أداء عمليات البنك الدولي في كل أنحاء العالم. وعلى المستوى الإقليمي، يتشابه أداء العمليات التي يدعمها الصندوق مع أداء عمليات مصرف التنمية الأفريقي في أفريقيا، ويتفوَّق على أداء عمليات مصرف التنمية الآسيوي في آسيا والمحيط الهادي. ويبعث ذلك على الاطمئنان لأن السياقات الريفية التي يعمل فيها الصندوق تفرض تحديات أكثر وتنطوي طبيعة عملياتنا عموماً على صعوبات أكبر.

وتقدِّم إدارة الصندوق كل سنة رداً خطياً على التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، ويُعرض هذا الرد على المجلس التنفيذي ويمكن الاطلاع عليه في نسخته الإلكترونية على الإنترنت. وتتفق الإدارة عموماً مع استنتاجات التقرير لعام 2013 وترحِّب بالتحسينات المنهجية التي يشملها تقرير هذه السنة، وهي تحسينات تستجيب للتعليقات التي طُرحت في السنة الأخيرة، لا سيما اقتراح استخدام مجموعة المشروعات المنجزة لزيادة قوة عينة المشروعات المستخدمة في التقرير. وكشف نظام التقييم الذاتي في الصندوق عن اتجاهات في الأداء مماثلة للاتجاهات المحددة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، لا سيما التحسينات في عدد مجالات الأداء.

وتوافق الإدارة أيضاً على أن الكفاءة الاقتصادية واستدامة الفوائد هما الأضعف بين مجالات الأداء بالرغم من الإشارة إلى ارتفاع مستوى الأداء وتحسنه تدريجياً. وفيما يتعلق بالأداء في الدول الهشة و/أو الدول المتأثرة بالنزاع، توافق الإدارة على أهمية تلك المسألة. والواقع أن الاستعراض السنوي لأداء الحافظة لهذا العام قيَّم الفرق في الأداء بين الحالات الهشة والحالات غير الهشة بالتفصيل. ورحَّبت الإدارة بالتقييم المقبل الذي سيجري على مستوى المؤسسة للتدخلات في الحالات الهشة والحالات المتأثرة بالنزاع، وأشارت إلى الحاجة إلى الأخذ بنظام قوي للتصنيف نظراً لأن ما يقرب من نصف الدول الهشة و/أو المتأثرة بالنزاع هي أيضاً بلدان متوسطة الدخل.

أنشطة التقييم الأخرى في عام 2013

نُشر تقييمان على مستوى المؤسسة، أحدهما عن الكفاءة المؤسسية للصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها، والآخر لسياسة الصندوق بشأن الإشراف ودعم التنفيذ. ودعت التوصية العامة المنبثقة عن تقييم الكفاءة إلى "رفع مستوى أداء الصندوق نفسه كشريك من أجل تعزيز الأثر الموسَّع للعمليات التي يدعمها". وهذه هي الخطوة الأولى نحو التميُّز في كل جوانب العمليات وتطوير المشروعات التي يدعمها الصندوق وبرامجه القطرية القادرة على توسيع الأثر.

وأكد التقييم الثاني أن تحول الصندوق نحو الإشراف المباشر يؤثر تأثيراً إيجابياً على أداء المشروعات. وازداد إجمالاً الإبلاغ المباشر من 14 في المائة في حافظة المشروعات لعام 2007 ووصل إلى 93 في المائة في عام 2011. وحققت المشروعات التي يشرف عليها الصندوق إشرافاً مباشراً أداءً أفضل من المشروعات التي تشرف عليها مؤسسات متعاونة، لا سيما في مؤشرات الأداء الأهم للصندوق، مثل الاستهداف، والأمن الغذائي، والمساواة بين الجنسين، وبناء المؤسسات.

وحدَّد التقييم أيضاً ثمانية مجالات رئيسية لتحسين أنشطة الإشراف ودعم التنفيذ على المستويين التشغيلي والاستراتيجي. وهذه المجالات

هي المرونة، والكفاءة، وتوجيه العملاء، والإبلاغ عن النتائج، وحوار السياسات المستند إلى الأدلة، وذلك على المستوى التشغيلي؛ وإدارة التوقعات، وتوسيع النطاق، على المستوى الاستراتيجي.

وتم الانتهاء من تقييم البرامج القطرية لإندونيسيا وإكوادور ومدغشقر. وفي إكوادور، تشير الاستنتاجات إلى أن البرنامج ساهم بدور إيجابي في التنمية الريفية، ويُنظر إلى الصندوق باعتباره شريكاً موثوقاً. وتتيح المواءمة القوية بين مهمة الصندوق والأولويات الحكومية آفاقاً واعدة للتعاون. على أن النتائج كانت محدودة، إذ أثّرت الاضطرابات السياسية على فعالية البرنامج.

وخلص تقييم إندونيسيا إلى أنه تم إحراز تقدم ملحوظ في تعزيز البنية الأساسية الاجتماعية، ولكنه كشف عن نتائج محدودة فيما يتعلق بالتطوير داخل المزرعة وخارجها وفيما يتصل بالإنتاجية الزراعية. وأكد التقييم أهمية وإمكانات الشراكة بين الحكومة والصندوق في الحد من الفقر الريفي. وأعرب الجانبان عن اهتمامهما بهذه الشراكة والتزامهما بتعزيزها.

وفي مدغشقر، توصل التقييم إلى أن حافظة المشروعات واصلت أداءها الطيب رغم ما صادفته من تحديات بسبب الأزمة السياسية في عام 2009. وكرَّس الصندوق والحكومة اهتماماً كافياً للأنشطة غير الإقراضية (حوار السياسات، وإدارة المعرفة، وبناء الشراكات، والمنح)، بما في ذلك حوار السياسات في مجال حيازة الأراضي الذي يمثل أحد المجالات الحساسة، وتم وضع نظام جيد للرصد في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وسوف يلزم من الحكومة والصندوق الاتفاق على طريقة لتقديم دعم موسَّع إلى مناطق المشروعات بعد إقفال المشروعات.

وفي إطار التزامات الصندوق التي تعهد بها في إطار التجديد التاسع لموارده، أجرى مكتب التقييم المستقل أول تقييم لأثر مشروع ممَوَّل من الصندوق، وهو برنامج الشراكة ودعم السُبل المعيشية في المنطقة الجافة في سري لانكا. واستخدم هذا التقييم أساليب متنوعة شملت تقنيات نوعية وكمية. وأُجري للمرة الأولى في الصندوق استقصاء كمي شمل 560 2 من الأسر التي تتلقى دعماً من المشروع والأسر التي لا تتلقى دعماً منه. وخلص التقييم إلى أن المشروع ساهم بدور هام في تعريف أصحاب الحيازات الصغيرة بمحاصيل جديدة وتقنيات زراعية محسَّنة. على أن أثر المشروع على الأصول والنفقات الأسرية كان متفاوتاً وفقاً لبيانات رصد وتقييم المشروع.

وانتهى المكتب من ثلاث توليفات تقييمية، هي مشاركة الصندوق في التعاونيات، وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج، وصون وإدارة المياه. وخلصت التوليفة التقييمية الأولى إلى أنه بالرغم من أن إنشاء التعاونيات مسألة سهلة نسبياً فإن من الصعب ضمان فعالية أدائها بسبب احتمال افتقار أعضاء لجانها وموظفيها إلى ما يلزم من معرفة وخبرة. على أن التعاونيات ومنظمات المزارعين المماثلة التي تؤدي عملها بطريقة سليمة يمكنها أن تصل إلى أعداد كبيرة من السكان الريفيين وتساعدهم على تحسين دخلهم وظروفهم المعيشية، وبالتالي فهي جديرة بأن تستمر في تلقي الدعم.

وخلصت التوليفة التقييمية الثانية إلى أن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج تتفق عموماً مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق والبلدان الشريكة. غير أن بعض المجالات لا تلقى معالجة كافية، مثل الانخراط مع القطاع الخاص، ومسارات توسيع النطاق. وخلصت توليفة تقييم المياه إلى أن انخراط الصندوق مع قطاع المياه آخذ في التحسن بشكل عام. على أن الصندوق يجب أن يواصل تعزيز دوره في إدارة الموارد الطبيعية والنُظم الإيكولوجية، وأن يجري تحليلات للمخاطر المرتبطة بالمناخ، وأن يُدرج تدابير تكيُّفية في تصميم المشروعات.

إصلاح الموارد البشرية لتمكين البشر وتحقيق النتائج

واصل الصندوق طوال عام 2013 المُضي قُدماً في مسيرة جدول أعمال التغيير والإصلاح لتمكين الموظفين وتحقيق النتائج. وتناولت خطة العمل المؤسسية المجالات الرئيسية الستة التالية:

- تعزيز شفافية وفعالية عمليات التعيين. وشمل ذلك دعم مراعاة تعيين المرشحين الداخليين، مع التركيز على زيادة فرص النمو الوظيفي. وانصب التركيز أيضاً على تحقيق التوازن بين الجنسين والجغرافي امتثالاً لسياسة الصندوق بشأن الموارد البشرية (www.ifad.org/gbdocs/eb/95/e/EB-2008-95-R-60.pdf). واختصرت المدة التي يستغرقها التعيين وأصبحت عمليات التعيين تتم في غضون 100 يوم في المتوسط.
- مساعدة الخبراء الاستشاريين على ممارسة مهام عملهم بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وأُطلق موقع إلكتروني لمساعدة الخبراء الاستشاريين الذين يعملون في الصندوق على استهلال مهامهم

بسرعة. ويمثل ذلك مصدراً شاملاً للمعلومات عن مسائل من قبيل العقود، والتصاريح الأمنية، وقوالب التقارير.

- إرساء برنامج للتطوير الإداري من أجل تعزيز مهارات الإدارة لدى الموظفين على نطاق المنظمة. وأُطلق هذا البرنامج الرائد الذي شارك فيه 20 مديراً، في عام 2013 وتم الانتهاء منه في مارس/آذار 2014. وسيجري تصميم برنامج منتظم لعدد أكبر من المديرين على أساس ما سيتم التوصل إليه من نتائج. وسوف يشكل البرنامج التجريبي أيضاً الأساس لتصميم برنامج لتطوير الإدارة لدى المديرين سيجري تدشينه في عام 2014.
- ضمان تحسين فرص التناوب من أجل تحفيز الموظفين وتشجيع التطوير المهني. وأُطلقت أول عملية لتناوب الموظفين في الصندوق في أكتوبر/تشرين الأول 2013. وسوف يستمر إجراء هذه العملية سنوياً بشكل طوعي.
- إعادة إرساء عملية للتحويل من العقود المحددة المدة إلى عقود غير محدودة المدة في سياق وضع إطار محسَّن لإدارة المساءلة والأداء.
- ضمان الامتثال الكامل من الإدارة والموظفين لمدونة قواعد السلوك والقيم الأساسية في الصندوق. وتم خلال عام 2013 وضع إطار جديد للكفاءات يرتبط ارتباطاً واضحاً بالقيم الأساسية للصندوق. وسوف يستخدم هذا الإطار في عمليات الموارد البشرية الرئيسية، بما فيها التعيين، وإدارة الأداء، وتنمية قدرات الموظفين.

وأطلقنا أيضاً في عام 2013 برنامجاً جديداً موحَّداً لجوائز الموظفين تقديراً للموظفين الذين يجسدون القيم الأساسية للصندوق. وقمنا بإدخال إطار جديد للجوائز والتقدير سيبدأ العمل به في عام 2014. وستُمنح جوائز نقدية وغير نقدية لنحو 15 في المائة من الموظفين.

ولا يزال حضور الصندوق في الميدان آخذاً في الاتساع. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، كان لدى الصندوق في المكاتب القطرية في جميع أنحاء العالم 21 موظفاً فنياً دولياً، و6 من الموظفين المهنيين المزاملين، و42 موظفاً وطنياً، و20 موظفاً من فئة الخدمات العامة (انظر الخريطة في الصفحة الداخلية من الغلاف الأمامي).

وفيما يلي أعداد الموظفين وإحصاءاتهم حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013:

- بلغ مجموع عدد الموظفين 547، بمن فيهم موظفو مكتب التقييم المستقل في الصندوق والموظفون المهنيون المزاملون.
- 293 موظفاً من مجموع هذا العدد في الفئة الفنية والفئات العليا، و42 في فئة الموظفين الوطنيين، و212 في فئة الخدمات العامة.
- شملت فئات الموظفين الوطنيين والموظفين الفنيين والفئات العليا موظفين من مواطني 86 دولة عضوا.
- استأثرت النساء بنسبة 46 في المائة من الوظائف الفنية ووظائف الفئات العليا، و21 في المائة في فئة الموظفين الوطنيين، و81 في المائة في فئة الخدمات العامة.
- تمثل الموظفات إجمالاً 58 في المائة من موظفي الصندوق.

صباح حسن تفرِّغ القمح في كيس لتخزينه ونقله
مصر: مشروع التنمية الريفية في غرب النوبارية
©IFAD/Marco Salustro

بيانات التمويل وتعبئة الموارد

تتضمن الجداول والأشكال البيانية الواردة في هذا الفصل معلومات مفصَّلة عن قروض ومِنح الصندوق منذ عام 1978 حتى نهاية عام 2013. ويمكن الاطلاع على حجم الحافظة الجارية في كل إقليم من الأقاليم التي نعمل فيها، وتتبع الموافقات الجديدة. ونعرض أيضاً أنواع الاستثمارات ومعدلات الصرف. ويتضمن الجدول 2 الأرقام الرئيسية للسنوات الخمس الأخيرة ويعرض المجاميع التراكمية منذ بداية عملنا في عام 1978.

الموارد الأساسية والأموال المتممة في عام 2013

يستمد الصندوق تمويله من عدة مصادر، تشمل رأسماله الأوَّلي، وإيرادات استثماراته، وتدفقات القروض العائدة، ومساهمات الدول الأعضاء والمؤسسات المتعددة الأطراف. ويحصل الصندوق على هذه المساهمات من دوله الأعضاء من خلال التجديد المنتظم لموارده كل ثلاث سنوات وفي شكل أموال متممة.

التجديد التاسع لموارد الصندوق (2013–2015)

كان عام 2013 هو السنة الأولى في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق التي وافقت فيها الدول الأعضاء على أن يكون المستوى المستهدف للمساهمات الجديدة 1.5 مليار دولار أمريكي لتمويل مشروعات الزراعة والتنمية الريفية في جميع أنحاء العالم النامي. ويمثل هذا المستوى المستهدف زيادة بنسبة 25 في المائة على المستوى المستهدف لفترة التجديد الثاني لموارد الصندوق (2010–2012)، ويموِّل الصندوق حالياً برنامجاً للقروض والمِنح بما قيمته 2.95 مليار دولار أمريكي على امتداد فترة السنوات الثلاث. ويشمل هذا المستوى المستهدف نافذة مواضيعية من أجل زيادة قدرة المشروعات التي ندعمها على مواجهة آثار تغيُّر المناخ من خلال تنفيذ برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة (انظر الصفحة 6).

وسوف تبلغ قيمة برنامج قروضنا ومنحنا، إلى جانب التمويل المشترك والمساهمات المحلية من الكيانات العاملة في الدول الأعضاء النامية، والأموال الأخرى التي لا تخص الصندوق ولكنه يتولى إدارتها، خلال فترة التجديد التاسع، ما مجموعه 7.5 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات.

وبلغ مجموع التعهدات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، بما في ذلك المساهمات التكميلية، التي تمثل مجموعة فرعية من الموارد الإضافية المقدَّمة من الدول الأعضاء، 1.41 مليار دولار أمريكي، أي 94 في المائة من المستوى المستهدف المحدَّد بمبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي لفترة التجديد التاسع للموارد. وبلغ مجموع قيمة وثائق المساهمات المودعة (بما فيها المدفوعات التي لم تودع لها أي وثائق مساهمات) أكثر من 1.37 مليار دولار أمريكي، أي 97 في المائة من مجموع تعهدات المساهمات العادية والتكميلية.

وواصلنا خلال عام 2013 تحديد الخيارات الاستراتيجية لتنويع وسائل تعبئة مواردنا وبناء شراكات جديدة من أجل التكيُّف مع سياق التمويل الإنمائي العالمي المتغيِّر. وتهدف هذه الشراكات إلى ضمان استدامة الاستثمارات في التنمية الزراعية والريفية وتجاوز مساهمات المِنح التقليدية. وترمي أيضاً الشراكات إلى الوصول بقدرة الصندوق إلى أقصى مستوى لها في الاستجابة للتحديات والأولويات الإنمائية الناشئة.

ويشمل استكشاف الشراكات الجديدة المستثمرين الإسلاميين والأخلاقيين، والقطاع الخاص. وقمنا بتكوين شراكة استراتيجية عالمية مع مؤسسة إنتل من أجل دعم أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال خدمات الإرشاد الزراعي باستخدام الهواتف النقالة وتكنولوجيا المعلومات في آسيا. وأجرينا أيضاً مناقشات مع شركات الأغذية الزراعية للوقوف على أولوياتها عندما تعمل مع أصحاب الحيازات الصغيرة ولبحث إمكانية الاستفادة من قوتها الشرائية في دعم صغار المنتجين. وقمنا بزيادة مواءمة البرامج الرئيسية مع أعمال المؤسسات الكبرى الملتزمة بنفس الأولويات (مثل مؤسسة بيل وميلندا غيتس في نيجيريا) من أجل تحسين التنسيق وزيادة الأثر الإنمائي.

الأموال المتممة

الأموال المتممة هي موارد من المِنح تقدَّم إلى الصندوق بالإضافة إلى مساهمات تجديد

الجدول 2
الصندوق في لمحة سريعة، 1978–2013[أ،ب]

		2009	2010	2011	2012	2013	2013-1978
الأنشطة التشغيلية[ج،د]							
الموافقات على القروض ومِنح إطار القدرة على تحمُّل الديون							
عدد البرامج والمشروعات		31	32	34	33	25	948
القيمة	بملايين الدولارات الأمريكية	644.1	777.7	947.2	963.0	731.1	14 521.3
المِنح المعتمدة							
العدد		99	88	83	90	63	2 551.0
القيمة	بملايين الدولارات الأمريكية	47.0	51.2	50.4	71.5	50.0	919.0
حساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة							
العدد					1	10	11.0
القيمة	بملايين الدولارات الأمريكية				4.9	103.0	108.0
مجموع العمليات المموّلة من قروض ومِنح الصندوق	بملايين الدولارات الأمريكية	**691.1**	**828.9**	**997.6**	**1 039.4**	**884.0**	**15 549.2**
التمويل المشترَك	بملايين الدولارات الأمريكية	**308.1**	**662.2**	**412.2**	**420.3**	**342.2**	**9 926.6**
مصادر متعددة الأطراف		280.2	565.2	213.2	153.3	207.1	7 558.0
مصادر ثنائية		24.6	74.5	159.4	183.0	93.2	1 769.4
منظمات غير حكومية		0.7	10.4	-	3.5	-	44.9
مصادر أخرى[هـ]		2.5	12.2	39.6	80.5	41.9	554.2
مساهمات محلية	بملايين الدولارات الأمريكية	**362.3**	**924.8**	**834.3**	**599.5**	**568.6**	**12 830.0**
مجموع تكلفة البرامج والمشروعات[و]	بملايين الدولارات الأمريكية	**1 321.1**	**2 370.2**	**2 198.3**	**2 003.0**	**1 748.5**	**37 487.6**
البرامج والمشروعات							
عدد البرامج والمشروعات السارية الجاري تنفيذها		217	231	238	256	241	
عدد البرامج والمشروعات المنجزة		24	21	26	21	43	685
عدد البرامج والمشروعات الجاري تجهيزها		65	74	64	79	84	
عدد البرامج والمشروعات المعتمدة التي تعود إلى مبادرة من الصندوق		25	27	32	32	24	785
عدد الحكومات المتلقية (الحافظة الحالية)		91	96	97	99	98	
المبالغ المصروفة من القروض	بملايين الدولارات الأمريكية	**428.5**	**457.6**	**549.7**	**534.5**	**482.6**	**9 234.0**
المبالغ المصروفة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون	بملايين الدولارات الأمريكية	**13.8**	**39.4**	**76.3**	**118.4**	**142.5**	**398.9**
مدفوعات سداد القروض[ز]	بملايين الدولارات الأمريكية	**256.8**	**274.1**	**287.0**	**271.1**	**261.1**	**4 739.7**
الأعضاء والإدارة							
الدول الأعضاء – في نهاية الفترة		165	165	167	169	172	
الموظفون الفنيون – في نهاية الفترة[ج،ط]		235	260	298	312	321	

المصادر: نظام إدارة المشروعات والحافظة؛ والقوائم المالية للصندوق للفترة 1978–2012؛ والنظام المحاسبي للصندوق.

[أ] تعيَّن قروض الصندوق ومِنح إطار القدرة على تحمُّل الديون المقدَّمة إلى البرامج والمشروعات الاستثمارية بوحدات حقوق السحب الخاصة. وتيسيراً على القُرّاء، تُعرض الجداول والأشكال البيانية والأرقام بما يعادلها بالدولار الأمريكي وفقاً لتقارير رئيس الصندوق الخاصة بكل برنامج أو بكل مشروع معتمد من قبل المجلس التنفيذي. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[ب] تشمل أرقام الفترة 1986-1995 البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحُّر.

[ج] تُستبعَد منها البرامج والمشروعات الملغاة بالكامل. ولا تشمل اعتماد تمويل تجهيز البرامج.

[د] برنامج إضفاء الطابع التجاري على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة المعتمد في 2011 لسيراليون يخضع لإشراف الصندوق ويموَّل بالكامل من مِنحة من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي ويدخل البرنامج ضمن عدد البرامج والمشروعات غير أنه لا يتلقى تمويلا من الصندوق..

[هـ] تشمل التمويل الجماعي أو التمويل من خلال ترتيبات مماثلة، والتمويل من موارد القطاع الخاص، والتمويل غير المؤكد وقت صدور موافقة المجلس التنفيذي.

[و] تشمل مِنح إطار القدرة على تحمُّل الديون، ومنح المكونات، وتُستبعَد منها المِنح غير المرتبطة بمشروعات استثمارية.

[ز] ترتبط مدفوعات سداد القروض بأصل وفوائد الدين وتشمل المبالغ المسددة بالنيابة عن البلدان المشمولة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وحساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي.

[ح] الوظائف المعتمدة (باستثناء منصبي رئيس الصندوق ونائب رئيس الصندوق).

[ط] تشمل الموظفين الوطنيين في المكاتب القطرية.

الموارد[7]. وتخصص الأموال المتممة للمشاركة في تمويل مبادرات ومشروعات محدَّدة على النحو المشار إليه في الاتفاقات ذات الصلة بين الصندوق والجهات المانحة المعنية.

وأبرمت خلال عام 2013 اتفاقات رئيسية مع الشركاء، بما فيها المفوضية الأوروبية وحكومات كل من ألمانيا وإيطاليا وسويسرا وفرنسا وكندا وهولندا. وتدعم هذه الاتفاقات الزراعة المراعية لاعتبارات التغذية، وإنتاج الأغذية، وتنمية سلاسل القيمة. وتتيح هذه الاتفاقات أيضاً أموالاً لإنشاء المنتدى المتعدد المانحين لإدارة المخاطر الزراعية، وإدارة الموارد الطبيعية (انظر الصفحة 32)، مع التركيز بشكل خاص على الأراضي والاستثمار المسؤول في الزراعة، بالشراكة مع الشبكة العالمية لأدوات الأراضي. وفي عام 2013، انضم الصندوق أيضاً إلى الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أنشأته الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم

الجدول 3

مُجمل الأموال المتممة للمساعدة المواضيعية والتقنية والتمويل المشترك في عام 2013[أ]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

الجهة المانحة	المساعدة المواضيعية والتقنية	التمويل المشترك (بعد استبعاد التمويل المشترك الموازي)	المجموع
الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية	*20.8*	-	
منظمات المزارعين	*4.8*	-	
إريتريا	-	*1.2*	
موزامبيق	-	*7.6*	
بوروندي	-	*6.3*	
كينيا	-	*5.8*	
منتدى إدارة المخاطر الزراعية	*1.1*	-	
مجموع المفوضية الأوروبية	**26.6**	**20.8**	**47.4**
هولندا	5.1	4.8	9.9
كندا	5.0	-	5.0
سويسرا	1.7	-	1.7
فرنسا	1.4	-	1.4
مساهمة طوعية من إيطاليا	1.3	-	1.3
الدانمرك	-	0.9	0.9
صندوق الأوبك للتنمية الدولية: الصومال	-	0.7	0.7
صندوق الأوبك للتنمية الدولية: سان تومي وبرينسيبي، وغانا	-	0.6	0.6
جمهورية كوريا	0.5	-	0.5
إستونيا	0.1	-	0.1
المجموع[ا]	**41.6**	**27.8**	**69.4**

[ا] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 4

حافظة البرامج والمشروعات الجارية حسب الإقليم[أ]

في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2013

	عدد البرامج والمشروعات	التمويل المقدَّم من الصندوق[ب] (ملايين الدولارات الأمريكية)
أفريقيا الغربية والوسطى	52	1 042.3
أفريقيا الشرقية والجنوبية	44	1 183.8
آسيا والمحيط الهادي	60	1 765.2
أمريكا اللاتينية والكاريبي	41	617.9
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	44	785.2
المجموع[ج]	**241**	**5 394.3**

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[ا] تتألف الحافظة الجارية من البرامج والمشروعات المعتمدة التي دخلت حيز التنفيذ ولكنها لم تُنجز حتى الآن.

[ب] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع وافق عليه المجلس التنفيذي. وهذه المبالغ تشمل القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون ومِنح مكونات البرامج والمشروعات الاستثمارية، ولا تشمل أموال المِنح غير المرتبطة ببرامج ومشروعات.

[ج] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[7] الموارد الرئيسية للصندوق هي الموارد المحدَّدة في المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق. والأموال المتممة هي الأموال الأخرى المقبولة لتكميل تلك الموارد بغية تعزيز عمليات الصندوق وإرساء صلات وشراكات استراتيجية مع أعضائه. وتشمل الأموال المتممة المشار إليها في هذا القسم برامج أو أنشطة التمويل المحدَّدة. وتشمل الموارد التي تتدفق من الصندوق للمشاركة في تمويل البرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق بقروضه. ولا تشمل هذه الأموال الموارد أو الأموال المخصصة للموظفين المهنيين المزاملين التي يديرها الصندوق بالنيابة عن المنظمات الشريكة التي يستضيفها في مقره الرئيسي (الآلية العالمية والائتلاف الدولي المعني بالأراضي) أو مرفق البيئة العالمية.

المتحدة للمرأة) من أجل البرنامج المشترك للإسراع بإحراز تقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، كما انضم الصندوق إلى الاتفاق الرباعي بين سويسرا ووكالات روما الثلاث للحد من هدر الأغذية.

وتلقى الصندوق إجمالاً في عام 2013 ما قيمته 69.4 مليون دولار أمريكي من الأموال المتممة بموجب اتفاقات موقَّعة في عام 2013 والسنوات السابقة. وترد في الجدول 3 الأموال المتممة التي تلقاها الصندوق خلال السنة.

الحافظة الجارية

استمر نمو حافظة برامجنا ومشروعاتنا الجارية في عام 2013 (الجدول 4). وبلغ عدد البرامج والمشروعات التي كانت قيد التنفيذ في نهاية السنة في جميع أنحاء العالم 241 برنامجاً ومشروعاً ومُوّلت هذه البرامج والمشروعات باستثمارات من الصندوق بما قيمته 5.4 مليار دولار أمريكي بالشراكة مع 96 حكومة متلقية وغزة والضفة الغربية (انظر الخريطة في الغلاف الأمامي). وبلغ التمويل المشترك الخارجي والأموال من المصادر المحلية للحافظة الجارية 6.8 مليار دولار أمريكي، ليصل مجموع قيمة هذه البرامج والمشروعات إلى 12.2 مليار دولار أمريكي.

التمويل المشترك للبرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق

يضاعف التمويل المشترك الذي يقدمه شركاؤنا قيمة التدخلات الإنمائية التي ندعمها. ويشمل التمويل المشترك موارد الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمساهمات المحلية من الحكومات المتلقية والمشاركين في المشروعات أنفسهم.

وتتأثر مستويات التمويل المشترك بعدة عوامل خارجية، وقد تتفاوت كثيراً من سنة إلى أخرى. وفي عام 2013، ارتفع مستوى التمويل المشترك المتعدد الأطراف إلى 207.1 مليون دولار أمريكي مقابل 153.3 مليون دولار أمريكي في عام 2012، ووفّر الجانب الأكبر من التمويل المشترك الخارجي للبرامج والمشروعات الجديدة المعتمدة (الجدول 2 والشكل البياني 6).

الجدول 5

تمويل البرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق، 1978- 2013

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	1999-1978	2005-2000	2011-2006	2012	2013	2013-1978
الصندوق[أ، ب]	6 518.3	2 400.9	3 990.8	983.3	837.7	14 731.0
تمويل مشترك[ج]	5 864.0	1 092.0	2 208.0	420.3	342.2	9 926.6
تمويل محلي	7 006.1	1 687.4	2 968.5	599.5	568.6	12 830.0
المجموع[د، هـ]	**19 388.3**	**5 180.3**	**9 167.3**	**2 003.0**	**1 748.5**	**37 487.6**
عدد البرامج والمشروعات[و]	551	152	187	33	25	948

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[أ] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج ومشروع وافق عليه المجلس التنفيذي. ويشمل تمويل البرامج والمشروعات قروض ومنح إطار القدرة على تحمل الديون ومنح المكونات. ولا تشمل المنح الأخرى غير المرتبطة ببرامج ومشروعات.

[ب] تشمل الأرقام التمويل المقدَّم من الصندوق إلى البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي في المناطق الريفية من إندونيسيا المعتمد في عام 2008.

[ج] تشمل التمويل المشترك الذي ربما لم يكن قد تأكد وقت صدور موافقة المجلس التنفيذي.

[د] مجموع المبالغ قد يشمل التمويل الإضافي للبرامج والمشروعات المعتمدة من قبل.

[هـ] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[و] لا يشمل البرامج والمشروعات التي أُلغيت أو أُبطلت تماماً.

الشكل البياني 6

التمويل المشترك للبرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق، 2013

الحصة من المجموع البالغ 342.2 مليون دولار أمريكي[أ]

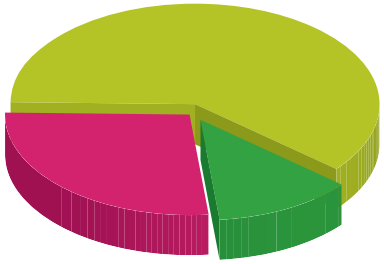

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[أ] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 7

التمويل المشترك من جهات مانحة متعددة الأطراف للبرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق، 1978- 2013[1]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

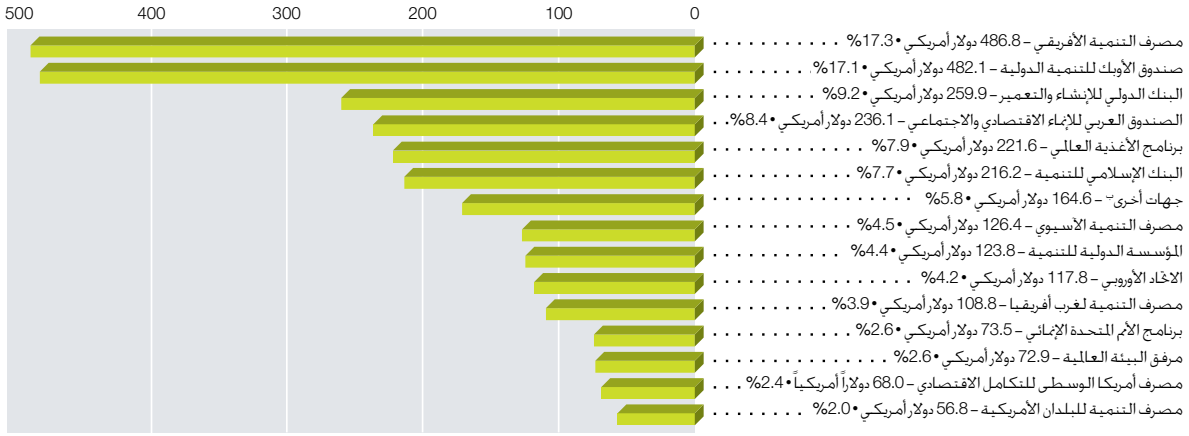

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[1] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع عرض على المجلس التنفيذي. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام. وتمثل المبالغ والنسب المئوية المبيَّنة في هذا الشكل حصة كل جهة متعددة الأطراف من مجموع التمويل المشترك المتعدد الأطراف البالغ 2 815 مليون دولار أمريكي. ولا تشمل الأرقام مشاركة الجهات المتعددة الأطراف في التمويل الجماعي أو ترتيبات التمويل المماثلة.

[2] تشمل الجهات الأخرى المشاركة في التمويل كلاً من الهيئة العربية للاستثمار الزراعي والتنمية، وصندوق أفريقيا، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ومؤسسة تنمية الأنديز، ومصرف التنمية الكاريبي، ومصرف الاستثمار والتنمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، ومؤسسة التمويل الدولية، ومنظمة العمل الدولية، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، والصندوق الاستراتيجي للمناخ، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (المعروف الآن باسم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

الشكل البياني 8

التمويل المشترك من الدول الأعضاء المانحة (الثنائية) للبرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق، 1978- 2013[1]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

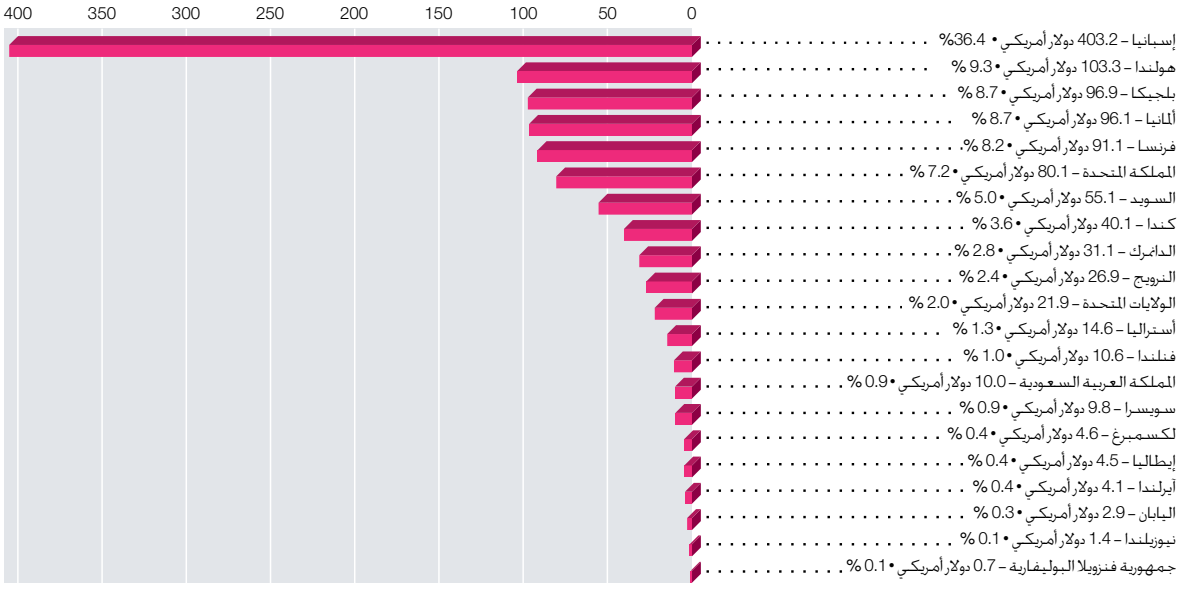

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[1] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج ومشروع عُرض على المجلس التنفيذي. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام. وتمثل المبالغ والنسب المئوية المبيَّنة في هذا الشكل حصة كل جهة ثنائية من مجموع التمويل المشترك الثنائي البالغ 1 109.2 مليون دولار أمريكي. ولا تشمل الأرقام مشاركة الجهات الثنائية في التمويل الجماعي أو ترتيبات التمويل المماثلة.

ويعرض الشكل البياني 7 الجهات المتعددة الأطراف الخمس عشرة الأولى التي شاركت في تمويل البرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق. ويأتي على رأسها مصرف التنمية الأفريقي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (التابع لمجموعة البنك الدولي) والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وساهمت هذه الجهات معاً بأكثر من 50 في المائة من مجموع التمويل المشترك المتعدد الأطراف الذي بلغ 2.8 مليار دولار أمريكي.

ويصنِّف الشكل البياني 8 الجهات المانحة الثنائية التي ساهمت في تمويل البرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق. وتأتي على رأسها إسبانيا وهولندا وبلجيكا. وساهمت هذه البلدان معاً بأكثر من 54 في المائة من مجموع التمويل المشترك الثنائي للمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق، أي ما قيمته 1.1 مليار دولار أمريكي منذ بداية عملنا في عام 1978.

وافق المجلس التنفيذي في عام 2010 على إنشاء حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي. ويتألف هذا الحساب من قرض قيمته 285.5 مليون يورو (400 مليون دولار أمريكي) ومنحة قيمتها 14.5 مليون يورو (20.3 مليون دولار أمريكي) من حكومة إسبانيا.

وافق المجلس في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 على تمويل قدره 299.7 مليون دولار أمريكي من حساب الأمانة الإسباني لتوسيع نطاق المشروعات التي يدعمها الصندوق على النحو التالي: 11 في أمريكا اللاتينية والكاريبي (154 مليون يورو)، و4 في أفريقيا الغربية والوسطى (32.4 مليون يورو)، 4 في أفريقيا الشرقية والجنوبية (49.3 مليون يورو)، و3 في آسيا والمحيط الهادي (35.6 مليون يورو)، و3 في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا (28.4 مليون يورو).

الشكل البياني 9

التوزيع الإقليمي للتمويل المقدَّم من الصندوق للبرامج والمشروعات المعتمدة في عام 2013[1]

الحصة من المجموع البالغ 837.7 مليون دولار أمريكي

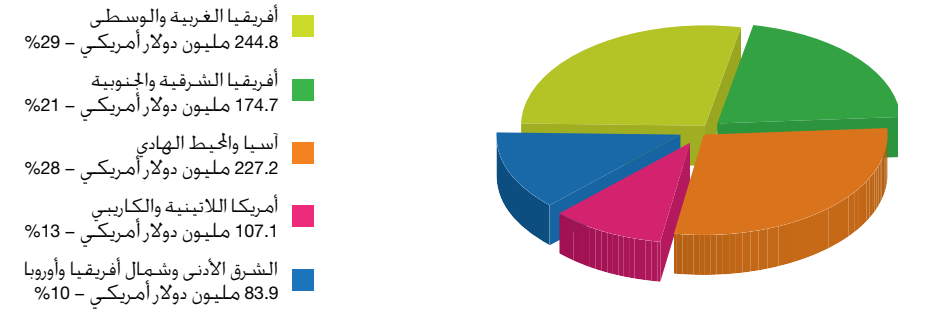

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[1] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير لرئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع وافق عليه المجلس التنفيذي. ويشمل تمويل البرامج والمشروعات القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون ومِنح المكونات. ولا يشمل المنح الأخرى غير المرتبطة ببرامج ومشروعات.

الجدول 6

تمويل البرامج والمشروعات حسب الإقليم، 1978- 2013[1][2]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	1999-1978	2005-2000	2011-2006	2012	2013	2013-1978
أفريقيا الغربية والوسطى						
المبلغ الإجمالي	1 127.2	449.2	678.4	268.9	244.8	2 768.5
عدد البرامج والمشروعات	120	35	41	7	5	208
أفريقيا الشرقية والغربية						
المبلغ الإجمالي	1 120.9	468.9	1 030.4	130.9	174.7	2 925.8
عدد البرامج والمشروعات	100	30	38	4	5	177
آسيا والمحيط الهادي						
المبلغ الإجمالي	2 136.9	728.2	1 265.3	340.1	227.2	4 697.6
عدد البرامج والمشروعات	139	37	44	10	6	236
أمريكا اللاتينية والكاريبي						
المبلغ الإجمالي	1 036.4	349.7	406.4	149.6	107.1	2 049.3
عدد البرامج والمشروعات	99	20	29	8	5	161
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا						
المبلغ الإجمالي	1 096.9	404.9	610.3	93.9	83.9	2 289.9
عدد البرامج والمشروعات	93	30	35	4	4	166
مجموع التمويل المقدَّم من الصندوق[3]	**6 518.3**	**2 400.9**	**3 990.8**	**983.3**	**837.7**	**14 731.0**
مجموع عدد البرامج والمشروعات[4]	**551**	**152**	**187**	**33**	**25**	**948**

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[1] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع وافق عليه المجلس التنفيذي. ويشمل تمويل البرامج والمشروعات القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون ومِنح المكونات. ولا يشمل المنح الأخرى المرتبطة ببرامج ومشروعات.

[2] مجموع المبالغ قد يشمل التمويل الإضافي للبرامج والمشروعات المعتمدة من قبل.

[3] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[4] لا يشمل البرامج والمشروعات التي أُلغيت أو أُبطلت تماماً.

أولويات التمويل القطري والإقليمي

ما زلنا نوجه أولوية المساعدة إلى أقل البلدان نمواً والبلدان التي ينخفض فيها مستوى الأمن الغذائي. وخصصنا 72.8 في المائة من تمويل البرامج والمشروعات في عام 2013 لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (حسب تصنيف منظمة الأغذية والزراعة)، و52.6 في المائة لأقل البلدان نمواً حسب تصنيف الأمم المتحدة. وعلى الجانب الإقليمي، حصلت المنطقتان دون الإقليميتين اللتين يغطيهما الصندوق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على 50 في المائة من التمويل الجديد للبرامج والمشروعات في عام 2013 (الشكل البياني 9). ويبين الجدول 6 التمويل حسب الإقليم منذ عام 1978.

التمويل حسب القطاع

يركز عمل الصندوق أساساً على تعزيز الزراعة والتنمية الريفية الشاملة. ويدعم أكثر من 30 في المائة من استثماراتنا في حافظتنا الجارية الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، وهما الركيزتان الأساسيتان اللتان تقوم عليهما الاقتصادات الريفية (الشكل البياني 10). ويستأثر كل من الخدمات المالية الريفية، والأسواق والبنية الأساسية المتصلة بها بنسبة 14 في المائة تقريباً من الأموال المستثمرة. ويساهم هذان القطاعان بدور رئيسي في دفع النمو الاقتصادي الشامل في المناطق الريفية التي نعمل فيها، وبالتالي تمكين النساء والرجال الريفيين الفقراء من بناء أعمالهم وتجهيز منتجاتهم ونقلها وبيعها.

الشكل البياني 10

تمويل الحافظة الجارية حسب القطاع الفرعي (في نهاية 2013)

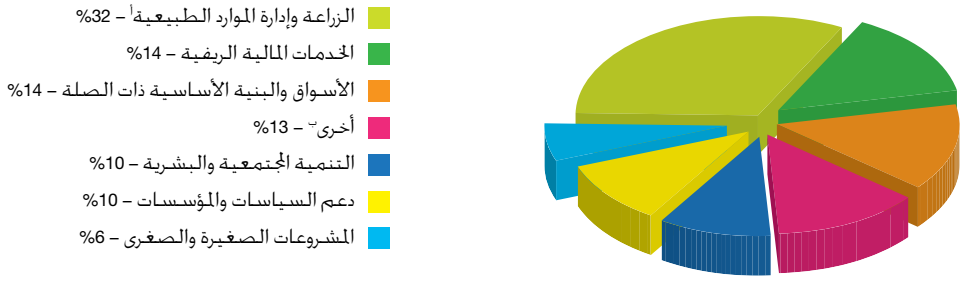

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[1] تشمل الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية الري، والمراعي، ومصايد الأسماك، والبحوث، والإرشاد، والتدريب.

[2] تشمل القطاعات الأخرى الاتصالات، والثقافة والتراث، والتخفيف من الكوارث، وإنتاج الطاقة، والرصد والتقييم، والإدارة والتنسيق، والإدارة في أعقاب الأزمات.

الشكل البياني 11

قروض الصندوق حسب شروط الإقراض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 2013

الحصة من المجموع البالغ 731.1 مليون دولار أمريكي[1]

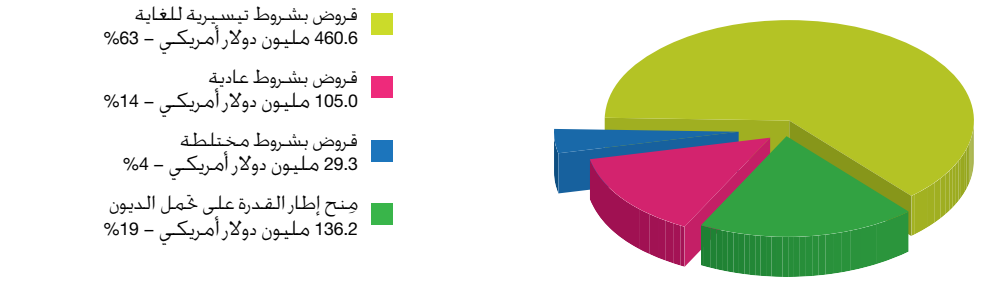

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[1] المبالغ وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع وافق عليه المجلس التنفيذي. وتشمل المبالغ قروض البرنامج العادي، وقروض البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون

الجدول 7

مُجمل قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978- 2013[أ،ب]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	1999-1978	2005-2000	2011-2006	2012	2013	2013-1978
مِنح إطار القدرة على تحمل الديون						
المبلغ	-	-	767.1	315.0	136.2	1 218.4
عدد المِنح	-	-	76	17	11	104
قروض بشروط تيسيرية للغاية						
المبلغ	4 415.1	2 011.3	2 356.3	314.1	460.6	9 557.5
عدد القروض	391	128	124	18	21	682
قروض بشروط متشددة						
المبلغ	-	-	54.1	5.0	-	59.1
عدد القروض	-	-	4	1	-	5
قروض بشروط متوسطة						
المبلغ	1 404.0	166.7	371.1	35.4	-	1 977.1
عدد القروض	120	11	15	3	-	149
قروض بشروط مختلطة						
المبلغ	-	-	-	-	29.3	29.3
عدد القروض	-	-	-	-	2	2
قروض بشروط عادية						
المبلغ	643.3	230.3	407.9	293.5	105.0	1 680.0
عدد القروض	52	13	31	13	5	114
المبلغ الإجمالي	**6 462.4**	**2 408.3**	**3 956.5**	**963.0**	**731.1**	**14 521.3**
مجموع عدد القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون[ج،د]	**563**	**152**	**250**	**52**	**39**	**1 056**

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[أ] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع وافق عليه المجلس التنفيذي. وتشمل هذه المبالغ قروض البرنامج العادي. وقروض البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون. وتشمل المبالغ أيضاً قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تمت الموافقة عليه في عام 2005 لإندونيسيا ويتألف من الحصيلة غير المستخدمة من قرض معتمد في عام 1997 بشروط متوسطة. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[ب] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[ج] قد يموّل برنامج أو مشروع من أكثر من قرض أو من أكثر من مِنحة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون. وبالتالي قد يختلف عدد القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون عن عدد البرامج أو المشروعات الواردة في جداول أخرى.

[د] لا يشمل القروض التي أُلغيت أو أُبطلت تماماً.

الجدول 8

مُجمل قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، حسب الإقليم، 1978- 2013[أ،ب]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	أفريقيا الغربية والوسطى	أفريقيا الشرقية والجنوبية	آسيا والمحيط الهادي	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	المجموع
مِنح إطار القدرة على تحمل الديون						
المبلغ	453.1	340.2	216.1	51.2	157.7	1 218.4
عدد المِنح	33	25	20	9	17	104
قروض بشروط تيسيرية للغاية						
المبلغ	2 145.8	2 430.5	3 599.6	411.4	970.3	9 557.5
عدد القروض	195	165	196	41	85	682
قروض بشروط متشددة						
المبلغ	-	-	-	-	59.1	59.1
عدد القروض	-	-	-	-	5	5
قروض بشروط متوسطة						
المبلغ	105.2	109.0	609.9	488.0	665.0	1 977.1
عدد القروض	11	11	36	51	40	149
قروض بشروط مختلطة						
المبلغ	-	-	15.0	14.3	-	29.3
عدد القروض	-	-	1	1	-	2
قروض بشروط عادية						
المبلغ	21.3	13.7	207.7	1 058.3	378.9	1 680.0
عدد القروض	3	4	5	73	29	114
المبلغ الإجمالي	**2 725.4**	**2 893.4**	**4 648.3**	**2 023.3**	**2 231.1**	**14 521.3**
النسبة المئوية من مجموع قروض الصندوق ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون	**18.8**	**19.9**	**32.0**	**13.9**	**15.4**	**100.0**
مجموع عدد القروض[ج،د] **ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون**	**242**	**205**	**258**	**175**	**176**	**1 056**

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[أ] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع وافق عليه المجلس التنفيذي. وتشمل المبالغ قروض البرنامج العادي وقروض البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون. وتشمل المبالغ أيضاً قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تم اعتماده في 2005 لإندونيسيا من الحصيلة غير المستخدمة من قرض معتمد في عام 1979 بشروط متوسطة. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[ب] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[ج] قد يموّل برنامج أو مشروع من أكثر من قرض أو من أكثر من مِنحة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون. وبالتالي قد يختلف عدد القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون عن عدد البرامج والمشروعات الواردة في جداول أخرى.

[د] لا يشمل القروض التي أُلغيت أو أُبطلت تماماً.

تخصيص التمويل للبرامج والمشروعات حسب الوسائل والشروط

لا تزال القروض المقدَّمة بشروط تيسيرية للغاية تشكل الجانب الأكبر من تمويلنا للبرامج والمشروعات الاستثمارية (الجدول 7)[8]. وقدّم الصندوق أكثر من 60 في المائة من تمويله الجديد المعتمد خلال السنة في شكل قروض بشروط تيسيرية للغاية، بما مجموع قيمته 460.6 مليون دولار أمريكي. وبلغت نسبة منح إطار القدرة على تحمل الديون 19 في المائة تقريباً من المجموع، ثم 14 في المائة للقروض المقدَّمة بشروط عادية، و4 في المائة للقروض المقدَّمة بشروط مختلطة (الشكل البياني 11).

وتمثل القروض المقدَّمة بشروط تيسيرية للغاية ومنح إطار القدرة على تحمل الديون 74 في المائة من المجموع التراكمي لحافظة تمويلنا منذ عام 1978، أي أكثر من ثلثي المستوى المستهدف المحدَّد في سياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق. ويبين الجدول 8 استثماراتنا حسب شروط الإقراض والأقاليم.

صرف الأموال

بلغت الأموال المصروفة من قروض الصندوق ومنح إطار القدرة على تحمل الديون 625.1 مليون دولار أمريكي في عام 2013 (الجدولان 9 و10). ووصلت المصروفات التراكمية من القروض في إطار البرنامج العادي خلال الفترة 1979 – 2013 إلى 8 917.8 مليون دولار أمريكي، أي 76 في المائة من الالتزامات الفعلية في نهاية عام 2013 (الجدول 11) مقابل 8 435.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2012، أي 75 في المائة من الالتزامات الفعلية.

إدارة السيولة والتدفقات النقدية والسياسات المالية في الصندوق

يدير الصندوق ما قيمته 2.3 مليار دولار أمريكي من استثمارات وأنشطة التدفقات النقدية في إطار برنامج العمل العادي، و0.7 مليار دولار أمريكي من برامج الأموال المتممة والصناديق الاستئمانية.

الجدول 9

القروض المصروفة سنوياً في إطار البرنامج العادي، حسب الإقليم، 1979- 2013[1]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2013-1979
أفريقيا الغربية والوسطى	61.4	62.3	57.8	61.8	64.4	66.8	66.0	74.4	94.2	74.8	1 306.9
أفريقيا الشرقية والجنوبية	70.2	75.9	88.6	89.4	85.4	106.4	99.4	104.3	140.4	136.2	1 688.0
آسيا والمحيط الهادي	73.1	93.1	127.2	122.0	99.1	129.2	158.0	230.7	172.2	148.0	3 068.3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	49.1	42.3	57.4	63.4	79.1	61.6	64.0	72.9	65.7	54.2	1 373.5
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	57.6	68.0	55.9	62.1	96.1	73.5	70.1	67.3	61.9	69.4	1 481.1
المجموع[2]	**311.4**	**341.6**	**386.9**	**398.7**	**424.1**	**437.5**	**457.5**	**549.6**	**534.5**	**482.6**	**8 917.8**

المصدر: نظام القروض والمنح.

[1] لا ترتبط المبالغ المصروفة إلاّ بقروض البرنامج العادي، ويستبعد منها البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر، ومنح إطار القدرة على تحمل الديون.

[2] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 10

المصروفات السنوية من منح إطار القدرة على تحمل الديون، حسب الإقليم، 2007-2013

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2013-2007
أفريقيا الغربية والوسطى	-	1.1	1.9	8.5	23.3	36.2	49.2	120.3
أفريقيا الشرقية والجنوبية	1.0	3.6	5.2	16.8	27.3	41.7	44.9	140.5
آسيا والمحيط الهادي	0.9	1.7	4.6	8.8	13.9	24.3	22.9	77.0
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-	-	0.6	0.9	2.9	6.6	6.2	17.2
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا		-	0.9	3.8	7.5	9.1	19.2	40.5
عالمية	0.1	0.1	0.6	0.7	1.4	0.5	-	3.4
المجموع[1]	**2.0**	**6.5**	**13.8**	**39.4**	**76.3**	**118.4**	**142.5**	**399.0**

المصدر: نظام القروض والمنح.

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[8] يقدّم الصندوق قروضه بأربعة أنواع مختلفة من شروط الإقراض: قروض بشروط تيسيرية للغاية لا تدفع عنها أي فوائد، ولكن يفرض عليها رسم خدمة بواقع 0.75 في المائة، وتسدَّد على 40 سنة؛ وقروض بشروط مشدَّدة لا تدفع عنها أي فوائد ويفرض عليها رسم خدمة بواقع 0.75 في المائة وتسدَّد على 20 سنة؛ وقروض بشروط متوسطة تدفع عنها رسوم فائدة متغيرة تعادل 50 في المائة من سعر الفائدة المرجعي وتسدَّد على 20 سنة؛ وقروض بشروط عادية تُدفع عنها فائدة متغيرة تعادل سعر الفائدة المرجعي وتسدَّد على فترة تتراوح بين 15 و18 سنة.

وسجَّلت المعاملات النقدية في عام 2013 مستويات قياسية بلغت 6 مليارات دولار أمريكي من البرنامج العادي، و1.9 مليار دولار أمريكي من برامج الأموال المتممة والصناديق الاستئمانية، ويزيد ذلك بنسبة 5 في المائة على عام 2012 وبنسبة 30 في المائة على متوسط فترة التجديد الثامن للموارد. وترجع الزيادة أساساً إلى استمرار اتساع البرنامجين العادي والمتمم وأنشطة الصناديق الاستئمانية.

وأجرى الصندوق استعراضاً شاملاً لاستراتيجية الاستثمار من أجل ضمان استمرار السيولة اللازمة لصرف الأموال وتحقيق أقصى مستوى من عائد الاستثمار ضمن بارامترات المخاطر المحددة. ويهدف ذلك إلى مواءمة استثمارات الصندوق مع نمو صافي التدفقات الخارجة، وذلك بسبب زيادة برنامج القروض والمِنح، وتراجع العائد المتوقع. ونتيجة لذلك، أدخلت تعديلات، قرب نهاية السنة، على توزيع الأصول وفقاً للسياسة.

وفي إطار الجهود الجارية لتعزيز إدارة المخاطر، وفي سياق الاستعراض المؤسسي لاستمرارية العمل، تم التثبت من خطة وترتيبات استمرارية العمل وتعزيزها.

وفي إطار مواصلة تحسين الكفاءة، روجعت تدفقات العمل للوقوف على العمليات المشتركة بين الشُعب. وتم إدخال برنامج حاسوبي جديد لتيسير إدارة امتثال الاستثمارات والعمليات النقدية.

والصندوق، بصفته مشاركاً في رئاسة الفريق العامل المعني بخدمات الخزانة المشتركة التابع لشبكة المالية والخزانة، يواصل دوره الرائد في الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لزيادة الكفاءة التشغيلية للخزانات. وتستضيف خزانة الصندوق الموقع الإلكتروني المخصص لجماعة ممارسي الخزانة ويتولى إدارته، ولا يزال هذا الموقع الإلكتروني يمثل المنتدى الرئيسي للتفاعل بين خزانات الأمم المتحدة.

وتماشياً مع التركيز المؤسسي على حضور الصندوق في البلدان التي نعمل فيها، وفي ظل ازدياد عدد المكاتب القطرية (انظر الخريطة في الصفحة الداخلية من الغلاف الأمامي)، تم الانتهاء من مفاوضات الأعمال والمفاوضات القانونية مع المصارف المؤهلة، وأنشئ فريق عامل معني باللامركزية في المكاتب القطرية التابعة للصندوق من أجل إيجاد حلول لدعم المكاتب القطرية بمزيد من الفعالية.

الجدول 11

مبالغ القروض المصروفة في إطار البرنامج العادي، حسب الإقليم وشروط الإقراض، 1979- 2013[أ]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	تيسيرية للغاية	متوسطة	عادية	متشددة	المجموع
أفريقيا الغربية والوسطى					
المبلغ	1 230.9	60.3	15.7		1 306.9
النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	73	100	87		74
أفريقيا الشرقية والغربية					
المبلغ	1 587.0	97.5	3.4		1 688.0
النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	74	95	26		75
آسيا والمحيط الهادي					
المبلغ	2 630.3	422.9	15.1		3 068.3
النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	78	86	7		76
أمريكا اللاتينية والكاريبي					
المبلغ	365.8	406.3	601.4		1 373.6
النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	88	94	63		76
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا					
المبلغ	833.6	400.1	237.7	9.7	1 481.1
النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	90	71	69	22	74
المبلغ الإجمالي	**6 647.7**	**1 387.1**	**873.3**	**9.7**	**8 917.8**
مجموع النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	**78**	**84**	**57**	**22**	**76**

المصدر: نظام القروض والمِنح.

[أ] لا ترتبط المبالغ المصروفة من القروض إلاّ بالبرنامج العادي ويُستبعد منها البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر، والتمويل من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون.

نهج الصندوق ودوره في دعم التخفيف من أعباء الديون وإدارتها

يساهم تخفيف أعباء الديون وإدارتها بدور هام في الحد من الفقر. وواصل الصندوق في عام 2013 دعمه الكامل للعمل على المستوى الدولي لمعالجة الديون القائمة للبلدان الفقيرة من خلال مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وساهم أيضاً في استخدام إطار القدرة على تحمل الديون لضمان عدم تراكم المزيد من الديون على البلدان المعرَّضة لمخاطر أعباء الديون في المستقبل.

وأحرزت بلدان كثيرة تقدماً كبيراً في الحصول على تخفيف أعباء ديونها منذ اتخاذ مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. واجتاز أكثر من 97 في المائة من البلدان المؤهلة (36 من بين 38) نقاط اتخاذ القرار التي تؤهلها للحصول على مساعدة من الصندوق في إطار المبادرة. ووصل أربعة وثلاثون بلداً إلى نقطة الإنجاز التي تؤهلها للحصول على تخفيض كامل ونهائي لديونها، بينما لا يزال بلدان اثنان في المرحلة المؤقتة بين نقطتي اتخاذ القرار والإنجاز.

ويبلغ مجموع التزاماتنا حتى الآن 572.3 مليون دولار أمريكي تقريباً من تخفيف أعباء خدمة الديون بالقيمة الاسمية. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، قدَّم الصندوق 419.7 مليون دولار أمريكي لتخفيف ديون 34 من البلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز.

وقدَّمنا في عام 2013 ما يقرب من 19 في المائة تقريباً من مجموع قيمة التمويل المعتمد للبرامج والمشروعات الاستثمارية في شكل منح ضمن إطار القدرة على تحمل الديون. ووافقنا على إحدى عشرة منحة بلغ مجموع قيمتها 136.2 مليون دولار أمريكي (الجدول 7).

المشاركون في البرنامج يعملون في مزارع خضروات صغيرة في قرية باك غبانغ، مقاطعة ها تنه

فيبت نام: برنامج تحسين مساهمة الفقراء في الأسواق

©IFAD/Susan Beccio

جوائز الموظفين

جوائز الموظفين

تُرشَّح كل سنة الزملاء المتفوقين لجوائز الموظفين. وفي عام 2013، أقيم احتفال توزيع الجوائز في نهاية الاجتماع العالمي للموظفين الذي عقد لأول مرة في تاريخ الصندوق. وأقيم هذا الحدث لتكوين الأفرقة على امتداد يومين وشارك فيه أكثر من 600 موظف من الصندوق من كل أنحاء العالم.

ويحصل الموظفون على جوائز تقديراً لإسهاماتهم الاستثنائية في واحد من أربع مجالات:

- القيادة على أي مستوى في المنظمة
- الابتكارات أو المبادرات فوق العادة
- تيسير التغيير
- دعم القيم الأساسية للصندوق: التركيز على النتائج والنزاهة والكفاءة المهنية والاحترام.

نائب رئيس الصندوق المساعد، كيفين كليفر، يتسلم جائزة رئيس الصندوق في الاجتماع العالمي للموظفين لعام 2014

©IFAD/Flavio Ianniello

أكثر من 600 موظف في حفل افتتاح الاجتماع العالمي الأول لموظفي الصندوق

©IFAD/Flavio Ianniello

القيادة
عبد الحميد عبدولي
Allegra Saitto

مشروعات مبتكرة/مبادرات فوق العادة
Antonella Cordone

فريق نظام القروض والمِنح:
Sunil Abishaikh
Gabriella Donzelli
James Ewing
Daniela Frau
Tiziana Galloni
Simone Giorgi
David Hartcher
Saman Karunaratne
Alessandro Lembo
Andrea Marchetti
Allegra Saitto

فريق مرفق التمويل الخاص بتحويلات المغتربين:
Pedro De Vasconcelos
Rosanna Faillace
Mauro Martini

عناصر تيسير التغيير
Lucy Gizzi
Irene Li

القيم الأساسية للصندوق
Sennai Kebedom
Mayte Illan Rives
Atsuko Toda

التقدير الرئاسي
Kevin Cleaver

مرتبة الشرف
Alessandra Casano من فريق مرفق التمويل الخاص بتحويلات المغتربين
Carla De Donato وKim Harvey وFabrizio Forte،
تقديراً للعمل الذي قاموا به عقب وقوع حادث سيارة خارج المقر الرئيسي للصندوق في نوفمبر/تشرين الثاني 2013

الفائزون بجوائز الموظفين لعام 2013 مع رئيس الصندوق: (من اليسار إلى اليمين):
Sunil Abishaikh, Tiziana Galloni, Lakshmi Menon, Simone Giorgi, Allegra Saitto, Alessandro Lembo, Daniela Frau, Antonella Cordone, Andrea Marchetti, Gabriella Donzelli, Abdelhamid Abdouli, Sennai Kebedom, Kanayo F. Nwanze, Mayte Illan Rives, Atsuko Toda, David Hartcher, Irene Li, Lucy Gizzi, Pedro De Vasconcelos, Rosanna Faillace, Mauro Martini

جوائز الصندوق

حصل الصندوق في عام 2013 على عدد من الجوائز من حكومات الدول الأعضاء، ويدل ذلك على تنامي الوعي بالتنمية الزراعية وعمل الصندوق. وفي أبريل/نيسان، مُنح الصندوق والوكالتان الشقيقتان اللتان تتخذان من روما مقراً لهما، وهما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، ***المواطنة الفخرية من مدينة روما*** اعترافاً بالتزامهم المتواصل بمكافحة الجوع والفقر. وحظي أيضاً عمل الوكالات الثلاث في دعم الأمن الغذائي والتنمية المستدامة من أجل النهوض بظروف معيشة السكان الريفيين بالتقدير.

وفي يوليو/تموز، منحت إدارة الخزانة في الولايات المتحدة الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي الجائزة الشرفية في مجال الأثر الإنمائي على مشروعهما المشترك في المناطق الريفية من أوغندا لتحسين البنية الأساسية والوصول إلى الأسواق من أجل ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق والمساعدة على زيادة قدرتهم على المنافسة. وحصل الصندوق في الشهر نفسه على ***شهادة الرضا الرسمية*** من رئيس المكتب الإقليمي لرابطة بلديات النيجر في مارادي.

وحصل رئيس الصندوق، كانايو نوانزي، خلال رحلة له في أمريكا اللاتينية في أغسطس/آب، على ***دبلوم المدينة*** من بلدية سيبايو في مقاطعة كيلوما في آركويبا، بيرو. ومُنح الصندوق أيضاً شهادة تقدير من رئيس الجمهورية ووزير الخارجية في هندوراس على إسهامنا القيِّم في قطاع الأغذية الزراعية في البلد.

وأطلق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أكتوبر/تشرين الأول اسم "*مشروع عام 2013*" على برنامج إنعاش المنطقة الساحلية وإدارة الموارد في أعقاب المد الزلزالي في سري لانكا الذي يدعمه الصندوق. ووقع الاختيار على هذا البرنامج الذي يموَّل تمويلاً مشتركاً بين الصندوق وحكومة سري لانكا، لما يتسم به من تخطيط شامل وكفاءة، وتمت الإشادة بتنفيذه وأدائه.

وتم تكريم برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بمنحه جائزة ***زخم التغيير*** في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، تقديراً لابتكاره في استخدام تمويل أنشطة التكيُّف مع تغيُّر المناخ التي تعود بفوائد اجتماعية واقتصادية على أصحاب الحيازات الصغيرة. وتُمنح هذه الجائزة من الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ.

وعلى المستوى الداخلي، أطلقنا ***جائزة المساواة بين الجنسين*** في عام 2013 للنهوض بجهودنا في تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تقدير المشروعات التي تقدِّم أفضل إسهام في معالجة التفاوتات بين الجنسين وتمكين المرأة في كل إقليم. وفاز بهذه الجائزة كل من مشروع الإدارة المجتمعية للموارد في سونامغانج في بنغلاديش (آسيا والمحيط الهادي)، وبرنامج مساندة موارد الرزق على مستوى الأقسام في أوغندا (أفريقيا الشرقية والجنوبية)، ومشروع التنمية الريفية والتحديث في الإقليم الشرقي في السلفادور (أمريكا اللاتينية والكاريبي)، وبرنامج إدارة الموارد في غرب السودان (الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا)، وبرنامج النمو الريفي في المناطق الشمالية في غانا (أفريقيا الغربية والوسطى).

ساهاكيان ماريني، 29 عاماً، تعمل رئيسة للمختبر في مصنع 365 للخمور في بريفان
أرمينيا: برنامج وصول المزارعين إلى الأسواق
©IFAD/Marco Salustro

الأوصاف المستخدمة وطريقة عرض المادة في هذا المطبوع لا تعني التعبير عن أي رأي، بأي حال من الأحوال، للصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد، إقليم، مدينة أو منطقة أو لسلطاته، أو بشأن تحديد تخومه أو حدوده. ويقصد من عبارتي الاقتصادات "المتقدمة" و"النامية" الملاءمة الإحصائية ولا تعبران بالضرورة عن حكم بصدد المرحلة التي بلغها أي بلد أو منطقة بعينها، في عملية التنمية.

ويمكن إعادة إصدار هذا المطبوع أو أي جزء منه بدون تصريح مسبق من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، شريطة أن ينسب المطبوع أو المستخرجات منه التي أعيد إصدارها، إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأن يذكر عنوان هذا المطبوع في أي مطبوع وأن ترسل نسخة منه إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الغلاف:

المزارعان منتجا الألبان جون وسونيا نشيميريمانا مع طفليهما في مزرعة الأسرة في تل موغيتيغا، بوجينداانا، بوروندي. وكانت أسرة نشيميريمانا قد حصلت منذ ثلاث سنوات على بقرة واحدة من المشروع. والآن لدى الأسرة بقرتان حلوبتان تنتجان 19 لترا من الحليب يوميا، وعجل واحد. وتبيع الأسرة 10 لترات إلى تعاونية لمنتجات الألبان التي تنتمي إليها، وتستهلك الكمية الباقية أو تبيعها إلى جيرانها التي يظهر بعض أفرادهم في الصورة هنا.

ومن أجل الحصول على بقرة من المشروع، يجب أن يكون المزارعون قادرين على زراعة ما يكفي من العشب لإطعامها. وتقدم إلى المزارعين مساعدة لإنشاء مكان رعي "غير المراعي المفتوحة" مثل المكان الوارد في الصورة، وبناء خزان لمياه الأمطار حتى يكون لديهم ما يكفي من المياه لمواشيهم. ويقدم أول عجل للبقرة إلى أسرة زراعية أخرى. ويشاطر الزوجان الشابان نجاحهما مع المزارعين المحليين الآخرين، بوصفهما نموذجا لتحسين صناعة الألبان في المشروع. ويستخدم سماد الماشية لتسميد نباتات الموز التي تزرع أيضا في المزرعة.

بوروندي: مشروع دعم تكثيف الزراعة وزيادة قيمتها

©IFAD/Susan Beccio

© 2014 صادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الطابع Quintily، روما، إيطاليا

2014

تمت الطباعة على ورق معاد تصنيعه

ISBN 978-92-9072-487-2
9 789290 724872

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44 - 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+ – رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
www.ruralpovertyportal.org
ifad-un.blogspot.com
www.facebook.com/ifad
instagram.com/ifadnews
www.twitter.com/ifadnews
www.youtube.com/user/ifadTV